وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي

كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية والحضارة

قسم : التاريخ

التوسع الاستيطاني في الجزائر في عهد القادة العسكريين "كلوزيل" و"بيجو" أنموذجا

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر المعاصر

اعداد الطالبتين:

- فاطمة بو سماحة
- أمال بن مجغابة

إشراف الدكتورة :-

فاطمة دجاج

لجنة المناقشة :

الدكتور:	رئيسا
الدكتورة: فاطمة دجاج	مشرفا ومقررا
الدكتور:	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر

الاهداء

مقدمة أ

الفصل الاول: سياسة كلوزيل الاستيطانية

أولا: التعريف بكلوزيل وقراراته 08

1. التعريف بكلوزيل 08

2.قرارات الملكية 09

ثانيا : تشجيع كلوزيل للاستيطان في الجزائر 12

1. سياسة كلوزيل الاستيطانية 12

2. اليات الاستيطان عند كلوزيل. 18

ثالثا: ما الت اليه سياسة كلوزيل الاستيطانية 28

1. النجاح 28

2. الفشل 31

الفصل الثاني: سياسة بيجو الاستيطانية

أولا: بيجو ووصوله للجزائر 41

ثانيا: فكر بيجو في الاستيطان واليات دعمه 43

1-اهمية الاستيطان في فكر بيجو 43

2-آليات سياسة بيجو الاستيطانية 46

ثالثا: مألات سياسة بيجو 56

1-النجاح 56

2- الفشل 85

الفصل الثالث: انعكاسات سياسة (كلوزيل وبيجو) الاستيطانية على المجتمع الجزائري

أولا: الاثار السياسية والادارية 69

1-الآثار السياسية: 69

2. الآثار الادارية: 73

ثانيا :الآثار الاقتصادية: 74

الفهرس

1- هدم النظام العقاري المحلي	74
2-توسيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب	75
3-تراجع تربية الحيوانات:	76
4-تغيير البنية الاقتصادية التقليدية للمجتمع الجزائري	78
ثالثا: الآثار الاجتماعية والثقافية	81
1-الآثار الاجتماعية لسياسة الاستيطان	81
2–الآثار الثقافية لسياسة الاستيطان	85
الخاتمة	96

المراجع

الملاحق

مقدمة

منذ أواخر القرن18م وبداية القرن 19م برز نمط استعماري جديد من خلال حمل الأوروبيين لأفكار تمدينية، حيث بدأوا يشعرون غيرهم بأن عليهم رسالة من الواجب القيام بها وهي استغلال المواطن الخالية وتمدين أهاليها بتطوير أراضيهم وصناعتهم وثقافتهم، وبذلك تطورت المفاهيم الاستعمارية لأولئك الرواد الأوروبيين وانطلقت من مستويات الاهتمام باستغلال المستعمرات بقوة المستوطنين أنفسهم على حساب المواطنين الأصليين، كل ذلك من أجل كسب شرعية وتملّك البلاد المستعمرة، وبذلك تطور مفهوم الاستعمار من حقيقة اقتصادية وسياسية إلى حقيقة اجتماعية وثقافية وبهذا يكون الاستعمار استيطانيا.

تبلور مفهوم الاستيطان تدريجيا بفعل منظرين، طرحوا فكرة الاستيطان وأهدافها، أساليب تحقيقها، نتائجها، وتتأثر تلك الفكرة بعوامل عدة منها الأوضاع الاقتصادية، التغيرات البيئية، المشاكل الاجتماعية، الأحوال السياسية والعسكرية والظروف الطبيعية مثل الفيضانات، الجفاف والحرائق...ويؤثر تحديد مفهوم الاستيطان في التنظيم الاقتصادي ونظام السلطة ودرجة الإشراف على المهاجرين، وتكوينهم السكاني وتغير مفهوم النظم والأنساق الاقتصادية والاجتماعية.

الاستيطان حسب الفكر الفرنسي هو امتلاك الأرض والثروات التي فوقها أو في باطنها، وذلك للإهمال الذي يعانيه السطح أو لأنه يستغل بطريقة لا تحقق منفعة كبيرة، ويظهر المستوطن الفرنسي على أنه مستثمر يسعى لتحقيق تلك المنفعة وجاء إما ليعمر تلك المناطق أو ليكون وسيط بين الأهالي المزارعين والأسواق العالمية، وتعدد نشاطاته بين القطاعات الاقتصادية الثلاث، لا تعطيه صفة الاستيطان، ولا يحمل صفة المعمر أو المستوطن إلاّ عندما يتحول إلى أداة لتحقيق السياسة الاستعمارية ويصبح شريك في إدارة المستوطنة وقد لجأت فرنسا إلى سياسة تبرر سيطرتها على الأراضي وتوزيعها على المستوطنين هي أن الأرض في البلاد الإسلامية ملك للدولة، وبما أن فرنسا هي وريثة السلطان التركي في المناطق التي كانت تابعة له، فإن الأرض تبعا لذلك تعود إلى الدولة الفرنسية ولها الحق في التصرف بها كما شاءت، ففي السنوات الأولى من وقوع الاحتلال الاستيطاني كانت هناك وهي على النحو التالي، الحبوس (الوقف)، والملك، المخزن، العرش، فقد وزعت أرض الحبوس بعد الاحتلال على المستوطنين، وعندما عين" بيجو"حاكما فرنسيا في الجزائر عام 1841م عمل على تشجيع استعمار الأراضي وتسليمها للمستوطنين، الشيء الذي أدى إلى تحطيم الوضع القبلي، كما أنه عمل في الأربعينات من القرن التاسع عشر على تحديد بعض الأراضي كملكية فردية

للمستوطنين وهو ما عرف عن هذه الفترة"بالاستيطان الحر"الذي تشرف عليه الإدارة الاستعمارية الفرنسية بصورة مباشرة.

وتعتبر ظاهرة الاستعمار الأوربي من أهم معالم تاريخنا المعاصر ولان الاستعمار يختلف في طبيعته وشكله من بلد لأخر، فقد مثل الاستعمار الفرنسي للجزائر أقسى أنواعها والمتمثل في الاستعمار الاستيطاني الذي يقوم على مبدأ إقصاء الأخر وإبادته والاستيلاء على أراضيه ، ومثل استحواذ الفرنسيين على أكبر وأهم قدر من أملاك الجزائريين الهدف الذي سعت الإدارة الاستعمارية إلى تكريسه بدءا بالاحتلال العسكري مروراً بوضع اليد على أراضي الجزائريين وصولا إلى ترسيم ذلك الاستيلاء بقوانين وتشريعات، ونحاول بقدر الإمكان الإحاطة بأهم مضامينها ومراحل تطورها تماشياً مع توسيع الاحتلال العسكري وتثبيت وجوده، من خلال موضوع دراستنا الموسوم:" **التوسع الاستيطاني في عهد القادة العسكريين كلوزيل وبيجو (1833-1847)**"

أهمية الموضوع:

وتكمن أهمية دراسة الاستيطان الفرنسي بالجزائر في فهم مختلف جوانب السياسة الاستعمارية الفرنسية، بتسليط الضوء على أحد الجوانب هذه السياسة التي أدت إلى تفكيك البنية الاجتماعية والمساس بالمجتمع الجزائري، من خلال الوقوف على أهم القوانين والتشريعات التي تخدم في معظمها الاستيطان ومصالح الكولون، وتطبيقها على أرض الواقع، والأمر الثاني وهو التركيز على الآثار التي توالت على البنية الاجتماعية والاقتصادية.

أهداف البحث

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع لمعرفة السياسة الادارية والعسكرية الفرنسية التي طبقت بالجزائر بهدف تكريس الاستيطان الأوروبي بالجزائر، والأثار المترتبة عليها في المجتمع الجزائري على مختلف المستويات.

دوافع إختيار الموضوع:

وقع إختيارنا على هذا الموضوع لعدة دوافع منها الذاتية و أخرى موضوعية وأهمها:

-الذاتية:

-رغبتنا في تعزيز معارفنا في التعرف على الاليات التي اتبعها كل من كلوزيل وبيجو لتوطيد التواجد الاستعماري من خلال سياسة الاستيطان التي أخذت عدة جوانب منها ادارية واخرى عقارية وتعليمية واقتصادية، لاسيما فترة القرن التاسع عشر.

الموضوعية:

-قلة الدراسات الأكاديمية التي تتناول مثل هذه المواضيع وإن وجدت فهي عبارة عن دراسات جزئية تتناول فترة أو منطقة جغرافية معينة، والبحث عن غاية السلطات الاستعمارية الفرنسية الحقيقية من هذه السياسة التي انتهجتها، وفرضتها على الجزائر، و ضآلة الأبحاث المتخصصة في تاريخ الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية خاصة المجال الاقتصادي والاجتماعي.

إشكالية البحث:

ارتكزت سياسة الجيش الفرنسي في الجزائر على عدة أبعاد وأهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وحضارية، ولكي تحقق فرنسا استمرارية وجودها العسكري وتضمن مصالحها في الجزائر، وضعت في مقدمة أولوياتها سياسة تعمل على تشجيع الاستيطان الأوروبي وتفتح باب الهجرة الأوروبية على مصرعيه لكل الشرائح المتباينة للمجتمعات الأوروبية ، بغية إحداث تغيير ديموغرافي وتغليب العنصر الأوروبي على حساب الأهالي، ولنجاح المشروع الاستيطاني سعت بدعمه بكل الإمكانات والوسائل الممكنة، ولعل أبرز ركائز الاستيطان هي الأرض التي مثلت دعامة الاستيطان الرئيسية وجوهر المشكلة الأساسية في الصراع بين المستوطنين والأهالي فيما بعد تتمثل اشكالية البحث في تسليط الضوء على السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1834 و1847 التي اعتمدتها الجيش لتكريس الاستيطان على أرض الواقع ودور قادته (كلوزيل- بيجو) في ذلك وما خلفته هذه السياسة من آثار وانعكاسات على المجتمع الجزائري؟ وتتفرع عن هذه الاشكالية جملة من التساؤلات منها:

1.من هو كلوزيل وما هي الياته في توطيد التواجد الاستعماري في الجزائر ؟

2.من هو بيجو وهل اعتمد نفس سياسة كلوزيل في الاستيطان؟

3.ماذا نتج عن سياسة كل من كلوزيل وبيجو الاستيطانية على المجتمع الجزائري ؟

المنهج المتبع في البحث:

المنهج التاريخي : يهدف إلى الوصول إلى المبادئ و القوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية و تحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية و القوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر، وما نركّز فيه هنا هو الجانب التفسيري التحليلي لهذا المنهج والذي يمكن أن يمدنا به في دراسة الوقائع الماضية التي ولدت في ظروف زمنية معينة لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، و التطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن أن تكون خلف تلك التطورات.

-أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

ففيما يخص **الظاهرة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر** وأهم من عني بهذا الموضوع نجد:

-الباحث الفرنسي "**دوتوكفيل ألكسي** "في مؤلفه **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان،** و الذي طرح من خلاله سبل تطوير الاستيطان الفرنسي في الجزائر وكيفية توسيعه من خلال دراسة و معرفة أنماط التفكير و مواطن القوة و الضعف لدي السكان المحليين وبالتالي سهولة السيطرة عليهم.

كتاب" **بن هادة عدة "الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962**حيث تناول الكتاب مراحل الاستيطان الفرنسي في الجزائر ومراحل استلاب الأرض والصراعات الدائمة حولها بين الكولون الفرنسيين و الأهالي الجزائريين، بالإضافة إلى انعكاسات ذلك وتأثيراته و نتائجه على المجتمع الجزائري وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية و الدينية.

-الباحث" **عميراوي أحميدة** "في كتابه **آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري1830-1954 و** الذي تناول من خلاله انعكاسات و آثار الاستيطان الفرنسي في الجزائر و خلفياته و أبعاده. بالإضافة الى عدة مقالات ساعدتنا في فهم الموضوع.

صعوبات البحث:

ككل بحث علمي لا تخلو هذه الدراسة من صعوبات جمة صادفتنا خلال جمعنا للمادة العلمية وأهمهما:

_تعدد المراجع والمصادرالتي تخص الموضوع مما صعب علينا الإلمام بها من خلال البحث.

_ صعوبة ترجمة المصادر الأجنبية باعتبار دراستنا لهذا الموضوع تعتمد عليها كثيراً.

خطة البحث

من اجل دراسة الموضوع وللإجابة كذلك على تلك الإشكالية قمنا بهيكلة الموضوع وفق خطة تتألف من مقدمة، ثم فصل اول تطرقنا فيه الى سياسة كلوزيل الاستيطانية من خلال ثلاثة مباحث الاول التعريف بكلوزيل وقراراته، ثم تشجيع كلوزيل للاستيطان في الجزائر في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث تعرضنا الى ما آلت سياسة كلوزيل الاستيطانية.

أما الفصل الثاني فقد كان مخصصا لبيجو وسياسته الاستيطانية تطرقنا في المبحث الاول الى التعريف ببيجو، في المبحث الثاني تعرضنا تشجيع بيجو للاستيطان ودعمه له، اما في المبحث الثالث فقد تطرقنا الى ما آلت اليه سياسة بيجو الاستيطانية .

وفي الفصل الثالث فقد تطرقنا الى انعكاسات سياسة (كلوزيل وبيجو) الاستيطانية على المجتمع الجزائري وقد تم تقسيمه الى ثلاث مباحث الاول كان بعنوان الاثار السياسية والادارية، أما المبحث الثاني فقد تعرضنا للآثار الاقتصادية، وفي الاخير الاثار الاجتماعية والثقافية في المبحث الثالث.

واخيرا كانت خاتمة عبارة عن نتائج عامة لموضوع الدراسة.

الفصل الاول :

سياسة كلوزيل الاستيطانية

تمهيد

أولا: التعريف بكلوزيل وقراراته

1. **التعريف بكلوزيل**
2. **قرارات الملكية**

ثانيا : تشجيع كلوزيل للاستيطان في الجزائر

1. **سياسة كلوزيل الاستيطانية**
2. **اليات الاستيطان عند كلوزيل:**

ثالثا: ما الت اليه سياسة كلوزيل الاستيطانية

1. **النجاح**
2. **الفشل**

خلاصة الفصل

ارتكزت سياسة الجيش الفرنسي في الجزائر على عدة أبعاد وأهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وحضارية، ولكي تحقق فرنسا استمرارية وجودها العسكري وتضمن مصالحها الجيو-استراتجية في الجزائر، وضعت في مقدمة أولوياتها سياسة تعمل على تشجيع الاستيطان الأوروبي وتفتح باب الهجرة الأوروبية على مصرعيه لكل الشرائح المتباينة للمجتمعات الأوروبية ، بغية إحداث تغيير ديموغرافي وتغليب العنصر الأوروبي على حساب الأهالي، ولنجاح المشروع الاستيطاني سعت بدعمه بكل الإمكانات والوسائل الممكنة، ولعل أبرز ركائز الاستيطان هي الأرض التي مثلت دعامة الاستيطان الرئيسية وجوهر المشكلة الأساسية في الصراع بين المستوطنين والأهالي فيما بعد، إذن فما هي تلك الإستراتيجية التي اعتمدها كلوزيل لتكريس الاستيطان على أرض الواقع، قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة عناوين رئيسية على النحو التالي:

أولا: التعريف بكلوزيل وقراراته

ثانيا : تشجيع كلوزيل للاستيطان في الجزائر

ثالثا: ما الت اليه سياسة كلوزيل الاستيطانية

أولا: التعريف بكلوزيل وقراراته

1. التعريف بكلوزيل

كلوزيال برتران Clauzel[1] (1773 – 1842) حيث تخرج من المدرسة العسكرية ملازما في سنة (1791)، نقيب في سنة (1792)، وجنرالا في سنة (1807) حيث أرسل إلى أسبانيا (1810)، عرف عليه أنه كان من أنصار نابليون الأول، لجأ إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 1814، عاد إلى فرنسا (1820)، شارك في ثورة جويلية (1830) تلقى أمرا من لويس فيلب[2] باحتلال الجزائر (11/30 /1830) احتل البليدة والمدية (26/11/1830).

كما قما بتسليم وهران وقسنطينة لأميرين تونسيين، فاستدعي إلى فرنسا(1831). حيث عين حاكما عاما على الجزائر (1832-1836)،احتل مدينة معسكر بتاريخ 06/12/1836 كما ذكر في التاريخ أنه انهزم في معركة قسنطينة (1836)[3]

لقد كان الجنرال كلوزيل Clauzel من أكر مشجعي الاستعمار في الجزائر، وله أراء في ذلك نشرها حينما عين قائدا لجيش الحملة في سبتمبر 1830م، و نشر بقيتها بعد ذلك وفيها قال أنه: "مقتنع أن إقليم مدينة الجزائر، الذي صار بين أيدينا هو مستعمرة هامة، تعوضنا بوفرة عن خسارتنا في سان دومينيك، وربما كذلك التكاليف الكبيرة التي تكلفنا إياها للاستيلاء على مستعمرات أخرى).

حيث كان اعتقاده في أن فرنسا ستجد في الجزائر اغلب المنتجات التي كانت تجلبها من أمريكا والهند وأن الحرائر ستصبح إقليما مشتهرا بإنتاج قصب السكر والقهوة والتبغ، وكانت أفكاره هذه وليدة مقارنته أرض الجزائر مستعمرة سان دومينيك التي قضى فيها فترة من حياته.[1]

---

[1] Bertrand CLAUZEL, **Observation du Général Clauzel sur Quelques Actes de son Commandment a Alger**. A-j.denain, Paris, 1831,P08.

[2] **لويس أوجست فيكتور دي شاز الملقب بالكونت دي بورمون** ، ولد في2 سبتمبر 1773 ، شارك في حرب إسبانيا 1823، اختاره الملك الاسباني في 11 أفريل 1830 لقيادة الأسطول البحري في الحملة على الجزائر ، وقد أصبح ماريشال في 14 جويلية 1830، لم يتمتع بنتائج الحملة فبمجرد قيام ثورة 1830 التي أطاحت بالملك شارل العاشر استدعته حكومة الملك لويس فيليب في 18 أوت 1830 وعينت مكانه كلوزيل ، توفي في 27 أكتوبر 1846 ، **انظر** الغالي غربي وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والإبعاد**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص309-311.

[3] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزار (1830-1962)**، ج02، منشورات وزارة المجاهدين، ص 492.

ولتشكيل نواة لاستعمار واسع، حسب كلوزيل" يمكن منح الأراضي الأقرب فالأقرب التي تحيط بنا إلى الكولون، وفرض عليهم شروط المشاركة في أعمال الدفاع، الضرورية من أجل رد غارات السكان المجاورين، بمشاركة الكولون في الأعمال الدفاعية، يمكن مع الوقت تحويل سهل متيجة إلى مستعمرة كبيرة ، بطرد القبائل المتمردة إلى الأطلس".

ومن أجل تحقيق الأهداف، تقدم الجنرال كلوزيل بطلب إلى وزير الحربية بأن يرخص له تشجيع المؤسسات الزراعية والصناعية للكولون، مع تقديم وعود لهم في المستقبل بتوفير الحماية و الأمن كتشجيع لهم.

لم يطل عهد كلوزيل كقائد الجيش الحملة حيث عزل في فبراير 1831 م، و مع ذلك فإنه ظل يردد أفكاره الإستعمارية في كل مناسبة، وذلك أن الجزائر شهدت كما هائلا من الكتابات بخصوص استعمارها ، وعاد إليها سنة 1835 كحاكم عام.

2.قرارات الملكية

بعد قرارات مصادرة أملاك الأتراك والكراغلة ، والتي تعتبر من نوع الملكية الخاصة أصدر بارتوزين في 1831/06/10 نص على الخصوص بأنه" موضوع تحت الحجز كل الأملاك البايليكية السابقة[2]" وبعد تعويض القائد العام للجيش الفرنسي بمنصب الحاكم العام العسكري طبقا لتوصيات اللجنة الإفريقية فإن إجراءات الحجز قد توسعت وشملت الكثير من الجزائريين.

ويتم إعلان الحجز كإجراء قانوني من طرف الحاكم العام ، ولا يكون من أوله ضم لأملاك المحجوزة إلى أملاك الدولة ، حيث يمكن للجزائريين أن يطالبوا بإرجاعها في خلال عام من طلب يقدمونه إلى مدير المالية في الجزائر ، ليثبتوا فيه عدم تورطهم في أعمال مضادة للاحتلال. وبعد انتهاء عام من إعلان الحجز يتم ضمها نهائيا إلى أملاك الدولة في حالة عدم تلبية طلبهم[3].كان من نتائج قرارات المصادرة إعلان إدارة الإحتلال أن الأحواش الموجودة بضواحي مدينة الجزائر ومتيجة جزءا من أملاك الدولة وقامت بمصادرتها برغم أنها ملك لجزائريين أيضا وليس لأتراك فقط .

---

[1] پن جلال المغرب الكبير، **العصور الحديثة وهجوم الاستعمار**، ج03:دار النهضة العربية ، بيروت، 1981، ص 133.

[2] RINN.Louis, **Le Séquestre et le Résponsableité Collective** ,A,-jourdan,Alger,1890,P21.

[3] أحمد توفيق، المدني ، **كتاب الجزائر** ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 ،ص330

وبهذا منحت لأوربيين أحواش سوق علي ، بويعقوب ، ميموش بولعجامة ... إلخ ، وشكلت هذه الأحواش النواة الأولى للقرى : الأبيار ، بيرمراد رايس ، بير خادم ، وحسين داي، وهي جميع المراكز التي شكلت ما يسمى جبل مدينة الجزائر[1].

لقد كان التوسع العسكري والاستيطاني رديفا للإستيلاء على الأراضي ، ولهذا فإن الأوربيين الذين توافدوا على الجزائر منذ الحملة وما بعدها قد هيأت لهم إدارة الاحتلال جميع ظروف استقرارهم، فكانت البداية في إقامتهم على أراض في القبة ودالي براهيم ومنذ1832 م وزعت عليهم هذه الأراضي بسرعة ، وقد أراد كلوزيل وضع حد للشكاوى التي ظهرت وطمأنة الأوربيين المحتلين للأراضي ، ولهذا كلف الإدارة المالية بتسوية التنازلات الممنوحة لسكان دالي براهيم والقبة ... إلخ بإجراء إحصاء للأوربيين وتنفيذ مخططات جزئية وشاملة لتقسيمات جديدة للمحتلين لمواقع جديدة حيث يستلمون عقودا مؤقتة مع وعد بالتنازل النهائي عندما يتم زراعة وغرس كل الأراضي الممنوحة للعائلة [2]، وبهذه الطريقة تم الاستحواذ على 5000 ملكية بضواحي مدينة الجزائر وحدها كانت خاصة بالبايلك على امتداد حوالي 30 إلى40000 .

وعندما توفر لإدارة الاحتلال ما يكفي من الأراضي لترضية الطلبات المتزايدة من الأوربيون الوافدين للحصول على مكتسبات ترابية ،أصدر كلوزيل قرارا في 27 ديسمبر 1836 م فيه أول تنظيم لمنح الأراضي في الجزائر حيث تضمن منح قطع من الأراضي بمعدل 4 هكتار لكل شخص وفي حالات استثنائية يمكن منح ثلاث حصص لنفس الشخص ، مع إلزامه بأعمال البناء والغرس وفلاحة الأرض ، وعند إتمام هذه الالتزامات في خلال ثلاث سنوات يمكن لهم الحصول على عقود الملكية.

لقد ظل نظام" التنازلات المجانية " هو الوحيد المطبق خلال العقد الأول للاحتلال، إذ منذ 1839م بدأت أولى نتائجه في الظهور، بمنح تنازلات من 04 إلى 12 هكتار إلى 316 عائلة شكلوا تعدادا يقارب 1580 أوروبيا [3]، بعد نقض الفرنسيين لمعاهدة دي ميشال وعودة مقاومة الأمير عبد القادر إلى مسرح الأحداث منذ سنة 1839 م والتي امتدت إلى متيجة وضواحي مدينة

[1] GOUVERNEMENT GENERALE de L ALGERIE,**De La Colonilisation en Algerie**,im .gouv .géné, Alger1889,,op.cit.,P392.
[2] Ibid.,P05.
[3] [3] Ibid.,.,P08.

الجزائر ، في هذه الظروف لجأت السلطات الاستعمارية إلى سلاحها الأمثل وهو تطبيق الحجز بأن أعلن **الماريشال فالي** في 01 سبتمبر 1840 م القرار التالي:

" نعتبر أن الأهالي الذين تركوا مواقعهم ، منذ استئناف الاعتداءات وما قبلها ، في المواقع التي شملتها السلطة الفرنسية بهذف الالتحاق بالعدو، وأولئك الذين انخرطوا في أعمال عدائية وقطع الطرق على السكان الأوربيين ، أو ضد القبائل الخاضعة وأولئك الذين اتخذوا موقفا إلى جانب أعداء فرنسا سيجرى تطبيق على هؤلاء وأولئك قوانين الحرب بالاستيلاء على الأراضي التي يحتلونها ، وبفرض الحجز على الأموال التي يملكونها ، وأعلنت المادة الثانية تنفيذ الحجز والجمع المؤقت لدى مصلحة الدومين الكولونيالي الأموال العقارية التي تعود إلى الأهالي الذين يتبن اشتراكهم في أعمال عدائية ضد الفرنسيين ، أو ضد القبائل الخاضعة لفرنسا ، ومن قدم مساعدة مباشرة أو غير مباشرة للعدو وأقام علاقات معه ، بالإضافة إلى الذين تركوا أو سيتركون أملاكهم للانضمام للعدو أو الإقليم الذي يحتله، كما يمس الذين يغيبون عن مساكنهم أكثر من ثلاثة أشهر دون رخصة من السلطة الفرنسية".

من خلال ما تقدم نجد أن كلوزيل استخدم اسلوب الغصب للاملاك من خلال اصدار قرارات حاول من خلالها توسيع دائرة الاملاك الفرنسية من اجل فتح المجال للمستوطنين الافدين من فرنسا الى الجزائر.

ثانيا : تشجيع كلوزيل للاستيطان في الجزائر

بعد احتلال الجزائر وتعيين الجنرال كلوزيل والنقاشات الجادة حول مستقبل المستعمرة حيث سقطت الجزائر في يد المستعمر وابتهاج المستعمر الفرنسي بالنصر، وبين نشوة النصر وانتشار الفوضى، كان النقاش الدائر حول كيفية التعامل مع المستعمرة الجديدة وكيف سيكون مستقبل الوجود الفرنسي فيها، فالأمر في البداية كان العمل على السيطرة وبث النفوذ على المناطق التي استحوذت عليها القوات الفرنسية، وفي الواقع فقد كانت نية حكومة الملك هي فكرة مواصلة الاحتلال نحو الداخل، غير أن الرأي السياسي الفرنسي ظل مرتبكا، ولم تكن هناك سياسة واضحة نحو الجزائر.

1. سياسة كلوزيل الاستيطانية

ظهر الانقسام في مؤيد ومعارض لبقاء فرنسا في الجزائر وبين الأنصار الذي يرون وجوب الاحتلال الكامل وأنصار الاحتلال الضيق من جهة ثانية، ولم يقتصر الانقسام السياسي في أعلى هرم السلطة بل امتدت تأثيراته إلى قادة الجيش الفرنسي أنفسهم لم يكن النقاش الساخن حول مسألة الاحتلال الضيق في المناطق الساحلية أو توسيعه في الداخل فحسب، بل توسعت جلسات النقاش والاختلاف حول مسألة نوع الاستيطان الواجب تطبيقه في الجزائر، بين أنصار الاستيطان القديم ،الذي يقوم على إنشاء مستوطنات على الطريقة الإغريقية القديمة، أو حسب النموذج الروماني، وبين أنصار الاستيطان الحديث كالاستيطان الإنجليزي في أمريكا، أو الذي طبقته روسيا في المناطق التي استعمرتها، غير أن الأمر الذي وجد إجماع رجال السياسة والجيش، هو الاتفاق وجوب تسريع الاستيطان بأقل التكاليف أو خسارة في الوقت والمال والدم، وعن نوع الاستيطان التي يلاءم فرنسا ، وليس الاستيطان الذي يلاءم الجزائر.[1]

ولما كان الأهم لفرنسا هو تفعيل الاستيطان في المناطق المحتلة ،ريثما يتم البت في توسيع الاحتلال نحو الداخل من عدمه، أوفدت فرنسا لحكم الجزائر أشد المتحمسين للاستيطان وهو الماريشال كلوزيل، الذي عمل بعد وصوله إلى الجزائر على تنظيم الجيش الفرنسي، وبث فيه روح الصمود والمقاومة لمواجهة القبائل الأهلية الثائرة، مع إعطائه الضوء الأخضر للتصرف بكل حرية في الممتلكات الأهلية التي كانت بحوزة الجزائريين وضمها الى المستوطنات عن طريق الاستيطان، حيث

[1] فركوس صالح وآخرون: "التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري"، مشروع بحث وزاري في إطار البرنامج الوطني للبحث (pnr) :مخبر التاريخ للأبحاث للدراسات المغاربية قسم التاريخ، جامعة 08 ماي، 2010.، ص 27.

أطلق يده للتوسع في ضواحي مدينة الجزائر، كما عمل على وضع اللبنات الأولى للاستيطان العسكري، ولم يكتف بذلك فحسب، بل راسل وزارة الحربية بتاريخ 29 سبتمبر 1830 للأخذ برأيها حول مسألة التوسع والاستيطان في الداخل، طالبا منها تحويل مدينة الجزائر إلى مستوطنة صغيرة للفرنسيين وللأوروبيين الذين رافقوا الحملة، أو الذين التحقوا بعدها، ولم يطل الرد كثيرا، فقد استجاب وزير الحربية الفرنسية، آنذاك "جيرار "« Gerard» الطلب كلوزيل، حيث أرسل له في يوم 30 أكتوبر 1830 رسالة يطلعه فيها بأن حكومة الملك قد استجابت لطلبه، وبأنها مستعدة على إقامة مستوطنة كبيرة في مدينة الجزائر، وتمنحه الضوء للإسراع في عملية توطين الأوروبيين .[1]

كان الجنرال كلوز يل مندفعا، من أنصار الاحتلال الكلي للجزائر، لكنه بسبب الفوضى التي عرفتها الجزائر بعد سقوط العاصمة ، ونظرا لاتساع مساحتها وقصور إمكانياته المادية و العسكرية، قرر عقد اتفاق مع باي تونس حسن باشا الذي رحب بهذا المشروع [2]، حيث يحتل هذا الأخير إقليم قسنطينة و بايلك الغرب لصالح فرنسا ،وركز كلوز يل على سيادة فرنسا وخضوع حاكما الشرق و الغرب الجزائري التونسيان لسلطتها [3]، و لعب القنصل الفرنس ي دوليسيبس في تونس دورا هاما في الوصول إلى هذا الاتفاق و الذي توج بما يلي:

أ.بالنسبة لبايلك الشرق

توصل الطرفان إلى عقد اتفاق بتاريخ:18-12-1830 م ينص على بيع إقليم قسنطينة للتونسيين مقابل جزية سنوية، قيمتها مليون ف ف [4]، (كاستثناء يدفع التونسيون مبلغ 8000.000 ف ف سنة 1831 ،و تنصيب سيدي مصطفى ﴿أخ باي تونس﴾ ، وشروط أخرى [5]، وقبل عقد هذا الاتفاق بيومين أ صدر الجنرال كلوز يل: قرارا ينص على عزل الحاج أحمد باي! ؟

---

[1] فركوس صالح وآخرون ، نفس المرجع السابق ،ص 30

[2] Abdeljelil **TEMIMI,** ***"Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830 - 1837)***",publication de la revue d'Histoire Maghrebine , Tunis,1978, pp : 81-82.

[3] فضيلة حفاف ،"السياسة الفرنسية الأهلية في الجزائر في بدايات الاحتلال (1830-1833)"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 29، 2015، ص 156

[4] Abdeljelil **TEMIMI,** ***Le Beylik***……. Op,cit, pp : 86-87.

[5] فضيلة حفاف ، المرجع السابق، ص 156

ب.بالنسبة لبايلك الغرب:

في 06 فيفري 1831 عقد الجنرال كلوز يل اتفاقا مماثلا للاتفاق الأول يخص إقليم وهران ، ويعين بموجبه الأمير أحمد(ابن أخ سيدي مصطفى)بايا على وهران [1]، و كلف الباي أحمد خير الدين أغا القائم مقامه بالتوجه إلى وهران على رأس 250 جندي لتقص ي الأوضاع في وهران ودراستها، فوصل إلى وهران مرورا بالعاصمة يوم 09-02-1832 ووجدها خاوية على عروشها ، وهران رحل سكانها ولم يبق فيها سوى العجزة و اليهود، المخازن فارغة، كما عرفت فوض ى عارمة تزايدت بتصاعد النفوذ المغربي ، و اشتداد المقاومة ، و المقاطعة التجارية ،هنالك أدرك التونسيون أنهم خدعوا، ووجد خير الدين أغا نفسه في وضعية لا يحسد عليها، ينقصه المال، الرجال ، عجز حتى عن تموين العدد القليل من جنوده 250 رجلا اتى بهم بالاضافة الى 400 من الجنود الأتراك الذين وجدهم في وهران)، وفي غياب المساعدات التونسية اضطر إلى الاستعانة بمساعدات الإدارة الفرنسية، و قام بحملة عسكرية خارج وهران يوم 1831/04/28 استباح فيها التونسيون أرواح و أموال الجزائريين ،فقتلوا40 رجلا وسلبوا حوالي :ثلاثة آلاف رأس من الأغنام [2].

وكان من نتائج هذه الغزوة تحالف الجزائريين مع الشريف المغربي ضد التونسيين والفرنسيين ، كما حاول خير الدين أغا الحصول – مؤقتا -على المال من بيع رخص(تذاكر)بيع القمح في ميناء وهران و أرزيو ، علما أن هذا الأمر كانت له تبعات و تداعيات استمرت حتى عهد الدوق دي روفيكو [3]، و يبدو أن محنة خير الدين أغا لم تدم طويلا ، حيث رفضت الحكومة الفرنسية المصادقة على هذه الاتفاقية لعدة اعتبارات منها ظروف فرنسا الداخلية و الخارجية، وانتهت هذه المعاهدة – التي كانت سببا في عزل الجنرال كلوز يل -بانسحاب الجيوش التونسية من وهران يوم 1981/08/26 بإلغاء المعاهدة قرر الفرنسيون احتلال وهران نهائيا فعين الجنرال فودوس قائدا مؤقتا على وهران، الذي وصل إليها يوم1830/08/17 في انتظار وصول الجنرال بوير لذي عين خصيصا لوضع حد للتدخل المغربي و مواجهة الأوضاع المتردية بها.

---

[1] عبد الجليل التميمي: "مغامرة الحماية التونسية على وهران سنة 1831 "، المجلة التاريخية المغربية ، تونس عدد:17-18، 1980، ص 07

[2] عبد الجليل التميمي ، "مغامرة الحماية".....، نفسه، ص:5 الى 17

[3] فضيلة حفاف ، المرجع السابق، ص 157

خلاصة القول حول **اتفاق كلوز يل –باي تونس** رغم أنه لم ينفذ إلا أنه أثار عدة مشاكل، ففي الشرق شجع الأطماع التونسية وعقد وضعية الحاج أحمد باي أكثر ، وفي الغرب الجزائري زاد الأمور تعقيدا، وزاد في مصائب الجزائريين لأنه كان فعليا لمدة07 اشهر وساهم كذلك في أحداث تقارب بين الجزائريين والشريف المغربي [1]، هذا الاتفاق رفضته الحكومة الفرنسية وكان من أسباب عزل الجنرال كلوز يل، و تعويضه بالجنرال برتزين، هذا الأخير في عهده احتلت وهران لكنه فشل في احتلال المدية وعنابة، وساهمت1831 في تهافت سمعته ومكانته وأدت إلى عزله وتعويضه بالدوق دي روفيكو.[2]

وبمناسبة تعيينه واليا عاما في 10 أوت 1835 أفتتح المارشال الكلوزيل عهد الاحتلال الشامل مخاطبا المعمرين قائلا: " لكم أن تؤسسوا من المزارع ما تشاءون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد، وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي واستقر في أمريكا من بضعة قرون". أقيمت أول مستوطنة في مدينة بوفاريك سنة 1836، وزعت على القادمين إليها 563 قطعة أرضية مساحة الواحدة منها ثلث الهكتار، كما وزعت 173 قطعة أخرى بلغت مساحة الواحدة منها 4 هكتارا، في الأحواش المجاورة .وانتقلت الإدارة الاستعمارية الى إجراء آخر لتحريك وتيرة التوسع الاستيطاني، وذلك بتشجيع الإستيطان الحر من خلال بيع أراضي الدومين التي تكونت من أراضي البايليك والوقف المصادرة . بهذا الأسلوب حصل بعض المهاجرين على أكثر من 4500هكتارا خلال السنة فقط.

ج.النسبة لمدينة البليدة :

كانت متيجة أول منطقة على مشارف مدينة الجزائر المعرضة للاصطدام مع العدو لامتدادها من الساحل إلى جبال الأطلس، تتكون هذه منطقة من اثنتي عشرة قبيلة أهمها بنو خليل، الخشنة، السبت، وبنو موسى، وتنتشر في سهولها مدن صغيرة أهمها البليدة، القليعة، شرشال وبوفاريك، تحالفت هذه المدن والقبائل وقررت المقاومة منذ نزول الاحتلال الفرنسي على شواطئ سيدي فرج،

[1] عبد الجليل التميمي ، المرجع السابق، ص18-17

[2] فضيلة حفاف ، المرجع السابق، ص 157

وخلال هذه الثورة ظهر زعماء ينتمون إلى قبائل متيجة لعبوا دورا كبيرا في بدايات الاحتلال، منهم ابن زعمون، الحاج سيدي السعدي، والحاج محي الدين بن مبارك[1]

بعد معركة المقطع وهزيمة الفرنسيين، وتحقيق الأمير لنصر عظيم وتأييد كبير من طرف أعيان القبائل وأهاليها، أدرك هذا الأخير أن أبواب الحروب الكبيرة قد فتحت مع فرنسا ولا مجال للتقاعس والخذول أمام عدو بات يتربص بالمسلمين وسلطانهم وذكرهم بشدتهم وعدم تغافلهم عما وقع بعساكرهم، فكتب الأمير لخلفائه يدعوهم إلى رص الصفوف والتعاون على الجهاد الذي سيخلصهم من العدو وحث كل القبائل للاجتماع على كلمة واحدة وترك الصراعات والنعارات القبلية جانبا كما دعى كذلك بعض القبائل التي ارتمت في حضن فرنسا بالعدول عن مناصرة العدو والدخول في طاعة الأمير.[2]

وفي هذا الإطار كتب الأمير عبد القادر إلى محي الدين بن علال خليفته في مليانة يدعوه كسائر خلفائه إلى الاستعداد لقتال الفرنسيين في متيجة، فقام هذا الأخير في بداية الأمر بكتابة رسائل إلى سائر القبائل وتلك المستوطنة في ساحل ولايته الدائنين بطاعة الفرنسيين يدعوهم إلى الدخول في طاعة الأمير عبد القادر والتعاون معه علىمحاربة العدو بالجهاد المقدس، طاعة لله في رد الكفار.

ومما جاء في كتابه الموجه للأهالي ما يلي: **اعلموا أيها القوم أنني رأيت أنه من الواجب على أن أرشدكم إلى ما فيه صلاحكم والقيام بأمر دينكم ولكن أخاف أن تكون آذانكم صماء عند ذكر نصائحي الناشئة عن صفاء طويتي لكم وصدق نيتي في أمركم ... أيها المؤمنون وهلموا إلى الانضمام إلى إخوانكم المسلمين وهاجروا إلى مواطنكم وأموالكم واتركوا منازلكم التي هي الآن في خطر عظيم ولا يمسكم خوف على أنفسكم وأموالكم وأنا الزعيم والكفيل بذلك، وإذا خالفتم أمري ولم تقبلوا نصيحتي وأقمتم في خدمة الكفار وإعانتهم على المسلمين فإنكم ألقيتم بأنفسكم وأولادكم إلى التهلكة وعرضتموها لمقت الله تعالى وسيوف المسلمين ...** [3]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1990ص158

[2] كتاب الأمير عبد القادر، **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر**، ج1 ، المطبعة التجارية الاسكندرية، 1903 ص15

[3] المرجع نفسه، ص159

تأثرت قبائل كثيرة تابعة لولايته بخطاب محي الدين بن علال الداعي للاستنفار والجهاد في سبيل الله، فأجابوا جميعا إلى الدخول في الطاعة والتحقوا بالجبال القريبة من مليانة بجانب إخوانهم المسلمين.

بعد عودة الأمير عبد القادر منتشيا بنصره الكبير على العدو الفرنسي في موقعة المقطع، بعث إلى خليفته محي الدين بن علال أن يجمع جيشه لغزو الجزائر، فقام هذا الأخير بإعداد خمسة آلاف (5000مقاتل وزحف نحو سهول متيجة ودارت معارك عديدة وقاسمة حيث أعظم هذا الجيش النكاية بالمستوطنين فيها وأثخنوهم بالقتل والأسر حتى وصلوا أبواب الجزائر، وبعد محاصرتها عادوا إلى مناطقهم محملين بعدد كبير من الأسرى والغنائم من أمتعة ومواشي. [1]

كما بعث الأمير عبد القادر بكتاب إلى خليفته في تلمسان يأمره فيه بالسير لمحاربة الفرنسيين في وهران، فجيش هذا الأخير قواته وسار باتجاه وهران فأحكم حصارها وقطع عنها جميع المواصلات وشبكات التموين، فأصبح العدو الفرنسي في أشد ضيق داخل المدينة .[2]

وفي 13 أوت 1836 م، وصل المارشال كلوزيل والدوق دورليان ولي عهد فرنسا إلى الجزائر بجيش عظيم وفي اليوم الموالي اجتمع بقادته العسكريين وأعيان البلد واطلعهم على أوامر الدولة الفرنسية بخصوص مهمته الجديدة التي جاء لتنفيذها في الجزائر ومحاولة الثأر من الأمير عبد القادر بعد هزيمة المقطع التي مرغ فيها أنف فرنسا في الأرض ، ورد الاعتبار لفرنسا وجيشها بالقضاء على مقاومته، كما أخبر الحاضرين أن ابن الملك جاء لمرافقته ومراقبة مهمته ومدى تنفيذها طبقا لأوامر ملك فرنسا[3].

جاءت هذه الوثيقة المترجمة، لتصف لنا إحدى الهجومات التي شنها خليفة الأمير عبد القادر على مليانة الوالي محي الدين بن علال ، والذي تلقى تعليمات مباشرة من الأمير بعد النصر الكبير المحقق في معركة المقطع، بالسير نحو العاصمة وغزوها وطرد الغزاة منها، فبعد رجوع هذا الأخير إلى معسكر ، خاطب الجزائريين بوجوب اليقظة والاستعداد لردود أفعال قوات الاحتلال، لما لحق بعساكرهم في موقعة المقطع وأمر خلفاءه من القادة بمزيد من الحشد وتوعية الناس للجهاد، فقام والي مليانة بدعوة القبائل المتخاذلة والمتعاونة مع المحتل الفرنسي بالعدول عن ميولاتهم وطاعة الأمير

[1] كتاب الأمير عبد القادر، المرجع نفسه، ص159

[2] علي محمد محمد الصلابي، **الأمير عبد القادر الجزائري قائد رباني ومجاهد إسلامي**، دار العزة والكرامة للكتاب، الطبعة 2015، ص172

[3] كتاب الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص160

والتعاون على الجهاد لدفع العدو عن البلاد، وأرسل خطابه على القبائل المترددة، يرشدهم فيه إلى الإصلاح ونكران الذات والموت بشرف عزة للإسلام وحفاظا على الجزائر [1]

في تلك الأثناء كان الماريشال كلوزيل وولي عهد فرنسا الدوق دورليان قد التحقا بالجزائر في أوت 1836 م، لرد الاعتبار لشرف فرنسا ومحاولة منهما للقضاء على الأمير وجيشه باحتلال البليدة لموقعها الاستراتيجي ثم التقدم للاستيلاء على معسكر ووهران [2]، خاصة وأن هزيمة معركة المقطع الشهيرة، قد أعادت الثقة المطلقة لمعظم قبائل الغرب والوسط الجزائري بنظام الأمير عبد القادر ووحدت صفوفهم، فراحت تعلن الولاء والاستعداد لخوض المعارك المقبلة، واستحسن الأمير تطور الأحداث لصالحه، وفي سياق ذلك أمر محي الدين بن علال والي مليانة بغزو مدينة الجزائر، وأمر خليفته على ولاية تلمسان السيد البوحميدي بمحاصرة وهران وقطع جميع المواصلات البرية على الفرنسيين [3]

2. اليات الاستيطان عند كلوزيل:

كانت الحركة الإستيطانية في بدايتها مجرد تجربة محددة تعلقت بجنود الحملة العسكرية الفرنسية في الجزائر، حيث إنطلقت بإستيطان عسكري بمبادرة الحاكم العام" كلوزيل "الذي صادر 411 هـ ومنح إدارتها لمجموعة من الجنود تحت تسمية المزرعة الإفريقية النموذجية منذ ذلك الوقت إرتبط نمو الحركة الإستيطانية بقضية مصادرة الأراضي المسلمين. [4]

لقد عملت الإدارة الإستعمارية على تجسيد وتكريس الإستعمار الإستيطاني بالقوة والعنف وحتى بالقانون ومن هنا نفهم بأن الأرض هي المسألة الأولى التي مسها وهددها الإستعمار الإستيطاني لذلك كان الحصول على الأراضي وسيلة لكسب الشرعية في البقاء، فكانت وسائل الإستيطان هي ممارسة العنف، الإكراه، الإغراء، الشراء، الطرد، وحتى المراسيم والقوانين.

---

[1] كتاب الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص158

[2] نفسه.

[3] محمد العربي الزبيري، **الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر**، دار الحكمة للنشر الطبعة 2015 ، ص83

[4] سلوان رشيد رمضان :"الإستيطان الأوروبي بالجزائر 1871.1830" ، مجلة جامعة تكريت للعلوم، العدد 1 ، قسم التاريخ ، كلية التربية، جامعة تكريت، 203 م، ص06.

قام الإستيطان الفرنسي على الهجرة الأوروبية التي عرفت أنواعاً ومشارب متعددة فكانت دائمة ومؤقتة، وفردية وجماعية، وقانونية وغير قانونية، فظهر المستوطنين إلى جانب الجزائريين أصحاب الأرض الشرعيين ومن تم صارت العلاقة بين الإستعمار والسكان المحليين علاقة إبادة ونفي وكفاح.

قامت السياسة الإستيطانية على أساس إحلال المستوطنين محل الجزائريين فتحول كثيرمنهم إلى عمال خماسين أو عمال في مصانع المستوطنين يعملون على تنمية ثروات المعمرين .ولم يرتبط نجاح المشروع الإستيطاني إلا بالإعتماد فقط على العامل الديمغرافي بتشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر لأن بدون إحتياطات عقارية لن يجدي نفعا وبالتالي فإن الأرض هي جوهر المسألة الإستيطانية.[1]

عملت اللجنة الفرنسية سنة 1833 م للتحقيق في وضعية المناطق المستعمرة وجدت أن حوالي08 ألاف أوروبي يقيمون في مدينة الجزائر وضواحيها وبناءا على تقرير اللجنة جاء مرسوم 22 جويلية 1834الذي شجع الأوروبين في الإبتعاد على ضواحي الجزائر، لذلك جاء بعض الفرنسيين أغلبهم من وسط إجتماعي رفيع أنفصلوا عن وظائفهم في فرنسا مدفوعين بتشجيع الإدارة الإستيطانية لهم.[2]

يمكن أن نحدد سياسة الاستيطان عند كلوزيل في مبدأ واحد وآلية عامة المتمثلة في تجميع المستوطنين الأوروبيين القادمين من الدول الاوربية عموما ومن فرنسا بالخصوص في مراكز استيطانية محدودة في المناطق المحتلة، من خلال أن يكون المستوطن (فلاحا أو حرفيا) يستغل خبرته التي كسبها في حقول أوروبا لترويض الأرض الإفريقية القاسية، واستثمار خيراتها ويكون فيها الجندي الفرنسي حاميا للمستوطنة، ورادعا للقبائل المتمردة، وضامنا لأمن الأوروبي و عائلته الصغيرة، وتكون فيها سلطة الاحتلال جهازا يشرع القوانين، ويضبط الحياة العامة في المستعمرة ويديرها.[3]

وفي سبيل ذلك كله، طلب الماريشال كلوزيل خلال فترة حكمه الأولى للجزائر (1830-1831) من الحكومة الفرنسية إرسال لجنة تتكون من مشرعين وقانونيين فرنسيين لوضع منظومة قانونية تسير المستعمرة وتديرها شؤونها، وكما كان العمل على السيطرة على القبائل الثائرة من خلال تأسيس فرقة "الزواف"، وهي ميليشيات أهلية متعاونة مع جيش الاحتلال الفرنسي لضبط الأمن في

---

[1] قنون :"الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر"، مجلة الحوار المتوسطي ، ع43 ، قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس، ص149

[2] صالح عباد : **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930**، ديوان مطبوعات الجامعة ، قسنطينة، ص29

[3] أبو القاسم سعد الله ، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر** ، ج1 ، ط.خ ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص 72

البلاد والقضاء على الثورات الأهلية المتواصلة المقاومة للاستعمار كما عمل على إعادة الثقة المهتزة للجيش الفرنسي. وفي مجال إدارة الشؤون العامة للمستوطنين الأوروبيين وتسهيل أمورهم الخاصة، أعطى كلوزيل التعليمات الأولية للجنة الحكومة بمباشرة مهامها، والتي تكونت من وزير للداخلية، ووزيرا للعدل، ووزيرا للشؤون المالية إلى جانب ذلك عمل على تأسيس المحاكم ودور القضاء، ومصالح للضرائب والمقار الإدارية، ومؤسسة للجمارك، وفيما يخص مجال التعمير، فقد أعاد كلوزيل هيكلة البنية التحتية لمدينة الجزائر ولبقية المدن الكبرى الأخرى التي استوطن فيها المهاجرون الأوروبيون، أما الضيعات والقرى الاستيطانية الجديدة فقد أمر كلوزيل قادة الجيش وفرق الهندسة التابعة له بتنظيمها وتوفير البنية التحتية لها، من قنوات الصرف الصحي، مخازن للمياه، وطرق... وغيرها.[1]

وبما أن الاستيطان كان مرتبطا بالمال والاقتصاد، فقد أسس كلوزيل المؤسسات الزراعية الكبرى و المؤسسات الصناعية الصغيرة لتحسين ظروف العمال الأوروبيين وتعمل على تغيير نمط الإنتاج، وتساهم في استصلاح الأراضي البور وزراعتها بالمحاصيل النقدية الجديدة والمربحة، ولما كان إدماج هذه الأقلية الجديدة في الوسط الأهلي عاملا مهما في تكيف المستوطنين وتعودهم على الحياة الجديدة في الأرض الإفريقية، أنشأ المدارس العمومية لكل من أبناء المعمرين والأهالي، وأنشأ مؤسسة للطباعة بالعربية والفرنسية، وفي عهده ظهرت أول صحيفة كولونيالية وهي المرشد الجزائري وغيرها من المنشآت الأخرى.

كل تلك الأعمال التي أمر الماريشال كلوزيل بإنشائها في مدينة الجزائر، وفي المدن التي خضعت في السنتين الأولى للاحتلال (1830-1831) كانت قبل أن تعلن اللجنة الإفريقية تقريرها، ولم تبث الحكومة الملكية في قراراها بعد. فلماذا كل هذه الإجراءات لتثبيت الاستيطان، وما فائدة كل هذه الإنجازات مادام الأمر قد ينتهي بوقف الاحتلال أو حصره في نطاق ضيق، فهل غامر كلوزيل، أم أن النية في الاستيطان الدائم كانت فكرة تساور الجميع؟

نجد الإجابة في المراسلات التي تمت بين الماريشال كلوزيل ووزير الحربية الفرنسية، فقد طرح الماريشال كلوزيل ثلاثة أسئلة تمس مستقبل الاستيطان في الجزائر.

[1] فاتح زياني ود-السبتي غيلاني ، "سياسية الجيش الفرنسي في دعم الاستطان الأوروبي في الجزائر خلال حكم الماريشالين كلوزيل وبيجو(1830-1847)"، مجلة الاحياء، المجلد :20 ، العدد ،26 ،سبتمبر 2020 ص 660

وهي: هل سيتم حصر الاحتلال في عدة مراكز في ساحل مدينة الجزائر فقط؟ هل في نية حكومة الملك توسيع الاستيطان ليشمل كل الجزائر؟ أم هناك خطط للتخلي عن الجزائر والانسحاب منها ؟.

فكان رد جيرار بكل ثقة: "إن حكومة المملكة الفرنسية حرة في توسيع غزوها لكامل البلاد، حين تعتقد بأن الاحتلال مفيد ويجلب الفائدة للدولة الفرنسية، وهي بصدد تثبيت وجود فرنسا في إفريقيا".[1]

فمن خلال هذا الحوار كانت فرنسا كانت مقتنعة بإبقاء الاحتلال في مدينة الجزائر، غير أنها بدت أقل تحمسا في توسيعه نحو الداخل، ولذا كانت تؤيد جلب المهاجرين وتوطينهم في مدينة الجزائر وحوزها، وجعلت الاستيطان مقرونا بمدى تقدم الاحتلال نحو الداخل، بما يضمن الأمن للمستوطنين، وكل ذلك يتم بالتوازي مع تحقيقات اللجنة التي أمر بها الملك بتقصي الحقائق، ومن خلال نتائجها تضع الحكومة الإستراتيجية الكاملة في تنفيذ الاحتلال في باقي المناطق.

لم يمهل خصوم الاحتلال الشامل كلوزيل لإتمام مشروعه، بل ضغطوا لوقف توغل الجيش في عمق الأراضي الجزائرية، على اعتبار أنها أراضي مجهولة، والتوغل فيها مغامرة غير مسحوبة العواقب وستورط الجيش في حرب تبقى معالمها قاتمة ونتائجها قد تكون غير مبشرة، ولذلك فقد أخذت قضية الجزائر منذ نوفمبر 1830 حيزا كبيرا من النقاشات الساخنة داخل البرلمان الفرنسي، وانقسمت آراء الساسة إلى ثلاثة تيارات متباينة بتيار الاستعماريين الذي يصر على الاحتفاظ بالمستعمرة واستمرار التواجد الفرنسي فيها، والتيار المعادي للاستعمار، الذي يرى فيه مغامرة مكلفة جدا، وتيار ثالث يعتبر احتلال الجزائر خطأ يمكن أن يصحح بعدم التخلي عنها، وتقوم فلسفة هذا الاتجاه الثالث، على ضرورة انتشار الثورة الفرنسية والمبادئ الاشتراكية العمالية في المستعمرة، مما سيساعد على ازدهار الصناعة الفرنسية فيها، مثلما عبر عنه "لوي بلان" أما التيار المؤيد للاحتلال الاستيطاني فهو الآخر رغم وحدة هدفه، فقد هو الآخر انقسم إلى اتجاهات المعمرون أصحاب "القفازات الصفراء" والأرستقراطيين المدعيو الشرعية المعارضون الملكية شهر جويلية، ورأي "الجندي الفلاح " لبيجو أو رأي كلوزيل الذي يريد أن يجعل من الجزائر مركزا لتجميع "البؤساء والمضايقين"، فاقترح جعل متيجة "مستودع لمتسولي أوروبا" محميا من السكان الأهالي الجزائريين بجدار.[2]

---

[1] فاتح زياني ود-السبتي غيلاني ، نفس المرجع السابق ،ص 662

[2] نفس المرجع ، ص 664

من بين الليبراليين المناهضين لفكرة الاحتلال والمؤيدين لانسحاب الجيش، نجد رجل الاقتصاد، السيد النائب "أيبوليت دوباسي" ، الذي عبر في تدخله خلال المناقشات البرلمانية العاصفة حول مصير الجزائر بمناسبة مناقشة الاعتمادات المالية التكميلية لميزانية 1833 واستجواب الماريشال" كلوزيل " في الجلسات البرلمانية المنعقدة خلال فترة (مارس – جوان 1833) عن الحجج التقليدية الليبراليين في معارضتهم للحركة الاستعمارية، في حين أكد النائب "كساني دو صاد" في تدخله الذي جرى يوم 03 أبريل 1833م بما يلي: "إن النفقات على المستعمرات تكلف الخزينة 40 مليون فرنك في حين أنها لا تقدم من خدمة سوى إصابة التجارة بالشل "، ورغم ذلك فقد تغلب أنصار الاستعمار إذ كانوا أكثر إصرارا، بقيادة النائب "روشفوكو"

وخلال استجوابه عن رأيه حول مستقبل المستعمرة، رد كلوزيل على خصوم الاحتلال الشامل، وفي مقدمتهم أشد معارضيه، النائبين "برتيزان" و "كسافيي دو صاد"، وكانت كلماته مليئة بالحماسة لفكرة الاستيطان، وحملت قسطا كبيرا من الإقناع، وعملت حججه البراغماتية على تهدئة النقاشات وطمأنة للتيار الاستعماري الاستيطاني، حيث جاء فيها: "إن فرنسا اليوم مدعوة بقوة في إعطاء المثل الأعلى لأهمية الاستيطان وفائدته للشعوب المستعمرة والمستعمرة (كسر الميم)، بالرغم من تكلفته الكبيرة على الميتروبول"، واختتم مداخلته بقوله: "دائما تكون مؤسسات ما وراء البحار مكلفة لفرنسا..، غير أن الفائدة من الاستيطان سوف تعود على فرنسا في وقت قصير، فجلب الآلاف من المستوطنين لزراعة القطن والقنب وأشجار النيلة، في أرض خصبة وشاسعة، سيكون مصدر ثراء ورخاء للميتروبول،.. فقد أثبتت التجارب بأنه يمكن إنتاج قطن مماثل للقطن الذي ينتج في كارولاينا الجنوبية، وجورجيا بالولايات المتحدة، وهو ما يشكل دافعا لازدهار الاستيطان".

وفي تقريره حول الاستيطان، الذي رفعه للحكومة الملكية دافع كلوزيل بقوة عن الاستيطان، ومنتقدا في الوقت نفسه معارضيه، حيث قال: "أنا الذي اقترحت في أكتوبر 1830 على الحكومة الفرنسية استيطان مدينة الجزائر، وقد رافعت بكل الحجج والأدلة التي تدحض شكوك النواب في الغرفتين، وبكل عزم فإننا قادرون على تجاوز العراقيل التي تقف أمام تطبيق هذا المشروع الكبير ".[1]

لم تكن فلسفة كلوزيل الاستيطانية ترتكز على الأبعاد الاقتصادية والسياسية فحسب، بل امتدت لتمس الجانب الاجتماعي، فقد كان كلوزيل سباقا في طرح فكرة الاندماج الاجتماعي

[1] سيساوي أحمد، **البعد البايكلي في المشاريع السياسية الفرنسية من فالي الى نابوليون الثالث ،1838 –1871** ، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2، السنة الجامعية 2013-2014 ، ص56

والانصهار العرقي بين الأجناس في الجزائر، وفي اعتقاده فإنه لا تقوم للاستيطان قائمة في الجزائر، إلا بالتواصل الاجتماعي بين الأهالي والمستوطنون عبر وسائل الربط الاجتماعي كالزواج المختلط والعيش المشترك. [1]

وفي هذا نجده يكتب: "إن تجاور الأوروبيين بالعرب سينسج علاقات قوية بين العرقين على المنظور البعيد، وستعقد تحالفات متينة بين العائلات من الجانبين، فإذا تزوجت ابنة البدوي المستوطن أو الجندي سيكون ذلك عاملا قويا في تقارب العرقين المختلفين، وذلك لأن هذا الشعب "غير المتحضر" يملك عاطفة قوية نحو أبناءه، وهو ما سيخلق عواطف قوية نحو أمتنا".

وبعد أربع سنوات من الاحتلال ظهرت اللجنة الإفريقية التي نال موضوع الملكيات العقارية فيها حظا كبيرا من التقارير، إذ تناولت الأوقاف بمختلف أنواعها، وعن الأملاك العامة قبل الاحتلال وبعده وأملاك الدولة، وغيرها...، والمعروف عن هذه اللجنة أنها جاءت لتثبت الجدوى من الاحتلال أو عدمه، وكان أهم سؤال مكلف بالإجابة عنه هو: هل تحتفظ فرنسا بالجزائر أو تتخلى عنها وفي كلا الحالتين ما فائدة فرنسا؟، ويظهر من مناقشات أعضاء اللجنة وتقاريرها أنهم كانوا يحاولون إيجاد طرق الاحتفاظ بالجزائر واحتلالها كاملة واستعمارها واستغلالها، ولم يكونوا يناقشون ما إذا كان ذلك ممكنا حيث كان على فرنسا إنهاء الجدل، والفصل في مصير المستعمرة، بإرسال لجنة تحقيق تكونت من شخصيات بارزة، أهمها الكونت دي بوني"، الذي برز خلال الحملة الفرنسية على اسبانيا، ومعه أربعة من النواب وماريشال، وقائد السفينة تتلخص أهدافها لجنة التحقيق في:

1- تحضير الحلول لمختلف المشكلات المرتبطة باحتلال الجزائر، ومتابعة الأوضاع السائدة في البلاد، وتقييم المرحلة، واقتراح النظام الذي يجب إتباعه في حالة تقرر الاحتفاظ بالجزائر .

2- تحديد طبيعة العلاقة التي ستربط إدارة الاحتلال بالعناصر المحلية، العرب الموريسكيين، القبائل من جهة، وبالمستوطنين الجدد من ناحية ثانية، وكذلك اقتراحات الإجراءات التي يجب القيام بها من أجل ضمان تطور المجموعتين، الأوروبية والأهلية .

3- تقديم توصيات حول الأشكال المختلفة المسهلة للاستيطان، وتنظيم المصالح العامة لإدارة البلاد كالنظام الضريبي والتجاري في المناطق المدنية والعسكرية، وتحديد صلاحيات السلطات لكل منها. [2]

---

[1] سيساوي أحمد، **المرجع السابق** ، ص56

[2] دو طوكفيل أليكسي، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، تر: ابراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، 2008 ، ص73

أنجزت اللجنة مهمتها خلال الفترة الممتدة مابين 02 سبتمبر و19 نوفمبر 1833 بعد زيارة مناطق في مدينة الجزائر ومتيجة والبليدة، كما قام بعض أفرادها بزيارات لوهران وأرزيو وبجاية، أتمت عملها في شكل مذكرة عسكرية، احتوت على عشرة تقارير حول البحرية والاحتلال والقطاع العام والاستيطان والأوقاف...، كما رسمت اللجنة لوحة قاتمة عن الأوضاع السائدة في الجزائر، فالأهالي يائسون ومحطمون نتيجة الاضطهاد والتقتيل والنهب، أما المستوطنون الأوروبيون فقد انتباههم الشعور بالضياع وتم خداعهم بوهم الموارد الضخمة التي تزخر بها أرض الميعاد – وإذا كانت النتائج في مجال الاستيطان هزيلة، رغم النفقات المبذولة في هذا المجال، فذلك لا يرجع فقط في الاختيار السيئ للمستوطنين، ولكن يعود أيضا للاختيار السيئ لمراكز الاستيطان رغم التقييم السلبي للاحتلال الفرنسي، فقد توصلت اللجنة إلى توصيات حاسمة، أبرزها:

1- الاحتفاظ بالجزائر كمستعمرة فرنسية.

2- جعل الجزائر مستوطنة للعمال الأحرار سواء أكانوا فرنسيين أم أجانب، وليس مستعمرة عسكرية أو "مستعمرة إصلاحية" وجعل الاستيطان كوسيلة وحيدة لنجاح الاحتلال، وفتح أبواب الهجرة للأجانب الأوروبيين، والعنصر الألماني بصفة خاصة، وعدم اقتصارها على الفرنسيين، مع التحفظ على هجرة الماهونيين والمالطيين والقليل من استقطابهم.[1]

على ضوء هذه التوصيات، أصدر الملك لوي فيليب مرسوما ملكيا يوم 22 جويلية 1834م، يقضي بضم الجزائر إلى الممتلكات الفرنسية، وذلك بعد أن استمع لإفادات مقربيه وشخصيات ذات صلة بالاحتلال كالماريشال "دامريمون"، والناطق الرسمي باسم المستوطنين السيد "موريس"، و"حمدان بن عثمان خوجة"... وغيرهم ، وبذلك توحدت كل الأصوات المتباينة من الديمقراطيين والتقدميين ومناصرو القيم الإنسانية لتبرير فكرة الاستعمار، وإعادة قولبتها بقالب قانوني وشرعي حتى تتأصل فكرة الاستعمار وتتحول إلى مشروع وطني وحضاري، واتحدت كل الآراء السياسية والدينية ودعوات أنصار الاقتصاد الرأسمالي الاستعماري على ضرورة الاستمرار في إلحاق الجزائر بفرنسا وتعميرها وخلق عرق جديد وذكي يستوطن إفريقيا، وينشر فيها أنوار الحضارة الغربية، ومع مضي الوقت أصبح تعمير الجزائر أمرا لا مفر منه وضرورة فرضتها الظروف والمصلحة العليا للدولة، وتحول الاستيطان إلى مشروع التف حوله الجميع.

[1] دو طوكفيل أليكسي،نفس المرجع السابق ،ص74

لكن وبالرغم من الاحتفاظ بالجزائر كمستعمرة، واستمرار مشروع الاستيطان، إلا حكومة الملك لويس فيليب، آثرت التضحية بالجنرال كلوزيل الذي كان قدم الكثير للسلطات الفرنسية حيث تم عزله عن الحكم وتعيين "بيار برتيزان الحكم الجزائر بدله وبالتالي يتوقف الاستيطان الرسمي الذي ترعاه الدولة الاستعمارية، ولو لفترة محدودة.

قضية التخلي عن الجنرال كلوزيل وعودته للواجهة

بعد قضية رحيل كلوزيل المؤقتة لم يكن خلفاؤه الذين حكموا الجزائر من "بيار برتيزان" (1831-1832)، إلى "الدوق دوروفيقو" (1832-1833) و"تيوفيل فوارول"(1833-1834)، انتهاءا بالكونت "دورليان" (1834-1835)، يملكون حماسة كبيرة للاستيطان مثل التي كانت لدي كلوزيل ، فقد كانت شهيتهم للقتل أكبر، وانشغالهم بوأد الانتفاضات التي شهدتها متيجة بقيادة ابن زعمون، والغرب بقيادة الأمير عبد القادر أكثر ضرورة، باعتبارها مصدر قلق للجيش، وعائق للاستيطان، ففي تصريح للحاكم العام للجنرال "بارتيزان" Berthezene ما يعبر عن حالة الهلع من المغامرة في توسيع الاستيطان نحو الداخل، حيث جاء فيه"... إن متيجة هي مستنقع واسع، ومقبرة لكل من يفكر في استغلالها، ولا يمكن وضع حجر الزاوية لأي مؤسسة خارج إقليم الساحل.[1]

وبالفعل فقد كانت المتيجة عبارة عن بالوعة كبيرة، و قبرا لكل من يتجرأ على استغلالها، فمنذ الأيام الأولى التي قدم فيها المهاجرون الفرنسيون والأوروبيون للإقامة بالمدن التي احتلها الجنود الفرنسيون وخاصة بنواحي الجزائر بالساحل، وحتى مشارف متيجة وجدوا ظروفا قاسية جدا، ولولا مساعدة الجيش من خلال إقامة مراكز الحراسة الفرنسية لحمايتهم، لما تمكنوا من تهيئة الأراضي بالريف الجزائري، وإقامة المزارع بها واستصلاح الأرض التي اجتاحتها الأشواك وأشجار النخيل الصغيرة، كما أن عمليات تزودهم بالمئونة والتواصل فيما بين مراكزهم لم تكن سهلة، فقد كانت تتم بواسطة البغال عبر دروب ضيقة خطيرة، شكلت موقعا استراتيجيا سهل على الثوار عمليات الهجوم على قوافل الجيش والمدنين، وحتى المعمرين الجسورين في معسكرات "آرلون" في ابوفاريك وغيرها لم يترددوا في الابتعاد عن معسكرات الجيش وكان المعمرون يحرثون الأرض حاملين بنادقهم، وبالليل يحرسون أكواخهم بالتناوب.

---

[1] لوكا فيليب، جون كلود فاتان، **جزائر الأنثروبولوجيين نقد السوسيولوجيا الكولونيالية**، تر/محمد يحياتن، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، منشورات وزارة المجاهدين-الجزائر، 2002 ، ص، ص 255-256

كانت السنوات الأولى للاحتلال تمر ثقيلة جدا، وكان مستقبل فرنسا بالجزائر في مفترق طرق، ومرهون بمدى قوة الجيش الفرنسي وصبر المستوطنين على تحمل الظروف الصعبة وبقيمة كرم الحكومة الملكية في دعم الاستيطان بالأرض والمال، مثلما كانت تدعم الجيش بالأسلحة والعتاد، غير أن ذلك الدعم المالي كاد أن يتوقف في مرات عديدة، مما تسبب في توتر مستمر بين المستوطنين والحكومة الفرنسية، والتي اتهمها المستوطنون أكثر من مرة بالتخاذل وبرميهم في المجهول، وهذه إحدى رسائل الاحتجاج التي بعث بها رئيس المجموعة الكولونيالية بالجزائر يوم 14 ماي 1836 إلى الماريشال كلوزيل، وأهم ما جاء فيها: "يؤسفني أن أطلع سيادتكم بالأنباء التي وصلت الأسماع المجموعة الكولونيالية حول نية البرلمان تخفيض الميزانية الخاصة الموجهة لنا، كيف يمكن للاستيطان أن يستمر بهذا الشكل؟

لقد أراد عدد من أرباب المال وأصحاب شركات التوجه والعمل في الجزائر، وتقدموا بطلبات للحصول على أراضي للاستثمار، أهمهم فيليب أوفور ، وهو أحد المالكين في أستافور، ديبري بالاند تاجر من بوردو، مونصير من أفينيون والذي أراد شراء 1500 هكتار من الأراضي في متيجة، لقد عر هؤلاء و غيرهم عن قلقهم حول ما سيصوت عليه البرلمان".[1]

غير أن هذا القلق الذي اعترى الكثير من المستوطنين، ولا سيما في بدايات الاستيطان، سرعان ما تبدد، بقدوم أصحاب القفازات الصفراء إلى الجزائر، وعلى رأسهم البارون "أوغيستين دو فيالار" وصديقه "دوتوناك"، اللذان قدم خدمة كبيرة الاستيطان، حيث لعب دوفيالار دور السيد الصغير، فمنذ أن وطأت قدماه أرض الجزائر، واستقراره ببوفاريك عام 1830، قام بشراء مزرعة ذات مساحة تقدر 180 هكتار في القبة، واشترى مع توناك ضيعتين، الأولى مساحتها 80 هكتار والثانية تتسع 300 هكتار في الحوش الخضرا، كما ساهم في تأسيس قرية "سانت جول" عام 1843 بعد أن قدمت الدولة الاستعمارية دعما ماليا قيمته 1000 فرنك لعشرين عائلة قدمت طلب الهجرة والاستقرار في فيها.

عاد كلوزيل خلال فترة حكمه الثانية (1835-1837) ليعطي دفعا جديدا الاستيطان الريفي في الجزائر، حيث عمل سنة 1836 على تأسيس الأول قرية بالقرب من معسكر بوفاريك تضم 173 قطعة فلاحية، مساحة كل منها 4 هكتارات منحت بالمجان للأوروبيين، وفي أقل من سنة

[1] Anonyme, **Colonisation d'Alger ,causes qui arrêtent les progrès**, Imprimerie de J-A Boudon- Paris,SD, p11.

بلغ عدد المستفيدين بالمجان للأراضي في مستوطنة بوفاريك لوحدها 76 أوروبيا يسطر كل واحد منهم على 110 هكتار من الأراضي الخصبة، وقد سماها "المزرعة التجريبية في إفريقيا"، وسمح للجنود بالاكتتاب فيها، كما خلال هذه الفترة بالاستيلاء على المناطق القريبة من بابا علي، وضم إليها مزرعة حوش حسن باشا، القريبة من واد حراش، التي بلغت مساحتها 1000 هكتار. وبذلك جردت من الأهالي أجود أراضيهم وأرغمت عند من قبائل متيجة على الرحيل عنها، وأهمها قبيلة حجوط الساكنة بمتيجة الغربية، وبالرغم من المساعدات التي قدمها كلوزيل للمستوطنين من وسائل تشجيعا لهم على الاستقرار بأراضيهم واستغلالها، إلا أن هذه السياسة لم تحقق نجاحا كبيرا، بسبب شراسة المقاومة من جهة، ولعدم تأقلم هؤلاء المستوطنين مع الظروف المناخية للمنطقة من جهة أخرى.[1]

[1] فاتح زياني ود-السبتي غيلاني ، نفس المرجع السابق ،ص 669

ثالثا: ما الت اليه سياسة كلوزيل الاستيطانية

لم يجد الفرنسيين الطريق معبدا في تطبيق قرارات مصادرة الأملاك على أرض الواقع، وذلك لاحتجاج السكان الاهالي من جهة وافتقار الإدارة الاستعمارية لخطة محكمة من جهة أخرى، وهو ما جعل" **كلوزيل** "الرجل الأول والمتحدث الرسمي باسم السلطات الاستعمارية في الجزائر يعيد النظر في بعض الجوانب الخاص بالأملاك الوقفية التابعة لمكة والمدينة، وقد وجد هذا الاخير ضالته في السيطرة على الاوقاف عن طريق التحايل .

1. النجاح

.قامت السلطات الفرنسة بتأجير هذه الاملاك العقارية للأوربيين بعقود طويلة المدى، تمتد في بعض الأحيان إلى 99 سنة، ولكن سرعان ما كانت تتنازل الإدارة الاستعمارية لمستأجريها بعد سنة أو سنتين.[1]

وحسب المصادر الفرنسية فإن تلك الأموال كانت مصنفة كالتالي:

1.أملاك البايلك أو الدولة وعددها 500 ألف ملكية، قدرت قيمتها ب 40 ألف فرنك وقد تحولت جميعها الى الدولة المحتلة.

2.أملاك بيت المال، وقد استولى عليها المحتل.

3. الاملاك الوقفية وتشمل ما يلي:

–أوقاف مكة المكرة والمدينة المنورة.

–أوقاف المساجد.

–أوقاف الزوايا والقباب.

–أوقاف الاندلس.

–أوقاف الأشراف.

- أوقاف الإنكشارية.

- أوقاف الطرق العامة.

- أوقاف عيون الماء [2]

[1] صالح حيمر،" قراء في أمريتي، 1844-1846 حول الملكية العقارية في الجزائر، المضامين والنتائج"، مجلة العصور الجديدة، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد06، 2012، ص 38

[2] صالح فركوس، **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر1830–1925** ، مديرية النشر لجامعة قالمة،2010، ص 100

عملت الإدارة الاستعمارية على تدمير الإنسان الجزائري من خلال احكام السيطرة على أرضه والتحكم في أموره ومصيره ومحاولة إزالة شخصية الجزائر المادية والمعنوية[1]. فهكذا استولت السلطات الفرنسية على الاملاك الوقفية التابعة للمجتمع الجزائري المسلم ضاربة عرض الحائط شرعية الوقف [2]

يعتبر قرار كلوزيل 07 ديسمبر 1830[3] أخطر قرار صدر؛ فضمت من خلاله إدارة الاحتلال كل الممتلكات الوقفية الدينية إلى أملاك الدولة؛ وامتدت حتى لأ وقاف المساجد؛ ويحق لإدارة الأملاك العمومية وحدها، التصرف في هذه الممتلكات؛ والتي بدورها ستوزعها على المستوطنين؛ تشجيعا لعملية الاستيطان واستخلاصا لمداخيلها، وه وما إستنكره جانتي دوبوسي، وما قاله حمدان خوجة":إنهم فعلوا ذلك للحصول على وسيلة يكسبون بها ثروة طائلة...ول وعلى حساب، الإنسانية وشرف الأمة...لافتتان الأنفس وترغيب فرنسا في الاحتفاظ بالايالة[4] "

ودفعت للأهالي-في المادة الثالثة -بالتصريح بالممتلكات المؤجّرة، المكتراة في أجل أقصاه ثلاثة أيام؛ وهي مدة غير كافية لوصول فحوى القرار؛ فما بالك بتنفيذه، والمادة الرابعة هددت بتغريم كل من لم يصرح بملكية على الجزائريين، بل ورغبت في الادلاء بهذه الممتلكات بتحفيزات مالية يسددها المغرّم تشجيع الوشاية، ومما سبق يتبين لنا أن هذا القرار ارتجالي غير ملامس للواقع في ظل ترحيل الموظفين الأتراك المسجلين لهذه الممتلكات، مما جعله يحاط بالرفض ثم الفشل.

أدى هذا القرار إلى تولد صراع بين" المعتدلين "من أصحاب المقامات الدينية والسلطة العسكرية؛ مما جعل هذه الأخيرة تدعي أن البند الخامس من الاتفاقية لا يطبق إلا ضمن أسوار مدينة الجزائر فقط[5]، فطبق هذا القرار في كل من مدينتي وهران وعنابة فقط؛ وتم الاستيلاء على واحد وثمانين وقفا 81 وقف منها 55 تابعة لمؤسسة الحرمين و 11 وقفا تابعة للمسجد الأعظم والباقي مخصصة للمرافق العامة، والتي جعلت تحت : وصاية جهات فرنسية أخرى على النحو التالي:

---

[1] بسام العسلي، **المجاهدون الجزائريون**، دار النفائس، ط02، بيروت، 1986، ص 52

[2] محمد زاهي، **الاوقاف في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية1830-1870**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتواره في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الانسانية، الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،2015، ص 358

[3] خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871**، منشوات دحلب، الجزائر، 2007 ، ص20

[4] حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، منشوراتANEP ، ص276

[5] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص22

-أوكلت أوقاف العيون والسواقي لمهندسين فرنسيين.

أ وقاف الطرق لمصلحة الجسور؛ بحجة ضعف أمنائها وعجزهم عن تسييرها.

- مصادرة أملاك الجيش الانكشاري؛ بحجة أنها عثمانية؛ فل وبقيت في أيدي الجزائريين لأدت إلى ثورة.

- مصادرة أملاك مكة والمدينة؛ بحجة أن أملاكهما ضائعة؛ لأنها تنفق على الاجانب خارج البلاد؛ في إشارة لفقراء مكة والمدينة، ومنعت ارسال الجزء المخصص لشريف مكة؛ حتى لايحرّض-تموين واشعال- للثورات على الفرنسيين.

عورض هذا القرار من قبل العلماء من قضاة ومفتين، كابن العنابي، وابن الكبابطي، ومن شخصيات وطنية-لقربهم من المستعمر؛ بحكم المناصب التي يشغلونها-كحمدان خوجة، وأحمد بوضربة، بتقديم العرائض والشكاوي إلى السلطة الحاكمة؛ فابن العنابي، اعتبره كلوزيل من محرضي السكان على الثورة فسجن ثم نفاه؛ أما الشيخ الكبابطي فقد نفي إلى جزيرة كورسيكا؛ بسبب رفضه تسليم الإدارة صكوك أملاك الأوقاف، المصادق عليها من قبل كاتب العدل ثم نفي نهائيا إلى الاسكندرية سنة1848 م، وسي عثمان خوجة؛ كان محل وساطة بين السلطة الحاكمة وقادة المقاومة بدايات الاحتلال، إلا أنه لم يكن متسامحا فيما ارتكبه الجيش الفرنسي وقادته من تجاوزات حول الممتلكات الدينية. [1]

يعتبر أسلوب الشكوى والتذمر، ومخاطبة الراي العام، التي تكشف عن مساوئ الاحتلال الفرنسي في الجزائر، بدايات النشاط السياسي، الذي قادته هذه الطبقة؛ والتي نفي أغلبها خارج الوطن وعلى راسهم حمدان بن عثمان خوجة الذي نقل هذه العرائض إلى السلطة مما أدى إلى إنشاء لجنة تحقيق زوّرت الحقيقة ورسّمت الاحتلال الفرنسي في الجزائر. [2]

لا ننفي وجود معارضة من المسؤولين الفرنسيين أنفسهم حول هذا القرار؛ مثل برتوزان (فيفري 1831 - ديسمبر 1831 م)؛ الذي فكر في إرجاع –على الأقل-أوقاف مكة والمدينة؛ ليس لأن هذ الحجز مخالف للاتفاقية فحسب، بل لارتباطهما-في نظره- بمكانين مقدسين في الإسلام لدى المسلمين، وأرسل الوكيل بيشون هـ والآخر، برسالة إلى مجلس الوزراء سنة 1831 طالبا فيها فسخ

[1] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص ص 25

[2] نبيل أحمد بلاسي، **الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، الاسكندرية- مصر-، 1999 ، ص 53

القرار بسرعة؛ لتليين وضع السلطة العسكرية مع القبائل؛ التي وجدها ساخطة على هذا القرار، ومن بينها شكوى الحاج محي الدين آغا العرب التي طلب فيها من بيشون إرجاع أوقاف مكة والمدينة وإعادة المساجد إلى أصلها. [1]

2. الفشل

عندما أهين الشرف القومي الفرنسي، أعيد الماريشال كلوزيل مرة أخرى إلى الجزائر، ومن خلال تصريحاته الرنانة التي أقسم من خلالها على القضاء نهائيا على مقاومة الأمير باستيلائه على معسكر واحتلال تلمسان [2]، لكن حملاته غير المجدية جاءت عكس ما كان يطمح إليه بسبب المقاومة الشرسة والمستمرة للمجاهدين في الغرب الجزائري وفي متيجة التي تبجح كلوزيل في وعوده بالقضاء على ثورة محي الدين بن علال (أهل حجوط) وإبادتها في غضون شهرين [3]

كان لوالي مليانة نشاط ملحوظ في متيجة والغرب الجزائري، وساهم في الانتصارات التي حققها الأمير محمد بن حسين في حروبه، فبعد أن عين كلوزيل العميل بايا فرنسيا على المدية، قام الخليفة محي الدين بن علال بفتح المدية من جديد وإلقاء القبض على الباي المذكور في ديسمبر 1836 م ونفيه إلى مدينة فاس المغربية واعتبر لامورسيار هذه الحادثة أكبر إهانة لفرنسا [4].

وبعد نجاحه في الاستيلاء على البليدة، كان قد اتجه للاستيلاء على مدينة الجزائر بقوات قوامها خمسة آلاف (5000) مقاتل، فمر على أهالي متيجة وذكرهم بعد التسامح مع أي طرف يربط علاقات مع العدو الفرنسي، كما اصطدم مع المستوطنين فأثخنهم بالقتل ووصلت قواته أبواب الجزائر وحاصروها، ولما انقلبوا غنموا معهم العديد من الأسلحة والمؤن والأسرى والغنائم والمواشي [5]

لم تكن منطقة متيجة تخلوا من المعارك منذ أن وطأت قوات الاحتلال أرض الجزائر، فبعد أوامر الأمير عبد القادر لخليفته محي الدين بن علال بملاحقة الفرنسيين إلى غاية مدينة الجزائر، لم تهدأ مدينة البليدة ومناطقها من المعارك وحالات الاستنفار الدائمة، وما جاء في هذه الوثيقة التي بين أيدينا دليل على ذلك، حيث وفي خضم هذه المعارك كان محي الدين قد جمع مرة أخرى حسب ما

---

[1] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص25

[2] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور ، منشورات عويدات بيروت، باريس1982 ، ص25

[3] المرجع نفسه ص26

[4] زاير عبد القادر، **دور خلفاء الأمير عبد القادر في بناء الدولة الجزائرية 1832-1847 م**، مذكرة الماستر في تاريخ الجزائر في الحديث والمعاصر 2009-2010 ص83

[5] كتاب الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص159

جاء في الوثيقة التي بين أيدينا، قوات قوامها ثلاثة آلاف (3000) مقاتل من الفرسان والمشاة، فانطلق بهم من مليانة باتجاه البليدة واستولى عليها باستغلال المدفعية التي تركه العدو وراءه، وواصل تقدمه على سواحل نهر الشلف.

وطرد قوات كلوزيل التي لم تقدر على مقاومة الثوار، فسحبها من البليدة باتجاه مدينة بوفاريك، وحاول مجددا بقواته التي كانت تتراوح بين ثلاثة آلاف (3000) وأربعة آلاف(4000) جندي العودة إلى البليدة مرة أخرى ودخولها فلم يستطيع، فما كان عليه سوى الانسحاب والعودة إلى الجزائر، وقد خلفت تلك الأحداث رعبا كبيرا لدى الأهالي الذين أصابتهم الدهشة من الهول والدمار والقتل الذي شهدته المعركة، وبما أن كلوزيل كان قد خطط لاحتلال مدينة وهران المحاصرة من طرف خليفة الأمير عبد القادر على تلمسان الوالي البوحميدي [1]، فقد اعتقد أهالي وأعيان منطقة متيجة أن مدينة الغرب الجزائري قد لا تنجو من التعرض إلى نفس المصير والأهوال التي حدثت أغلب مدن متيجة، وبعد النجاحات التي حققها محي الدين بن علال على الأرض، قام بتنظيم البليدة بعدما كانت تابعة للأمير نظريا فقط، فعين على إدارتها سي البشير من قبيلة المرجة قرب بوفاريك، واعتبر الفرنسيين هذه الاجراءات تعدي على سلطتهم.

انتقد جانتي دوبوسي بشدة السياسة الاستعمارية والممارسات الجائرة ، التي أدت إلى التلاعب واللأخلاق، بمصادرة الملكيات الدينية التي بدونها لا يستطيع المسلمون آداء طقوسهم الدينية؛ وتعطيل الوسيلة التي يحفظ من خلالها الواقفون كرامة المجتمع والقائمين على شؤونه، من أجل جني أموال على حساب دين المغلوبين التي وعدت باحترامه، وهذا ما لا يليق بفرنسا ومبادئها، قائلا:"...لقد وعدنا أن نحترم ديانة المغاربة، لكننا استولينا على الأملاك التي بها وحدها تستطيع هذه الديانة أن تحافظ على طقوسها، لقد وعدنا المغاربة بإحترام ديانتهم، لكننا حرمنا هذه الديانة من كل الوسائل التي تحفظ لها كرامتها وتمكنها من دفع أجور مشايخها، وتقديم المساعدة للفقراء، لقد سمحنا لها بالحفاظ على الشعائر لكننا انتزعنا منها الموارد...إن الكنوز التي تجنى من انتهاك الدين لا تساوي الاحترام الذي نجنيه من الحفاظ عليه...إننا هنا نترك للمغاربة معابدهم وتكاياهم من غير أن نترك لهم وسائل صيانتها؛ فيحل بها الخراب؛ ويصاب الدين بالوهن، ثم نقول اننا نحترم الدين". [2]

---

[1] كتاب الأمير عبد القادر، المصدر نفسه، ص 159.

[2] صادق سلّام، **فرنسا ومسلموها قرن من السياسة الإسلامية 1895-2005**، تر/زهيدة درويش جبور، ط1 ، كلمة، أبوظبي-الامارات العربية المتحدة2012 - ، ص 164 .

وهناك عدة أسباب أدت إلى فشل التجسيد الفعلي لهذا القرار وهي :[1]

– استنكار الساكنة الجزائرية على هذا القرار، ورفضهم المساس بممتلكاتهم الدينية؛ مما أدى إلى تخوف السلطة من تحوله إلى حرب مسلحة.

– قرار تسرّع في اتخاذه؛ ولا توجد خط ة مدروسة لتحقيق غاياته.

– تغير الإدارة العسكرية؛ فاستبدل كلوزيل بالجنرال برتوزان الذي كان مخالفا لسياسة سابقه؛ فه ومن معارضي القرار والسياسة الاستدمارية المخالفة للاتفاقية.

فترة التردد الوجود الفرنسي في الجزائر(1830–1834) وعدم وجود قرار رسمي يفصل في بقاء الفرنسيين في الجزائر، أو التخلي عنها.

إن المقاومة الشعبية التي واجهت فرنسا جراء استفزازها للجزائريين من خلال هذه القرارات أذعنتها إلى انتهاج أسلوب آخر للاستيلاء على الأوقاف، من خلال التدخل في تسييرها. [2]

إن المحاولات الأولى للاستيطان الرسمي الاولى باءت بالفشل نظرا لنقص الامكاغنيات المادية لهؤلاء الوافدين مما أدى الى تشجيع اصحاب الامكانيات المادية للهجرة فظهرت تجمعات سكانية أوربية في ضواحي مدينة الجزائر وكان ذلك متزامنا مع توسع الجيش الفرنسي في دواخل البلاد .فإثر ذلك قام الأوربيون بتشييد العديد من القرى، منها :بوفاريك والأربعاء والعاشور وخريسية وولاد فايت .ومنحت الإدارة للوافدينالأوربيين قطع أرضية لاستغلالها .وكان تعمير بوفاريك سريعا .ففي أقل من سنة تم إنشاء 76 مستثمرة، و 83 بناية، والحصول على110هكتارا للزراعة .أين قرر كلوزيل في عام 1836 م، انشاء مركز بجانب معسكر الجيش الدائم، وشرع في تخطيط لمدينة تتشكل من 562قطعة أرضية مجزأة إلى مساحة ثلث الهكتار للقطعة الواحدة .وتم استخلاص من الحوشين شاوش وبو يعقوب 175 قطعة سعة 4 هكتارات للواحدة، خصصت للزراعة.[3]

كان كلوزيل من المتحمسين لسياسة الاستعمار والاستيطان الرسمي والحر، فكان له دور كبير في تنشيط حركة الاستيطان في سهل متيجة، إذ جعل منه وطنا حقيقيا للمهاجرين الأوربيين الوافدين .

---

[1] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 25 .

[2] ناصر الدين سعيدوني، "الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أ واخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي"، مجلة الأصالة، ع89 /90، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 1981 ، ، ص101

[3] أرزقي شويتام، "سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر1830 " ، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد 02 ، العدد 02 ، ديسمبر 2020، ص 197

وبالرغم من الجهد المبذول والتسهيلات التي منحت للوافدين، فإن النتائج كانت محدودة، فلم يكن يتجاوز عدد الوافدين الأوربيين في عام 1839 م، 25 ألف شخص.[1]

والملاحظ أن القرى التي تم تشييدها كانت تقع بالقرب من معسكرات الجيش الفرنسي وعلى الطرق الرئيسية التي تسلكها تلك الجيوش أثناء توجهها نحو الجهات المختلفة من البلاد.

ويعود أصل المعمرين إلى مختلف الدول الأوربية، إلا أن الوافدين الأوائل، هم من الألمان والسويسريين، لا سيما الإسبان والإيطاليين والمالطيين، الذين جاؤوا بأعداد كبيرة، نظرا للفقر الشديد الذي كان سائدا في دولهم والنمو الديموغرافي المرتفع.

فهذا التزايد في عدد الوافدين الأوربيين مقارنة بأولئك المنحدرين من أصول فرنسية، قد أزعج إدارة الاحتلال، لذلك بدأت تفكر مليا في إيجاد حل لهذه المعضلة، أي تغليب العنصر الفرنسي على العناصر الأوربية الأخرى، فقد لاحظ كريسبو دراسته التي خصصها لمهاجري الإسبان أن عددا كبيرا منهم قد استقروا في مدينة الجزائر في السنوات الأوائل من الاحتلال .إلا أن الوضع تغير خلال مرحلة الحكم المدني، إذ تجاوز عدد الإسبان المقيمين في عمالة وهران % 50 من العدد الإجمالي .بينما عدد الإسبان في عمالة قسنطينة كان محدودا مقارنة بالعمالتين وما يفسر ارتفاع عدد الإسبان الوافدين في عمالة وهران، هو أن الإسبان كان لهم الحضور في مرسى الكبير ووهران منذ عام1505، ومكثوا بهمما أزيد من قرنين و كذا بحكم قرب وهران من إسبانيا[2].

أما في إقليم الغرب الجزائري، قام المحتلون بإنشاء خمسة وثلاثين مركزا استيطانيا بسيدي بلعباس وحدها بلغ عدد المستوطنين الاوربيين 46180 مستوطن ، وعرف عدد الوافدين تزايدا كبيرا بمرور السنوات.

لقد شنت فرنسا حرباً دروساً على الجزائر منذ 1830 م لأنه لم يكن من السهل إحتلالها وإبادة سكانها لأنها حرب عنصرية وتجارية أعلنتها البرجوازية الفرنسية التي لم تهتم بالشعب الجزائري وإنما كان همهما هو البلاد الجزائرية وحاولة تحويلها فرنسياً تعمرها بالفرنسيين وما نستدل به على هذا القول هو ما ذكره فرحات عباس في كتابه " ليل الإستعمار" حول ماقاله الكاتب " فاران" أحد منظري فكرة فرنسة الجزائر..." لقد دن دوان سن سياسة ترمي إلى إعطاء الأسبيقية إلى المصلحة

---

[1] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية1830 –1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 09

[2] أرزقي شويتام، "سياسة الاستيطان الفرنسي" ، المرجع السابق، ص 197

العليا للبلاد وسن قوانين و يكون هدفها الوحيد توسيع الإستعمار الفرنسي وترك العرب يخضون معترك الحياة مسلحين بمثل أسلحة الأوروبيين لايجدر بنا أن نجعل إفريقيا مستودعاً تجارياً كالجندي دو معسكر يرتبط فيه جيشنا أو جمعية خيرية يشرف عليها ذو البر والمعروف من دبنائنا ، ولكن يجب أن تكون هذه البلاد أرض فرنسية يعمرها الفرنسيون في أقرب وقت ممكن ويملكونها ويخربونها ، حتى تصبح بجانبنا قصد تسوية المشاكل الإنسانية .[1]

من خلال ما سبق نجد أن فرنسا اعتبرت الجزائر مختلفة عن باقي المستعمرات لذلك وجب أن تطبق عليها نظام خاص يلبي مصالحها ويحقق أهدافها الا و هو مشروع الإستيطاني ولكن المشكل المطروح هو كيفية التخلص من سكانها هل الإبادة دو بغير ذلك.[2]

وسياسة تعمير للأوروبيين كانت ترمي بالضبط إلى إستعمال جميع الوسائل لتجعل إلحاق الجزائر إدماجاً شرعياً وهذا عن طريق نزع الأراضي من الجزائريين وإخضاعهم لق وانين الأقلية والأوروبيين ولو على حساب القيم الأخلاقية والأعراف الإنسانية بل إختراق كل المقاييس المتعارف عليها همهم هو إمتلاك مستعمرة بصفة نهائية ولبلوغ ذلك إستعملت فرنسا كل الوسائل وأساليب الرعب والإجرام وهذا ما يذكره المؤرخ " فاران " المذكور سابقاً نقلاً عن فرحات عباس "[3] يجب علينا أن نستولي شيئاً فشيئاً ، بدون هواة ولاشفقة إن جميع مراعتهم ومراعيهم، تنقل كلها بضرائب مرهقة حتى يتعذر عليهم الحياة فلا يجدون مايسدون رمقهم ، فيصبحون حينذاك بين رديين لا ثالث لهما : إما أن يثوروا، وإما ينخرطوا في جيش فرنسا للدفاع عنها ، وأخر قوله : " إن نزع الملكية من يد الأهالي هو شرط الأساسي الذي لامناص منه الاستيطان الفرنسي" ومن خلال هذا القول أن فكرة نقل وتهجير الأوروبيين من فرنسا و أوروبا نحو الجزائر كانت راسخة في عقول زعماء الإستعمار الفرنسي[4].

[1] فرحات عباس: **ليل الإستعار**، تر/ أبوبكر رحال، تح :عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر، 2005 م، ص42

[2] المرجع نفسه، ص43

[3] أبو قاسم سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية**، دار الغرب الإسلامي، 1992، ص 26

[4] فرحات عباس : المصدر السابق، ص 43

وبذلك إتسعت فرنسا وتعددت أساليبها الإستعارية ، ولم يقتصر إستعمارها على السيطرة العسكرية أو الإقتصادية وإنما تجاوز ذلك إلى ضم الجزائر واعتبرتها جزءاً منها[1]، فحاولت فرنسا إغتصاب الأراضي الخصبة من أراضي الجزائر وإعطائها للفرنسيين و إغراءً لهم في سكن الجزائر، ليكونو اعواناً لها وعيوناً لتثبيت دقدام الفرنسيين فيها[2].

وقد تولى حكم الجزائر خلال أربع سنوات الأولى كل من ديبرمون ثم كلوزيل وبرزوين والذوق دي روفيغو و فوارول وكلهم كانوا مهتمين بمشاريع الإستعمار ومحاربة المقاومة الجزائرية كثر من إهتمامهم بالتنظيم الإداري لشوؤن الدولة ، وعموماً فإن الحكومة الفرنسية في حد ذاتها لم تحدد موقفاً واضحا من قضية الجزائر لكنها قررت الإحتفاظ بها وإلحاقها بفرنسا وإعطاء إدارتها للحاكم العام ليكون مسؤولا عن كل الأمور العسكرية والمدنية في الجزائر وتبقى هذه المرحلة هي مرحلة إنتقالية من الحملة الإستعمارية إلى الحملة الإستيطانية.[3]

فبمجرد استقرار الاحتلال الفرنسي بالجزائر العاصمة حتى صادر مساحات واسعة من أراضي الأهالي، وادعي لنفسه حقوقا ليست له على أرض الجزائر، وكل ذلك قبل أن ينجح في اجتذاب المهاجرين الذين لا يمكن الاستفادة من الأراضي المصادرة بدونهم، لهذا تورطت الإدارة الاستعمارية فيما يسمى "لعبة التشريع" وتطويع القوانين الاستخدامها كأسلحة للنهب، في حين كان يفترض فيها حماية الحقوق.

فكيف توجد الأراضي للمهاجرين الأوروبيين ونحن نعرف أن الطبيعة العقارية للأراضي المسلمة (أرض عرش، حبس وحتى ملك) تتعارض مع تحويل هذه الأراضي؟ فالوسائل الوحيدة التي تؤخذ بها الأراضي هي إما القوة أو استعمال قوانين عقارية جديدة .

---

[1] فرغلي علي تسن هريدي: تاريخ **إفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف و الإستعمار والإستقلال**، دار العلم والإيمان،ط01، بالقاهرة ، 2088، ص 136

[2] محمود شاكر :**التاريخ الإسلامي تاريخ المعاصر لبلاد المغرب**، ج14، ط02، الكتب الإسلامي ، بيروت،1992، ص 216.

[3] أبو القاسم سعد الله : **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط8 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 م، ص79

ولم يكن "كلوزيل" يهتم بالوسيلة لتحقيق غرضه، فالمهم بالنسبة له أن تنتقل ملكية الأراضي إلى الأوربيين تحت مختلف المسميات وبكل الوسائل، وفي عهد خلفه الدوق "دوري فيغو" بدأت الإدارة الاستعمارية تتدخل في ميدان الاستيطان.

لأجل ذلك اجتهد المشرع الفرنسي الاستعماري في الجزائر من أجل إدخال القانون الفرنسي إلى العقار الجزائري، محاولا تنظيمه وفق إجراءات ومراسيم تشريعية، وذلك لإيجاد قانون بديل عن القانون الإسلامي ووفق إجراءات معاصرة، لأن المشرع الفرنسي لم يجد قانونا خاصا وواضحا لنقل الملكية وفق القانون الفرنسي ، ذلك ما عبر عنه الحقوقيون الأوائل الذين واكبوا عملية الاحتلال، ومن هذا المنطلق بدأ إصدار التشريعات الأولى المنظمة للعقار في الجزائر بعدما أصبحت مقاطعة فرنسية[1]

وفي الاخير نقول ان لسياسة كلوزيل الجائرة نجاحات نوعا ما خصصا بما يتعلق بالجانب الاقتصادي حيث تم الاستيلاء على املاك جزائرية مما شجع المستوطنين الى الهجرة للجزائر ومحاولة الاستقرار فيها، فضلا عن سياسة التهميش التي عانى منها المجتمع الجزائري وتراجع الاوضاع الاجتماعية والتعليمية والقضائية.

[1] طعبة حورية، "مظاهر الاستيطان الفرنسي في الجزائر من بداية الاحتلال الى قيام الجمهورية الثانية (1830-1848)"، حوليات جامعة الجزائر، العدد 34، الجزء الثالث، سبتمبر، 2019، ص 511

انحصرت مرحلة الاحتلال الضيق بين 1830 و1835 على المستوطنين من جنود الحملة العسكرية على الجزائر، ومن الشخصيات التي عارضت حكم الملك شارل العاشر وكانت بداية الاستيطان العسكري باغتصاب 1000 هكتار تابعة لحوش حسن باشا بنواحي الحراش وأعطيت إلى مجموعة من جنود الحاكم العام كلوزيل لتسييرها، وقد أطلق عليها اسم المزرعة النموذجية الإفريقية.

وقد كان كلوزيل من دعاة الاستيطان الأوائل وكان يفكر في أن يجعل من الجزائر ،سان دومينغ جديدة وأن يحول رؤوس الأموال الأوربية المتجهة إلى القارة الأمريكية نحو الجزائر . ولهذا أصدر قرار 21 سبتمبر 1830ن الذي يبيح مصادرة أملاك الوقف وأملاك البايليك، قصد توزيعها على الوافدين الأوربيين .

وفي 9 أوت 1835 خاطب الأوربيين الذين وصلوا مدينة الجزائر قائلا: " يجب أن تعلموا أيضا أن هذه القوة العسكرية التي هي تحت إمرتي ما هي الا وسيلة ثانوية ، ذلك أنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوربية فقط "كانت أولى المحاولات في ميدان الإستيطان الرسمي المدعم من قبل النظام العسكري ، تعود الى سنة 1832 حيث وصلت الى ميناء الجزائر سفينة تحمل على متنها 400 مهاجر ألماني وسويسري وزعت عليها قطعا من الأراضي بلغت مساحتها الإجمالية 320 هكتارا وبدأ الاستيطان يترسخ ويتوسع بعد صدور قرار 22 جويلية الذي أعلن المناطق التي سيطرت عليها القوات الفرنسية أملاكا فرنسية ، إذ شجعت هذه التعليمة الأوربيين على الابتعاد عن ضواحي مدينة الجزائر.

الفصل الثاني:

سياسة بيجو الاستيطانية

تمهيد

أولا: بيجو ووصوله للجزائر
ثانيا: فكر بيجو في الاستيطان واليات دعمه
1-اهمية الاستيطان في فكر بيجو
2-آليات سياسة بيجو الاستيطانية
ثالثا: مألات سياسة بيجو
1-النجاح
2- الفشل
خلاصة الفصل

لقد شهد الاستيطان تطورا كبيرا بمجيئ الجنرال بيجو الذي صرح في يوم 14 ماي 1840 أمام النواب قائلا: " يجب أن يقيم المستوطنون في كل مكان توجد فيه المياه الصالحة والأراضي الخصبة، دون الاستفسار عن أصحابها ". ومن هنا أخذ يشجع العسكريين الذين أنهوا خدمتهم على الاستقرار في الجزائر، وأنشأ المستوطنات كي يعملوا فيها بصفة جماعية، كما أنشا المزارع حول المعسكرات يستغلها الجنود. وكان أهم شيء نجح فيه الجنرال بيجو هو استخدام الجيش في بناء المستوطنات وفي استصلاح الأراضي وغرس الأشجار في انتظار وصول المستوطنين. وقد اشتدت الهجرة الأوربية نحو الجزائر في عهده، ففي سنة 1843 وحدها وصل الى الموانئ الجزائرية 14 ألف و137 مهاجرا، منهم أكثر من 12.006 من الفرنسيين والباقي من الألمان والإيرلنديين والسويسريين. وبلغ عدد المستوطنات سنة 1844فقط 28 مستوطنة في المتيجة والساحل. وفي سنة 1845م وصل الى الجزائر حوالي 46 ألف مهاجرا، الشيء الذي كان وراء توسع الاستيطان نحو الغرب والشرق.[1]

ومن اجل فهم أكثر لسياسة بيجو الاستيطانية قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاثة عناوين رئيسية:

أولا: بيجو ووصوله للجزائر

ثانيا: فكر بيجو في الاستيطان واليات دعمه

ثالثا: ما اليت اليه سياسة بيجو الاستيطانية

[1] محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 159.

أولا: بيجو ووصوله للجزائر

1. التعريف ببيجو

ولد توماس روبير بيجو في ليموج في 15 أكتوبر1784 ، توفي بباريس في 10 جوان 1849. لقب بدوق إسلي، ينتمي لعائلة ميسورة الحال تمتهن حرفة الحدادة، جند في الجيش في جوان1804 ، ثم ارتقى إلى رتبة ملازم أول في خط المشاة في 30 جوان1808، عين ملازما عاما في 2 أو1836 ، وحاكما لمقاطعة وهران، هذا الأخير الذي أرغم أن يعقد معاهدة التافنة مع الأمير سنة1837 ، تم استدعاؤه لمنحه رتبة ماريشال سنة 1840 وتعيينه حاكما عاما على الجزائر وقائد أعلى لجيش إفريقية.[1]

تم استدعاء الجنرال بيجو إلى مستعمرة الجزائر 1836م حيث كتب المارشال ماركيز ميسون Marquis Maison إلى الجنرال بيجو، في 25 ماي 1836 قائلا : "جنرال، لقد أبلغتكم بالفعل عن نية الملك بأن تغادر على الفور باريس وتتمركز في ميناء طولون، حيث يتم نقلك إلى وهران ومنها إلى منطقة التافنة حيث الجنرال دارلاتج الذي أنشأ معسكر هنالك مع قواتنا لتسهيل الإتصالات بين جزيرة رشقون وتلمسان، وعند وصولك إلى التافنة ستتولى قيادة القوات هناك، والجنرال دارلانج سوف يتلقى أوامرك لشن العمليات العسكرية، وسوف تفحص الأعمال القاعدية المنقذة عند التافنة، وسيتم وضع قوات ترك في المخيم للحراسة في موضع يمكن أن نواجه مقاومة أو هجوم عربي، سوف تصل إلى تلمسان بكل قواتك وتضرب العرب والقوات الأخرى التي تسعى إلى معارضة تحركاتنا".[2]

وقد وصلت التعزيزات الفرنسية من مارسيليا إلى التافنة من04 إلى 06 جوان، أما الجنرال بيجو قد هبط في نفس الوقت مع قواته وخيموا على ضفتي التافنة.

وتم إبلاغ الجنرال ريتال بوصول الجنرال بيجو وقد سارع هذا الأخير إلى تقديم وتنظيم الخدمات المختلفة للقوات الفرنسية التي سيتم تجميعها في التافنة وفي 10 جوان 1836م كان الجنرال بيجو مستعدا للهجوم بعد أن علم أن عبد القادر أرسل قواته بجانب وهران لإحراق حصاد حلفاء الفرنسيين وأن معسكره كان في واد سقان حيث توجه إلى وهران أولا بدل الذهاب إلى تلمسان

[1] بسام العسلي، **مشاهير قارة العالم المارشال بيجو1784-1849**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2 ، 1982، ص69 .

[2] طعبة حورية، "سياسة المارشال بيجو في مستعمرة الجزائر (1836-1848) "، المجلة الجزائرية للذراسات التاريخية والقانونية، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص04.

وغادر من هناك لأن العرب كانوا قريبين وكان عليهم المؤلف تجنب التعرض للهجوم أثناء عبور الممرات الخطيرة ولكن صعوبة السير ليلا في بلاد غير معروفة، فيه ضرر سرعان ما جلب الفوضى والرعب للكولون. [1]

[1] طعبة حورية، المرجع السابق، ص 05

ثانيا: فكر بيجو في الاستيطان واليات دعمه

1-اهمية الاستيطان في فكر بيجو

كان بيجو أكبر مخطط لنظرية إبادة الجزائريين، وكان مصمما على إنجاح الاستيطان وجلب الأوروبيين بأعداد كبيرة، فقد جاء في خطابه الذي ألقاه أمام البرلمان الفرنسي يوم 16 تشرين الثاني "نوفمبر1840 "، ما يلي: "يجب أن يتحقق غزو فرنسي وأوروبي كبير، وأن نستوطنهم في أفضل الأماكن وأخصب الأراضي، وأينما توجد المياه العذبة" ...، وقد اعتمدت سياسة بيجو الاستيطانية على السيف والمحراث، "السيف على رقاب الأهالي، والمحراث بيد المستوطن المحتل"،وذلك بإشراك القوات العسكرية في حركة الاستيطان، وإنشاء القرى الاستيطانية الجديدة، كما عمل على تشجيع الجيش على زراعة الأراضي المجاورة لمعسكراتها، وتمليك المستوطنين العسكريين لأغلبية الأراضي التي تستولي عليها الحكومة، وعلى الزواج بالفرنسيات اليتيمات وتهيئة وسائل الراحة كالمال والمسكن والدواب[1]، وكل ما يشجع الجندي على أداء وظيفيتين في آن واحد، السيف والبندقية للغزو والمحراث والفأس لخدمة الأرض.

وبذلك اعتمدت فلسفة بيجو الاستيطانية على فكرة أساسية، وهي الاستيطان بالجيش، بحيث شجّع على امتلاك قدماء الجيش للأراضي، شريطة استغلالها الفعلي لمدة لا تقل عن 5 سنوات، وعلى فتح باب الجندية للمستوطنين المدنيين، وطور الفكرة سنة 1838 في نشرية بعنوان: "تأسيس لفيف من الكولونياليين العسكريين"، لهذا انتظمت الجالية الأوروبية في شكل ميليشيات تحت القيادة العسكرية، واستقرت في مراكز استيطانية مكونة من قطع أرض حضرية وريفية قريبة من مراكز الجيش،و نقل المعمرون الجدد للعيش فيها.[2]

وبهذه السياسة انتعش الاستيطان العسكري، وما كان بيجو يرعى الاستيطان الرسمي والمنظم، إلا لفشل الاستيطان العشوائي الذي أدى إلى كارثة في سهل متيجة، وكذا رغبته تعزيز النظام العسكري في المناطق التي استوطن فيها الأوروبيون، وذلك لأن أساليب النظام العادية ستؤدي حسبه، إلى نمو تعداد المستوطنين المدنيين الذين يتميزون بقلة الانضباط ونقص الفاعلية، ولذا كان الحل في العسكريين القدامي المتكتلين والمنظمين، الذين من المحتمل أن يتحولوا إلى مستوطنين مثاليين، وفي رأي بيجو فإن الاحتفاظ بالمستعمرة يجب أن يرافق بجهد عسكري مهم، ولمدة طويلة إلى غاية

[1] كاتب كمال، المرجع السابق، ص 131

[2] فركوس صالح، المرجع السابق، ص 31

تعويض الجنود بالمستوطنين، ومنحهم أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة، وهو ما سيمثل حلا للمشكلة الجزائرية. [1]

قام الجنرال بيجو بالعديد من الحملات العسكرية الهادفة لفرض السيطرة الفرنسية على كامل التراب الجزائري، معتمدا في ذلك على جيش يتراوح ما بين 75 إلى 80 ألف رجل[2]، وكان على يقين بأنه لن يحقق ذلك إلا بالقضاء على المقاومة الشديدة التي قادها ضده الأمير عبد القادر، هذا الأخير الذي أرسل رسالة إلى الماريشال بيجو يقول فيها:"ما الذي دفع بفرنسا التي تقول عن نفسها إنها أمة قوية ومسالمة، أن تأتي إلى بلادنا وتعلن الحرب علينا؟ أليس لديها ما يكفيها من الأراضي؟ إنها ستمضي ونتراجع، ولكنها بدورها ستضطر إلى التراجع، وعندئذ سنعود ".[3]

إلا أن الأحداث اللاحقة بينت توجه ميزان القوى بجانب قوات العدو الذي استطاع السيطرة على مختلف مراكز قوة الأمير، من جانب آخر، كانت سلطات الاحتلال ترغب في تجنيد الجزائريين في صفوفها بهدف ادماجهم التدريجي ضمن قواتها وهذا ما سار عليه الجنرال بيجو، فبصدور مرسوم 7ديسمبر 1841 نظم على أساس جديد هذه القوات، بحيث تقرر إنشاء ثلاث كتائب من الأهالي في كل محافظة من المحافظات الثلاث، ثم تطور الأمر مع المرسوم الملكي في 21 جويلية 1845الذي نص على إجبار جميع الجزائريين على التجنيد لمدة 3 سنوات مع إعادة ارتباط اختيارية لمدة سنتين[4]، وهذا يعني أن قيام سلطات الاحتلال بهذا الإجراء يكفل لها إدماج الجزائريين في صفوفها لكي يسهل عليها التحكم بهم.

ويتضح فكر بيجو الاستيطاني بتصرحه التالي:" عندما ينتهي المستوطن من بناء مسكنه وخدمة الأرض التي استفاد منها 4 أو 5 سنوات عندما يرى بأم عينه الأشجار التي غرسها ورعاها تثمر ثمار طيبة لم يرها في وطنه الأصلي ... عندما يرزق بولدين أو ثلاثة على هذه الأرض التي يملكها حينئذ

[1] Fallot Emil, **Le peuplement français de L'Afrique du nord**, Bibliothèque de revue des questions diplomatiques et coloniales- Paris 1906,p20.

[2] Louis. Moll, **Colonisation et agriculture de l'Algérie**, Librairie agricole de la maison rustique,Paris, 1845, Tome 1, p 90.

[3] شارل هنري تشرشل، **حياة الأمير عبد القادر**، تر/أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس،1974 ، ص193

[4] Antoine-Vincent Passole, **L'Algérie et l'assimilation des indigènes musulmans**, éditeur militaire, Paris, 1903, pp 30-34-35.

لا يمكن على الإطلاق تصور احتمال التخلي عن هذه الحالة من الرخاء والنتيجة تكون هو وأبناؤه وأحفاده مرتبطين بهذه الأرض إلى الأبد"[1].

ويمتلك المستوطنون 40 بالمئة من الأراضي الزراعية وإن كانوا في الحقيقة يقدمون 65 بالمئة من الإنتاج الزراعي لأن وسائل إنتاجهم أفضل بكثير من وسائل الجزائريين.

وبدأت سياسة بيجو الاستيطانية بالاعتماد على التقتيل الجماعي والإبادة والأرض المحروقة التي اتبعها، فقد أصدر عدة قوانين قمعية وزجرية جائرة منها قانون مصادرة الأراضي وأملاك المجاهدين إجباريا كما انتهج أسلوب تجريد القبائل من محاصيلهم الزراعية، فيقول في هذا الصدد: " ليست مهمتكم أن تجروا وراء العرب فهذا غير مجد وإنما مهمتكم أن تمنعوهم أن يبتروا، أو يحصدوا، أو يرعوا، والحرب التي ستقوم بها ليست حربا تعتمد على طلقات البنادق وإنما هي أن نحرم الجزائريين من مواردهم التي تنتجها أراضيهم، اذهبوا وأقطعوا القمح والشعير، وإلى جانب ذلك عمل على توسيع صلاحيات المكاتب العربية وإصدار أوامر بإباحة الحرائق وإتلاف الأرزاق وارتكاب المجازر الفظيعة، وتسليط العقوبات الجماعية، بما في ذلك التغريم الجماعي.[2]

وأراد بيجو أن يطيق سياسة متميزة تمثلت أساسا في ضرورة الاحتلال الواسع بإنشاء مخيمات فلاحية عسكرية يملكها ويسيرها جنود متزوجون وكانت قناعته مؤسسة على رأي هو ان قانون الأقوياء قائم على فلاحة الأرض بواسطة الجيش وعن طريق إخضاع الأهالي بالقوة الحربية ولتطبيق أفكاره وضع جدولا زمنيا قسمه إلى ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى من 1841-1843على أساس أن يتم فيها إعداد البلاد لتطبيق سياسة فلاحية واسعة ومنظمة بعد أن يتمكن الجيش من القضاء على المقاومة الوطنية الجزائرية وأصدر قراره لتطبيق هذا الغرض يوم 18 أبريل 1841م يقضي بتوزيع الأراضي على المعمرين مجانا.[3]

المرحلة الثانية: 1844-1845 وهي مرحلة إعداد البلاد لاستقبال الهجرة الأوروبية التي قدرها بيجو ب 4000 عائلة تكون في مقاطعة قسنطينة وحدها.

---

[1] عبد المجيد بوجلة، **مصادرة الأرض وحركة الإستيطان**: دراسة في فكر الماريشال بيجو المتلقي الوطني الثاني حول العقار، الجزائر ابان الاحتلال 1820-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 89.

[2] بقبق الزهرة، **الأمير عبد القادر في الأسر (1849-1852)**، مذكرة ماجيستير،كلية جامعة وهران الثانية، 2009-2010، ص ص 23-24

[3] عميراوي أحميدة، **السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة**، المرجع السابق، ص ص 89-90.

المرحلة الثالثة: من عام 1846-1847 يتم فيها بناء مدن وقرى فلاحية على أراضي الجزائريين وبالفعل تم وضع وتنفيذ قرار 1846 الذي نزع 168.000 هكتار من 2000 عائلة جزائرية .[1]

2-آليات سياسة بيجو الاستيطانية

أ.السياسة الإدارية: كان من أكبر اهتمامات الجنرال بيجو مسألة التنظيم الإداري للعرب، لذلك استحدث فكرة المكاتب العربية كهيئة محلية بقرار وزاري مؤرخ في 1 فيفري1844، وقد أسست هذه المكاتب في مناطق التقسيمات وفي كل النقاط التي احتلها الجيش، كما كانت تضم مكتب سياسي يقع في الجزائر إضافة لمكاتب التقسيمات الفرعية ومكاتب المقاطعات، فضلا عن ذلك، تم وضع تقسيم إداري معين للمناطق وتم تنصيب قائد عليها حسب أهمية كل منطقة؛ إذ أسندت قيادة الدوائر الكبيرة إلى الخلفاء والباش أغوات، كما قسمت الدوائر بدورها إلى أقسام بقيادة الأغوات، وفي الأغاليك كان كل قبيلة يقودها قايد، وقد تُقسم القبيلة إلى فرق بقيادة شيوخ، وهؤلاء القواد والمشايخ المعينين من قبل الجنرالات يتمتعون بامتيازات فيما يتعلق بالضرائب والغرامات، ولا يخفى كذلك أن النظام الإداري الذي اعتمده الحاكم العام كان نفس النظام الذي تبناه الأمير عبد القادر المبني على معرفة عميقة بخصوصية المنطقة وسكانها؛ فالأمر الذي زاد من تعزيز سلطة الأمير هو التنظيم الإداري القبلي الذي قامت عليه بعد توسعها؛ بحيث قسم هذه المقاطعات إلى دوائر ووضع في كل منها آغا، وهذه الدوائر تشتمل على قبائل وكل قبيلة تحتوي على بطون وعشائر، فجعل على كل قبيلة قائد وعلى كل بطن وعشيرة شيخا[2]، فتجميع القبائل داخل هذا الإطار الهرمي الصارم يبرز كفاءات الأمير والذي تشكل فيه القبيلة قاعدة البناء، وكان هذا التنظيم الهرمي للإدارة على أساس قبلي يسمح بسرعة المبادرة وتفويت الفرص على المستعمر، كما تفطن الأمير إلى اختيار رؤساء الجند من ذو الشخصية القوية نظرا للأهمية التي يمثلونها للأفراد[3]، وهذا ما طبقه عليه الحاكم العام مثلما جاء في قوله في أمر مؤرخ في 17 سبتمبر 1844 : "يجب أن نعين الرجال الذين لديهم نفوذ على القبائل، لا يزال النسب يمارس أثرا عظيما بين الأهالي، لذلك يجب دائما أخذه بعين الاعتبار".

---

[1] عميراوي أحميدة المرجع السابق، ص 90

[2] محمد بن عبد القادر، **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**، ج1 المطبعة التجارية، الإسكندرية،1903 ، ص200

[3] حميد قريفة،" محاولة لفهم البعد السوسيولوجي في دولة الأمير عبد القادر مقاربة سوسيولوجية خلدونية"، مجلة مقاربات، جامعة الجلفة، العدد28 ، المجلد2 ، 2017، ص 83-84

من زاوية أخرى، شهدت الخدمة العربية منحى جديد في عهد الجنرال بيجو، من خلال صدور المرسوم الوزاري في 1 فيفري1844 ، والذي نصت المادة 1 منه على أن كل فرقة عسكرية بالجزائر ستكون تحت السلطة المباشرة للضابط العام، بحيث سيتم إنشاء مكاتب عربية في كل شعبة تحت أوامر مباشرة من قائد الأركان العامة، وذلك بهدف إحكام السيطرة على الجزائريين والتحكم بهم، أما بخصوص المادة 2 فقد نصت على أن المكاتب العربية ستقسم، وفق فئتين؛ فئة من الدرجة الأولى في الأماكن الرئيسية للتقسيم، وفئة من الدرجة الثانية في النقاط الثانوية للتقسيم، فإنشاء مكاتب الشؤون العربية في الدوائر والتقسيمات كان بهدف التجسس على الجزائريين لتوفير المعلومات المهمة للسلطات الفرنسية، أما ما يتعلق بالمادة 3 فقد نصت على أن مديريات الأقسام والمكاتب، الخاضعة لولايتها ستكون مسؤولة عن تقديم معلومات إلى الحكومة حول الوضع السياسي والإداري للبلد، وهذا يؤكد أن جميع الشؤون العربية ستكون تحت المراقبة، ولكي تحقق هذه السياسة أهدافها يقول الجنرال بيجو: "يجب اختيار المسؤولين سياسيا وإداريا"، بمعنى أن القادة المعينين في هذه المناصب السياسية والإدارية ينبغي أن يكون من الموالين لفرنسا، فالقايد مثلا له دور عسكري ومدني وسياسي للقبيلة، وعلى هذا الأساس، كانت المكاتب العربية هيئة مستقلة تتمتع بمختلف الصلاحيات والتي كانت كلها تصب في مصلحة الاحتلال.

وما تجدر الإشارة إليه كذلك، صدور المرسوم الملكي سنة 1845 الذي يميز في الجزائر بين ثلاث مناطق؛ مدنية ومختلطة وأهلية؛ وقد شملت المناطق المدنية المدن الرئيسية في التل وضواحيها وكانت تدار من قبل السلطات المدنية، أما الأراضي المختلطة والأهلية فعهدت إلى السلطة العسكرية.

2.النظام القضائي: عرفت مسألة تنظيم الشؤون القضائية للجزائريين اهتماما ملحوظا من طرف السلطات الفرنسية، ففي الفترة الأولى من الاحتلال تميزت بترك القضاة المسلمين يتصرفون في كل القضايا والأحكام ما داموا ملتزمين بالتوجه المرسوم لهم من قبل الحكومة الفرنسية، إلا أنه منذ سنة 1841انتزع الحكم في الجنايات والجنح من أيدي القضاة المسلمين وحول إلى قضاة المحاكم الفرنسية[1]، وعلى هذا الأساس، استكمل الحاكم العام مخططه بتجاوزات أخرى خطيرة في هذا الميدان، فعلى صعيد قانون العقوبات أصدر تعميم 12 فيفري 1841 الذي شكل قانون حقيقي للأنديجنا إذ يعتبر الأخير أول من مهد له، إضافة لذلك ما جسده مرسوم 2 جانفي 1844 الذي

[1] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر1830 –1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 47.

نص على أنه عند ارتكاب جريمة لم يعثر على مرتكبها يتم تغريم القبيلة بأكملها إذا لم تسلم الجاني في غضون شهرين، فضلا عن ذلك، ما نص عليه المرسومين28 فيفري 1841 و 26 سبتمبر 1842لإنشاء محاكم جنائية مدنية، بحيث أصبح كل ما يتعلق بالمسائل الجنائية للمسلمين كالجرائم مثلا كان المسؤول عنها هو القضاء الفرنسي فقط، ولم تكن هناك أي سلطة لدى القضاة المسلمين، كما لم يكن للجزائريين أي حق في الاعتراض على هذه الإجراءات، ولكي يتجنب الماريشال عداء القبائل له ولتهدئة الرفض الجزائري لهذه القوانين التعسفية ما ذهب إليه في حديثه: "يجب أن نحافظ على تضامن القبائل من خلال عدم تطبيق العقوبة التي يستحقها واحد فقط على الجميع، إن معاقبة المذنبين الحقيقيين أكثر فائدة من جلب آلاف الفرنكات إلى خزينة الدولة التي يدفعها الأبرياء".

3.السياسة الاجتماعية :هدف الجنرال بيجو منذ بداية عهده في الجزائر إلى إخضاع العرب، وقد عبر عن ذلك من خلال المرسوم الصادر في 6 مارس1841 ، الذي أكد فيه إلزام جميع العرب الذين يتنقلون داخل منطقة الهدوء بارتداء ميدالية سداسية من المعدن الأبيض وذلك لتمييزهم عن الأوروبيين، ولا يخفى كذلك أن الحاكم العام اعتمد على الحنكة لإنجاح مخططه وهذا ما يبرزه مقتطف من خطابه بتاريخ 29 جويلية 1843 الذي يقول فيه :"لدى الحاكم العام معلومات تفيد بأن الأوروبيين يعاملون العرب بطريقة سيئة، عربي يعامل باحتقار يحمل الغضب لقبيلته ويجعلهم يشاركونه، يأمل الحاكم العام أن يكون لفت الانتباه لهذه النقطة، لجعل جميع سكان المدينة أكثر رقة اتجاه شعب نرغب في الحكم به حتى يتم ادماجهم"، لذلك تنوعت صور السياسة التي طبقها الماريشال ضد الأهالي مثل سياسة حشد القبائل في معتقلات خاصة، والتي يرجع تطبيقها لفترات متقدمة من الاحتلال الفرنسي، بحيث لم تكن بالسجن المتعارف عليه ولكنها المحتشد الذي يستطيع أصحابه أن يمارسوا نشاطا فلاحيا ورعويا في منطقة شاسعة، ولكنهم كانوا فاقدي الحرية لأنهم محاطون بحراسة مشددة من القوات الفرنسية[1]، إضافة لذلك سلك الجنرال سياسة النفي؛ والتي كانت صورة عن سياسة من سبقه مثل كلوزيل، تم تبنيها لكي لا يبقى في الجزائر من يعترض على أحكامه الجائرة، وكان أبرز من قام بنفيهم من أعيان قسنطينة كجك علي وسعيد بخوش إلى جزيرة سان مارغريت سنة1842 ، والتي نفي إليها كذلك مفتي المالكية مصطفى بن الكبابطي سنة 1843[2]

[1] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر1830–1962**، المرجع السابق، ص 38

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830 –1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1992، ص ص -249 224

4.السياسة التعليمية :جعلت الإدارة الفرنسية من النظام التعليمي أهم أدوات تحقيق سياستها الاستعمارية، فبعد قيامها باستعمار الأرض جاء الدور على المدرسة من أجل استعمار الإنسان ونقله من نموذج ثقافي معين إلى نموذج ثقافي مختلف تماما، وفي هذا الشأن، عمل الجنرال بيجو بفكرة ليون روش الهادفة لدمج أبناء الرؤساء الجزائريين في المعاهد التي يلتحق بها الأوروبيون حتى يتسنى لهؤلاء الأخيرين التحكم بالجزائريين بعد أن يتعرفوا على نمط حياتهم وتفكيرهم، إلا ان الحاكم العام كتب سنة 1842 إلى وزير الحرب يخبره عن فشل هذه الفكرة، باعتبار أنه لم يعثر على زعيم جزائري يقبل بإرسال ابنه، بحيث أجاب أحد أعيان الجزائر لنفس الجنرال عندما طلب منه هذا الأخير إيفاد أبنائهم إلى باريس يقوله : "يكفي أن أطفالنا يعرفون أداء الصلاة وركوب الخيل واستعمال الأسلحة"[1]، وعليه كان رفض الجزائريين واضحا لهذه المحاولة الاستعمارية للمسخ الثقافي، ونتيجة لذلك لم يبق في المعهد الفرنسي إلا تلميذين اثنين في سنة1846-1847 ، وذلك بسبب التعسف الفرنسي الذي شمل التلاميذ والمؤسسات التعليمية، فقد كان يتواجد بالجزائر حتى سنة 1840 ما يقرب من 24 مدرسة قرآنية تستقبل أكثر من 600 تلميذ، ومنذ سنة1846 انخفض عدد هذه المدارس إلى 14 مدرسة تشتمل على 400 تلميذ، وما تجدر الإشارة له كذلك أن التعليم العربي بقي تابعا لوزارة الحرب الفرنسية إلى غاية سنة1848 ، بينما التعليم في المدارس الأوروبية كان يتبع وزارة التربية والتعليم في فرنسا [2].

5.السياسة الدينية :كان عهد الماريشال بيجو في الجزائر عهدا للغزو الديني والفكري، باعتبار أن الأخير كان يهدف لدمج الجزائر في فرنسا حضاريا، ومن أجل ذلك جند كل الطاقات لفرنسة الجزائر دينيا ولغويا، وعليه ازدهرت إبان فترة حكمه الكنيسة الكاثوليكية بحيث أصبحت تشكل الطابور الخامس للجيش والإدارة الاستعمارية، وانطلقت المحاولات الأولى للغزو الفكري عن طريق أخذ الرهائن العرب إلى فرنسا، وإدخالهم في الثقافة الفرنسية[3]، إضافة لذلك تم احتلال المقدسات الدينية كأوقاف الجامع الكبير سنة1843 ، كما تم القيام بهدم مؤسسات دينية عديدة في شتى أنحاء الجزائر أو بيعها للأوروبيين، منها جامع القائد علي الذي أعطي للجمعية التبشيرية المعروفة باسم

---

[1] عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع**، الجزائر،ط1 ، 1999، ص 42

[2] عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 39 وما يليها.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، المرجع السابق، ص 232.

أخوات القديس يوسف[1]، وعلى هذا الأساس، جردت المساجد من ممتلكاتها وجمعت في يد السلطة الفرنسية حتى لا تترك في أيدي الأئمة كوسيلة للتحريض ضد الهيمنة الفرنسية، أو لتحويل إيرادات المساجد إلى صالحهم، كما كانت مهمة تعيين المفتي من صلاحيات الإدارة الفرنسية.

من زاوية أخرى، وباعتبار أن عملية التبشير لها دور فعال في عملية السيطرة وتوجيه الجزائريين الوجهة التي تخدم المصالح الفرنسية فقد تم منح المبشرين مختلف المساعدات لتحقيق هذا الغرض، وهو ما قام به الجنرال بيجو بحيث قدم امتيازات كبيرة للمبشرين أدت لازدياد نفوذهم في هذه الفترة، إذ وجدوا كل الدعم من العسكريين والسياسيين على حد سواء، ومن أمثلة ذلك ما حصل سنة 1843مع إرسال جمعية آباء الترابيست الدينية إلى الجزائر، والتي منح لها من خلال ما نص عليه المرسوم الوزاري الصادر في 11 جويلية 1843 ما مساحته 1020 هكتار تقع في مدينة سطاوالي، كما منحت إعانة قدرها 62000 فرنك، فضلا عن إعفائها من الضرائب لمدة 10 سنوات، في هذا الإطار، وفي إحدى هجومات بيجو على إحدى القرى الجزائرية شرّد 250 طفلا بضواحي الجزائر العاصمة، ثم قام بتقديم هؤلاء الأطفال إلى الأب بريمو مخاطبا إياه :"إنهم يتامى لقطوا في ساحات الوغى، ربوهم واجعلوهم مسيحيين"[2]، وعليه، لم يدخر الحاكم العام أي جهد لإنجاح مخططاته الهادفة للقضاء على الهوية والثقافة الجزائرية.

6.السياسة الاقتصادية :كشفت الأحداث التي أعقبت الاحتلال الفرنسي للجزائر أن مسألة الاستحواذ على الأراضي الزراعية للجزائريين من بين أهم الاهتمامات التي ركزت عليها الإدارة الاستعمارية، وبذاك كانت المسألة الزراعية أحد العناصر الفاعلة في جوهر الصراع بين المجتمعين الجزائري والفرنسي، والذي يظهر من خلاله المكانة التي تحظى بها الزراعة في التوجه العام للسياسة الفرنسية في الجزائر، فإلى غاية سنة 1842 كانت رؤية الاحتلال أن الاحتفاظ بالجزائر لن يكون ممكنا حتى يتم احتلال الأراضي الزراعية وتثبيت مستوطنين بها[3]، في هذا الصدد، يعتبر الجنرال بيجو المؤسس الحقيقي للاستيطان في الجزائر، وذلك باستحداث ما سمي بعهد الاستعمار العسكري[4]، الذي يقوم على مبدأ تحويل الجنود إلى مزارعين، مع الأخذ بعين الاعتبار توفير الشروط اللازمة

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 248.

[2] عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص68

[3] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830 –1962**، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 40

[4] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرر، 1830–1962**، المرجع السابق، ص 232

لتحقيق الرفاهية لهم، إلا أن هذه العملية فشلت فمن بين 800 جندي منحوا أراضي الاستيطان لم يستقر منهم سوى 60 شخصا، أما الباقي فرحلوا إلى فرنسا بمجرد انتهاء خدمتهم العسكرية.[1]

من خلال هذه الإشارات يتبين بأن العسكريين كانوا المحور الأساسي في عملية الاستيطان، إذ لعبوا الدور الاقتصادي والعسكري في تهيئة الأراضي الزراعية للكولون المدنيين فيما بعد، وبالموازاة مع ذلك، كانت الرؤية من وجهة النظر الاقتصادية تقوم على شرط أن النجاح في عملية الاستيطان يكمن في وجود أراضي زراعية خصبة، وفي نظام يكفل انتقال الأراضي من أصحابها الأصليين إلى المستوطنين بطريقة سهلة ونهائية[2]، وعلى هذا الأساس، أصدر الجنرال بيجو في 18 أفريل 1841 قرار يتضمن 15 مادة تشرح شروط الاستفادة من الأراضي الزراعية في الجزائر، وكذلك الكيفية التي يتم بها إنشاء مراكز جديدة للاستيطان، فضلا عن ذلك تم اصدار المرسوم الملكي في 21 جويلية 1841الذي يعمل على الاستحواذ على الأراضي الزراعية للجزائريين[3]، إضافة لمجموعة مراسيم أخرى صدرت سنة1844 تخدم نفس الغرض[4]، وقد أدت هذه المراسيم إلى زيادة عدد المراكز الاستيطانية من 7 مراكز سنة1842 إلى 17 مركز سنة 1844 .

كما تجدر الإشارة إلى أن الحاكم العام استخدام أساليب جديدة لنزع ملكيات الجزائريين ومن ذلك صدور قرار سنة 1843 الذي قرر الاستيلاء على أراضي الحبوس وأملاك البايلك، فضلا عن القرار الصادر سنة 1845 الذي تم بموجبه الاستيلاء على أراضي القبائل المعادية للفرنسيين، استحوذت الإدارة الفرنسية وفقه على نصف مليون هكتار، ثم تبعه إصدار أمر آخر سنة 1846 للاستيلاء، على أراضي القبائل المشاعة إذا عجز ملاكها عن إثبات ملكياتهم بعقود تعود إلى ما قبل جويلية1830 وعليه، أصبح هناك 109400 مستوطنا أوروبيا يقطنون الجزائر منهم 27247 من أصل فرنسي سنة 1847[5]، من زاوية أخرى، تجدر الإشارة إلى تبني الجنرال بيجو لسياسة الأرض

---

[1] ابراهيم لونيسي،" الفكرة الاندماجية في الجزائر1830 -1945 بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري"، مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1854 ، الجزائر، العدد الثالث، السداسي الأول1997، ص 109.

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 44-50.

[3] نفسه، ص 54-55

[4] مصطفى الأشرف، **الجزائر :الأمة والمجتمع**، ترجمة :حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007 ، ص15

[5] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830 –1954**، ديوان المطبوعات الجامعية،، الجزائر، 2007، ص9 -10

المحروقة، بغية إبادة العنصر الأصلي للبلد وإنهاء المقاومة، سلك من أجل تحقيق هذا اله دف كل الأساليب بغض النظر عن مشروعيتها، من خلال تنظيم هجوم مباغت على القبائل والاستحواذ على أملاكها، وحرق زرعها، وقد لجأ لهذه السياسة بعدما فشل في القضاء على المقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر؛ ومن صور ما قام به بيجو في هذا الصدد ما حدث سنة 1844 إثر مهاجمة قبيلة فليسة، حيث أشعل النار في القرى التي مر عليها، كما قطع أشجار البساتين، ثم قام بإطلاق كتائبه في جميع الجهات، وقد أدت هذه العملية لخسائر فادحة في أملاك وأرواح الجزائريين.

7.السياسة العقارية :كان الماريشال بيجو مصمما على استعمار الجزائر بالبندقية والمحراث، فقام بتحويل الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين على أساس أن الجندي أقدر على الحياة الجماعية، والدفاع عن مزرعته في حالة تعرضها للخطر، فقام بإصدار قانون 1841 الذي يقضي بالاستلاء على اراضي الأهالي الثائرين[1]، ليستفيد منها المستوطنون الأوربيون، لكن هذه السياسة لم تنجح فمن بين 800 جندي وضابط منحوا أراضي للاستيطان، لم يستقر منهم بالجزائر سوى 60 شخص، والباقي عادوا إلى فرنسا بعد الانتهاء من المهمة العسكرية، غير أن الجنرال بيجو عمل على تقديم تسهيلات للمهاجرين الألمان والإيطاليين، وتوطينهم في أراضي الجزائر.[2] وأصدر قوانين منها:

أ. قانون 24 مارس 1843: أصدره الجنرال بيجو"، والذي نصت احدى مواده على تكليف مصلحة الدومين بالاستلاء على أملاك الأوقاف[3]، أي أن الهدف الأساسي من اصدار هذا القانون هو دمج أراضي الأوقاف في أملاك الدولة.[4] فكانت الإدارة الاستعمارية تسعى وبكل الطرق الممكنة للاستحواذ على أكبر قسط من الأراضي الجزائرية، ولكي تجسد هذا الهدف على أرض الواقع فإنها تبحث على مبدأ جديد التقسيم الأراضي، وهذا المبدأ تجسد في اصدار مرسومي 1844 و1846.[5]

---

[1] محمود شاكر، **التاريخ الاسلامية التاريخ المعاصر بلاد المغرب** ،ط2، المكتب الإسلامي، دمشق، 1996، ص255.

[2] يحيي بوعزيز، **سياسة السلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007ء ص 9.

[3] أحمد سيساوي، **البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من قالي إلى نابليون الثالث (1838–1871)**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2014، ص 168.

[4] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1989)**، ج 01، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 158.

[5] جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830– 1962ء** تر: قندوز فوزية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د م، 2010، ص 35.

ب. قانون 1 أكتوبر 1844: يعتبر أول نص قانوني حاولت من خلاله الإدارة الاستعمارية تنظيم الملكية العقارية في الجزائر[1]. حيث نص هذا القانون على أن جميع الأراضي التي لم تستغل تصنف على أنها خالية إن لم تثبت ملكيتها، فيما يخص الحبوس ادعت أن الاجراءات المتكررة قد أفقدتها نفعها الأول، وتشكل عقبة في وجه التطور، وحان الوقت لإعلانها قابلة للبيع، فألغى هذا القانون ملكية الحيوس[2].

ج. قانون 1845: لم يكتفي بيجو" بأراضي الدومين والأوقاف التي تمت مصادرتها من قبل، بل أصدر قوانين أخرى تنص على الاستلاء والمصادرة، ومنها قانون 31 جويلية 1945 الذي نص على حق الدولة في مصادرة أراضي القبائل العامية، خاصة التي ساعدت الأمير عبد القادر من قبل، وقاومت الفرنسيين وبهذا تم الاستلاء على نصف مليون هكتار من الأراضي الزراعية، كما نص القانون ايضا على الاستلاء على أراضي العرش.[3] ومنه فإن هذا القانون قد اقر النهب والاغتصاب، كما كان يهدف الى تفع الوجهاء وزعماء القبائل إلى التحالف مع فرنسا، في المقابل أن يستغل الموالون لفرنسا هذا القانون للحصول على الاعتراف بحقوقهم في ملكية الأرض، كما يهدف أيضا إلى تسهيل عملية الاستيطان للأوربيين في الجزائر من خلال منحهم قطع أرضية مجانا من تلك التي احتجزت من القبائل الثائرة .[4]

د. قانون 21 جويلية 1846 جاء هذا القانون ليتمم قانون 1844، وذلك بالتحقيق في سندات الملكية المقدمة من الحائزين على الأراضي غير المستغلة وعرضها على المحاكم بغرض الإسراع في الإجراءات الإدارية والقانونية ويقوم بهذه العملية وزير الحربية[5]، كما يقضي هذا القرار بمصادرة جميع الأراضي الخالية لصالح القرويين وكذا مصادرة الأراضي المأهولة بسكانها والتي يزرعها أصحابها، إن هم

---

[1] رفاف شهرزاد، سياب خيرة، "التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخري لسلب أملاك الجزائريين (1830- 1873) دراسة في المحتوى والنتائج"، **مجلة الأحياء**، جامعة محمد طاهري يصار، العدد 26 سبتمبر 2020"، ص750.

[2] عبد الحكيم رواحنة، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870-1930)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة،، 2014، ص 23- 24

[3] صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر – تونس – المغرب الأقصى**، مكتبة الأنجلو المصرية، طيا، م م، مصر، 1993، ص 130

[4] عدة لين داهة،" عدوانية التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر وخروجها عن القانون والأخلاق"، الناصرية الدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر ،2014- 2015، ص 192- 193.

[5] تيبرس سعاد، "قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر في الجزائر"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة الجيلي اليابس سيدي بلعباس، العدد الثاني، 2010، ص140

عجزوا عن تقديم مستندات رسمية تثبت ملكيتهم لها في تاريخ عايق عن يوليو 1830[1]، وبالتالي فإن هذا القانون مس حتى اراضي اليور بحجة أن ليس لها مالك وأن عدم زراعة الأراضي يعد سببا كافيا لانتزاع ملكيتها، ووضعها تحت تصرف المصلحة العامة، فبموجبه تم انتزاع 1680000 هكتار في منطقة الجزائر العاصمة وحدها، غدا منها 93000 هكتار القطاع الدولة، و37000 هكتار للأربيين[2]، وكان هدف الاستعمار من هذا القانون هو تملك كامل الأرض التي تقيم فيها القبائل الرحالة، فاصبح غالبية سكان البلاد يعملون في أرض الدولة، ثم اخذ الاستعمار يستولي عليها تدريجيا.[3]

وانطلق هذا القانون من مبدأ اخضاع عقود الملكية الريفية للفحص والمراقبة، وذلك بناء على قرارات تصدرها وزارة الحربية، تحدد فيها تبعا المناطق المعنية بالمراقبة والأراضي التي تقدم بشأنها سندات ملكية تضم إلى أملاك الدولة.[4]

استمر بيجو في توزيع الأراضي بالمجان، وفي خلق" المراكز الاستيطانية الزراعية"، وفي بناء القرى الاستيطانية المدنية الخاصة بالأوروبيين، والتي كانت تشيد جنبا إلى جنب بالقرب من المستوطنات العسكرية، وتزويدها بكل الإمكانات المتاحة لضمان الراحة والأمن، ومن أجل ذلك أصدر قرار أفريل1841 ، والذي يمنح الأوروبيين والجيش أراض بالمجان، مع وعد بالتمليك، مما سيفرض على المستوطن المالك إجبارية الإقامة في الجزائر، وفي مارس 1842 قام بيجو بتطبيق البرنامج الاستيطاني الذي أصدره وزير الداخلية الفرنسي، والقاضي بتوسيع الاستيطان نحو باقي المناطق الساحلية، ونحو الداخل، حيث بلغ عدد المستوطنات المشيدة في عهده قرابة استيطانية[5]، وبالرغم من كل النتائج المحققة، ظلت المشكلة التي ظلت تؤرق بيجو في الجزائر، هي انعدام الخبرة والمعرفة لدى الجنود والمعمرين الذين يرافقونهم في زراعة الأرض وخدمتها، ولاسيما أن الطبيعة والجغرافيا القاسية، وفي مثل هذه الظروف، كان الحل هو الوجه لاختيار مهاجرين أوروبيين يرافقون الجيش، ويشكلوا فرقا من الميليشيات العسكرية، وهو ما اصطلح عليه آنذاك" بالعساكر المستوطنين "

---

[1] محمد علي القوزي، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 472.

[2] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دات، ص110

[3] المرجع نفسه، ص 110

[4] صالح حيمر،" قراء في أمريتي 1844- 1846 حول الملكية العقارية في الجزائر، المضامين والنتائج"، مجلة العصور الجديدة، جامعة العربي التيسي، تيسة، العند 6، 2012، ص ص 75- 76

[5] فاتح زياني ود-السبتي غيلاني، نفس المرجع السابق، ص 668

مهمتهم كانت خدمة الأرض وحراسة القرى الاستيطانية في آن واحد اشترط بيجو أن تتوفر في هؤلاء المتطوعين من المستوطنين في الجيش الاتصاف بما يلي:

1-أن يكون المنخرط في الميليشيات فرنسيا وشابا طموحا ذو خبرة في القتال، وبلا سوابق عدلية.

2-التمتع بالخبرة المهنية في المجال الزراعي، خصوصا في مجال زراعة الكروم.

3-أن يكون المتطوع متزوجا ويمتلك أسرة48 ،كي يضطر تحمل العمل في الظروف الصعبة.

ولكي يكتمل مشروع الاستيطان عبر فكرة" الجندي – المستوطن" استوجب دعم ذلك الجهد الكبير ماديا، فسريعا ظهرت الحاجة إلى دعم المؤسسات والشركات الاقتصادية والمالية للمستوطنين لتساهم في مساعدة الدولة في تمويل الاستيطان، مقابل أن تقوم الدولة الفرنسية بمنحها ممتلكات عقارية وأراض زراعية صغيرة أخرى في كل قرية استيطانية جديدة تصل مساحتها 40 هكتار يخصص الجزء الأكبر منها في زراعة الكروم، وحق الامتياز في قطع الأخشاب من الغابات لمدة عشر سنوات بشكل مجاني رغم أن هناك اختلافات بين أفكار و أفكار ألكسي دي طوكفيل حول الاستيطان، إلا أن الواضح فإن بيجو قد تأثر بالملاحظات الدقيقة والأفكار الفلسفية التي طرحها طوكفيل، ومن بينها ضرورة تزويج الجنود الفرنسيين لسببين رآهما طوكفيل مهمان: الأول الحنين والشوق الذي يربط الجندي لوطنه وأهله، ولذا فإنه حالما ينتهي من آداه خدمته العسكرية سيغادر الجزائر، وهذا يعني خسارة للاستيطان، أما الثاني هو تزويج الجنود سيشجعهم على البقاء، فالأرض والأسرة عاملان مهمان يساعدان على بقاء الجندي وتأقلمه[1]، وهذا ما عبّر عنه بيجو في مذكراته التي كتبها "ب . كرستيان"، وهو السكريتير الخاص لبيجو، حيث قال" :إذا قارنا بيننا وبين الإنجليز، فإننا نجد بأن الاستيطان الإنجليزي يقوم على دعم الشركات المالية والتجارية، أما نحن فإننا نفتقد للدعم المالي ونفتقر لمساعدة الارستقراطية الفرنسية لنا في مواجهة طبيعة قاسية وبلاد متمردة، يجب علينا جمع كل القوى لجلب النصر، والوقت حاليا ليس مناسبا لفتح إفريقيا لتوافد المهاجرين الضعفاء، والجيش في إفريقيا استطاع أن يجلب نصف الانتصار، والباقي يجب أن تتكفل به الدولة[2]"

[1] دو طوكفيل أليكسي، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، تر/ ابراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، 2008، ص 73

[2] M : **La colonisation de l'Algérie par l'armée** ,Imprimerie et lithographie de j . jacquin-Besançon, France, 1881, p p 03,04.

ثالثا: مألات سياسة بيجو

1-النجاح

الجنرال بيجو الذي خلف الجنرال كلوزيل كانت سياسته تتلخص في كلمتين: «الفتح بالسيف وبالمحراث»، فقد أخذ يحول الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين على أساس أن الجندي أقدر على الحياة الاجتماعية والدفاع على مزرعته إذا ما تعرضت للخطر[1]، وأقام حوالي سبعة قرى نموذجية للاستيطان على شكل مزارع جماعية، وأصدر عام 1841 قرارا يقضي بالاستيلاء على أراضي المسلمين الجزائريين الثائرين ليستفيد منها المستوطنون الأوربيون ولكن هذه السياسة لم تنجح هي بدورها، فمن بين 800 جنديا وضابطا منحوا أراضي الاستيطان، لم يستقر منهم بالجزائر سوى 60 شخصا، أما الباقي فقد عادوا إلى فرنسا بمجرد أن انتهوا من خدمتهم العسكرية. غير أن الجنرال «بيجو» قد نجح في استقدام عدد لا بأس به من المهاجرين الألمان، والإيطاليين والإسبان بفضل التسهيلات الكثيرة التي كان يقدمها لهم.

وفيما بين 1842-1845، تم إنشاء 35 قرية استيطانية، وارتفع عدد المهاجرين الأوربيين حيث وصل 46180 شخصا، كما تم ابتكار أساليب جديدة لنزع ملكيات المسلمين الجزائريين وذلك عام 1844 وفي سنة 1845، قام الجنرال «بيجو» بإصدار مرسوم خاص بالاستيلاء على أراضي القبائل التي تعادي الفرنسيين وتؤيد الأمير عبد القادر، وبموجب هذا المرسوم، استولت الادارة الفرنسية على حوالي نصف مليون هكتار في جهات كثيرة من البلاد.

وفي سنة 1846، أصدر الجنرال «بيجو» مرسوما آخرا للاستيلاء على أراضي القبائل المشاعة وتحويل ملاكها إلى عمال أجراء فيها، خاصة إذا ما عجزوا عن إثبات ملكياتهم بعقود تعود إلى ما قبل شهر جويلية 1830. وبما أن معظم أراضي القبائل مشاعة وجماعية، وعقود الملكية بينهم نادرة -لأن البيع والشراء كان يتم عن طريق عرف ومجالس الجماعات -فإن السلطات الفرنسية تعمدت إصدار هذا المرسوم حتى تتمكن من الاستيلاء على المزيد من آلاف الهكتارات.

وباختصار، فإنه يمكن تلخيص مشاريع الجنرال «بيجو» المتعلقة بالاستيطان الأوربي الرسمي في الجزائر في النقاط التالية

1- مصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية

[1] عقيلة ضيف الله، "سياسية الاحتلال الفرني في الجزائر (1830-1954)"،مجلة حوليات جامعة الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 1998، ص 306

– مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة.

3– وضع الحراسة القضائية والادارية عن أراضي الفارين والهاربين.

4– تفتيت أراضي الأعراش وتوزيعها بواسطة قوانين ومراسيم [1]

وعندما رحل الجنرال «بيجو»، من الجزائر في شهر سبتمبر من سنة 1847، خلف وراءه 109400 مستوطنا أوربيا من بينهم 15000 شخصا في المستوطنات الريفية الداخلية، و47247 من أصل فرنسي، ينادون ويصيحون بضرورة إنها، وصاية العسكريين عليهم وإلحاق الجزائر بفرنسا كما ينص على ذلك قانون أفريل 1845 والقوانين السابقة له[2]

عملية التوسع الفرنسي على حساب الأراضي الجزائرية كان أكثر همجية لتحطيم القوى التموينية للمقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر، فاتخذت قوات الاحتلال الفرنسي جميع الطرق التخريب الحرق والنهب لاستنزاف روح المقاومة الجزائرية ومصادر تموينها، وذلك من خلال حرق المحاصيل الزراعية، وحرق الأشجار المثمرة وقطع أشجار الزيتون، وإفساد البساتين أثناء الحملات العسكرية الفرنسية على القبائل الجزائرية من اجل تجويع المجتمع الجزائري، لإبعاده عن المقاومة والدفاع عن ممتلكاته وأراضيه المسلوبة وحقوله التي تم حرقها أو نهائيا، ونهب مخزونات القمح، هذه الجرائم الفرنسية التي أنهكت الجزائريين، أدت إلى إضعاف المقاومة الجزائرية، التي كانت تستند على هذه القبائل في عملية التعبئة والتجنيد والتموين، فقد تفطنت السلطات الاستعمارية الفرنسية لمكامن قوى المقاومة الجزائرية فعند القضاء عليها يمكنها القضاء على المقاومة الجزائرية خاصة بعد تكرر هذه الحملات العسكرية الفرنسية وزيادة شراستها كلما عملت أنها تقوم بمساندة المقاومة الجزائرية، كان تاثير السياسة الاستعمارية الفرنسية تاثيرا بالغا في المقاومة الجزائرية واماكن توسعها فقد خصصت سلطات الاحتلال الفرنسي قادة عسكريين استخدمتهم في الجزائر للقضاء على المقاومة الجزائرية التي كانت عائقا حقيقيا على مشروعهم الاستيطاني في الجزائر.[3]

---

[1] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعمار والحركة الوطنية الجزائرية، 1830–1854**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 10

[2] المرجع نفسه، ص 11

[3] عبد القادر سلاماني،"سياسة الأرض المحروقة وأثرها على المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر(1830-1847)"، مجلة دراسات، المجلد 07، العدد 03، 2018، ص 132

2- الفشل

بدأ الأمير عبد القادر نشاطه العسكري باستخدام المباغتة في الهجوم على جيوش الاحتلال الفرنسي ومن خلال أسلوب حرب العصابات بوحدات صغير وفي مواقع جد صعبة جغرافيا وتكتيكيا لإرباك قواته وإرهاب ضباطه وجنوده وهزائم متوالية للعدو في معارك خنق النطاق الأولى والثانية وبرج العين في المنطقة الوهرانية خلال عام 1832.[1]

كما أجبرت فرنسا إلى إبرام معاهدة دي ميشيل خلال ربيع عام 1834م، وفي 25 جوان 1835م خرج ترزيل [2]، من معسكره بتليلات على رأس وحدة عسكرية قوامها تسعة آلاف جندي متجها إلى واد سيق حيث تعسكر القوات التي أرسلها الأمير من تلمسان، ولكن عند دخوله في غابة مولاي إسماعيل اصطدم بقوة المقاومة التي كانت تنتظره وهاجمته، لقد ألحق المقاومون خسائر كبيرة في صفوف العدو، وقتل ضابط برتبة عقيد يدعى "أودينو" ثم انسحبوا في اتجاه قاعدتهم عند واد سيق، ولما كان الأمير بدرك أن تريزيل سيمر حتما بالمقطع وهو المكان الذي يلتقي فيه واد سيق والهبرة، قرر استغلال هذه الفرصة لإلحاق الهزيمة بالقوات المنسحبة.[3]

وسبب تعاون القوتين للجنرال كلوزيل وبيجو، تم تطويق قوات الأمير عبد القادر في واد سكاك غربي تلمسان وتم مطاردتهما خلال جويلية 1936، لكن صمود ومقاومة جيش الأمير عبد القادر ظلت حاضرة في كل النواحي التي أقام فيها الأمير دولته الوطنية مما أعاق الفرنسيين في إحكام الإحتلال بالغرب الجزائري ولجأوا إلى الحيلة كعادتهم فقرروا مهادنة الأمير عبد القادر بإبرام معاهدة التافنة في 30 ماي 1837، المعاهدة التي اعترفت للأمير بالسيادة على مناطقه وتبادل الفاصل بين الطرفين، والهدف من هذه الهدنة القضاء على مقاومة أحمد باي في جهة الشرق.[4]

---

[1] العربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية**، دار المعرفة الجزائر، 2006، ص150

[2] ترزيل كاميل جنرال فرنسي من مواليد باريس (1780-1360)، اكتسب شهرة في الجزائر وبصورة خاصة في معركة المقطع 1835م وأصبح وزيرا للحرب في فرنسا سنة 1847. أنظر: بسام العسلي، **الأمير عبد القادر**، ط03، دار النفائس، بيروت، 1986، ص82

[3] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديثة والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص ص 110-111

[4] العربي منور، المرجع السابق، ص 157.

أ.معاهدة التافنة [1] بين الجنرال بيجو قائد القوات الفرنسية في وهران والأمير الحاج عبد القادر ولد محي الدين وكان الاتفاق كالاتي:

المادة الأولى: الأمير عبد القادر يعترف بسيادة فرنسا في إفريقيا.

المادة الثانية: تحتفظ فرنسا يوفران ومستغانم ومازقران وأراضي وهران وأرزيو بالإضافة إلى المناطق المحددة من الشرق إلى نهر مكته، مرورا بالحافة الجنوبية لبحيرة السبخة التي تمتد إلى وادي ملاج (Salado Rio) كلها أراضي فرنسية، أما في منطقة الجزائر، فالجزائر، الساحل سهل متيجة وادي قدارة وانيلا في الجنوب قبل فرنسي القمة الأولى لململة الأطلس الصغير إلى الشقة ومن الغرب إلى مرفق ماء زفران إلى أراضي القلعة كلها أراضي فرنسية.

المادة الثالثة: سيدير الأمير ولاية وهران وتطيري وجزء من الجزائر.

المادة الرابعة: لن يكون للأمير أي سلطة على المسلمين الذين يريدون العيش في الأراضي المخصصة لفرنسا ولهم حرية الذهاب للعيش في الأراضي التي يديرها الأمير.

المادة الخامسة: العرب الذين يعيشون في الأراضي الفرنسية لهم الحرية في ممارسة شعائرهم الدينية وبناء مساجدهم.

المادة السادسة: سيعطي الأمير للجيش الفرنسي ثلاثون ألف من القمح ثلاثون ألف من الشعير وخمسة آلاف من الثيران وسيتم تسليم هذه السلع في وهران عن طريق طرف ثالث.

المادة السابعة: سيشتري الأمير لفرنسا البارود والكبريت والأسلحة التي يشتريها هو عند الحاجة.

المادة الثامنة: الذين يرغبون في البقاء في تلمسان أو في أي مكان آخر ميمتلكون ممتلكاتهم هناك بحرية[2].

المادة التاسعة: فرنسا تسلم للأمير: راشفون تلمسان، المشوار، المدافع التي كانت في السابق في هذه القلاع والأمير ملزم بنقل جميع ممتلكاته يوهران وكذلك ذخيرة الحرب من حامية تلمسان.

المادة العاشرة: حرية التجارة بين العرب والفرنسيين والتي يمكن أن تنشأ بشكل متبادل من إقليم إلى آخر.

---

[1] تافنا اسم النهر بإقليم وهران يصدر من جبال لبني سنوس ويصب في البحر الأبيض المتوسط على بعد حوالي خمسين كلم، أطلق اسمه على معاهدة تافنا 20 ماي 1837 ما بين الأمير عبد القادر والجنرال ليجو، ودامت سنتين (1837-1839م) فقد نصها العربي فترجم الفرنسيون النص الفرنسي واعتبروه هو النص العربي الأصلي. أنظر: شارل هنري تشرشل، **حياة الأمير عبد القادر**، تر: أبو القاسم سعد القصة الدار التونسية للنشر، تونس، 1974، ص، 302-303.

[2] طعبة حورية، المرجع السابق، ص ص 7- 8

المادة الحادية عشر: سيتم الإحترام بين الفرنسيين والعرب والممتلكات والمزارع التي حصل عليها الفرنسيون أو سيحصلون عليها في الأراضي العربية مضمونة لهم وسيقوم الأمير بتعويض الضرر.

المادة الثانية عشر: سيتم إعادة الأسرى في كلتا الأراضي يشكل متبادل.

المادة الثالثة عشر: يتعهد الأمير بعدم التنازل على أي نقطة على الساحل لأي سلطة دون إذن من فرنسا.

المادة الرابعة عشر: يمكن أن تتم التجارة فقط في الموانئ التي تحتلها فرنساء المادة الخامسة عشر؛ يجوز لفرنسا مقابلة الوكلاء مع الأمير في المدن الخاضعة لإدارتها، لتكون بمثابة وساط بالقرب من الرعايا الفرنسيين، للنزاعات التجارية أو قد يكون لديهم هذا مع العرب، ويستفيد الأمير بنفس المزايا في المدن والموانئ الفرنسية.

كما تمت قراءة المعاهدة من قبل جنرال بيجو للضباط العاملين في الجيش الذين أبدوا موافقتهم على المعاهدة .

ب.معركة ايسلي 14 أوت 1844م

لم يرتاح فرنسيون لوجود الأمير عبد القادر في البلاد المغربية، فاتخذ بيجو بموافقة وزير الخارجية إحتياطات على الحدود الجزائرية المغربية، كما أنشأ ثلاث مراكز عسكرية جديدة كقواعد الإستعمالها عند الضرورة القوة للإنطلاق، نحو محاربة الأمير في الأراضي المغربية وعبد الرحمن معأ وهي:

إثنين جنوب غربي تلمسان في سينو وسعيدة، وواحد غرب تلمسان على بعد 25 كلم شرقي وجدة أي في لالة مغنية، أين قام الفرنسيون بحفر خنادق في هذه المنطقة التي تعتبر مقدسة عند المغاربة وهذا ما أثار حفيظة السلطان المغربي، فتوجهت حملة بقيادة المأمون بن الشريف على كتيبة من الجنة ووجهها السلطان إلى وجدة وعززه بأبي الحسين علي بن القناوي [1]، أين وجه إنذار إلى الأمور سير بإخلاء مواقعه من لالة معنية ولكن هذا الإنذار لم يجدي نفعا ودخل الفرنسيون حتى منطقة أيسلي للبحث عن الأمير عبد القادر[2]، وقد طلب القائد الفتاوي من الفرنسيين الجلاء من لالة مغنية يوم 22 ماي 1844م، غير أن الفرنسيون سخروا من طلبه وفي 30 ماي تقدم الجيش المغربي وإشتبك مع الفرنسيين في معركة قصيرة وحاسمة وأرغمهم على الإنسحاب[3]، حيث دارت بين الجيوش المغربية

[1] شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 34.

[2] بقبق الزهرة، المرجع السابق، ص 47

[3] بسام العسيلي، الأمير عبد القادر، المرجع السائق، ص ص 146- 147

والفرنسية معركة ايسلي واستعد لها السلطان بحشد جنوده فشكل حوالي ثلاثين ألف فارس دعم بها ابنه محمد، واجه بها الفرنسيين في أيسلي بمحافظة وجدة التي تبعد بثمانية كلم جنوب غرب وجدة.[1]

وعادا بيوجو يوم 11 جوان في محاولة للتفاهم مع الفتاوي غير أن هذه المحاولة فشلت وبعدئذ وجه بوجو إنذار خطية إلى الفتاوي جاء فيه:" نرغب أن تكون لنا نفس الحدود التي كانت للأتراك ثم لعبد القادر، إننا لا نريد أن تأخذ منكم شيئا، ولكن يجب أن نصر على أن عدم إيواء عبد القادر بعد اليوم، وأن لا تمنحوة المساعدة أو التأييد وألا تدعموه بعد أن أوشك على الهلاك تم ضدنا من جديد، اين عملا كهذا ليس من الصداقة في شيء إننا نخوض حربا وإنكم كنتم تقومون بالحرب ضدنا على هذا المنوال منذ سنتين إننا نطلب منكم أن تحصروا دائرة عبد القادر وكبار مساعديه في غرب الدولة وأن تفرقوا جيشه القطامي المشاة منه والفرسان، ونطلب منكم أيضا أن ترفضوا منذ الآن السماح بهجرة قبائلنا إلى مناطقكم، وأن تعينوا إلينا حالا أولئك الذين لجأوا إليكم وأننا نلزم أنفسنا بالمعاملة بالمثل تجاهكم فيما إذا حدث مثل ذلك بالنسبة إلينا، وهذا ما يكون حقا التطبيق العملي لمبدأ الصداقة الحقيقية بين أمتين وبهذا الشروط ستكون أصدقاكم وسنشجع تجارتكم وسنكون إلى جانب حكومة مولاي عبد الرحمن بقدر ما تستطيع أما إذا تصرفتم غير ذلك فسنكون أعداء لكم .[2]
كما تزامنت معركة ابسلي بقصف كل من موغادور وطنجة ولمدة تسع ساعات من الثامنة صباحا حتى السابعة عشر مساء خاصة وأن مدينة موغادور كانت تمثل كخزينة الثروة الملك الذي يمتلك فيها تقريبا جميع الأراضي وتم قصفها في 15 أوت، أما طنجة في 6 أوت وتم إحتلالها كل من موغانور وطنجة ووضع حامية فرنسية في موغادور تتكون من 500 مقاتل[3].

كان الضغط الفرنسي على الأمير عبد القادر في المرحلة الثانية من مقاومته، الأثر الكبير في تراجعه إلى الحدود الشرقية المغربية في ضواحي وجدة، فإستغل هذا الوضع في جعل هذه المناطق قاعدة خلفية لمواجهة الفرنسيين، الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقات المغربية الفرنسية حيث طالبت هذه الأخير طرد الأمير من التراب المغربي كما جاء في معاهدة طنجة.

[1] بقبق الزهرة، المرجع السابق، ص 47
[2] بسام العسيلي، الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص ص 147-148.
[3] بقبق الزهرة، المرجع السابق، ص 48.

ج. معاهدة طنجة 10 سبتمبر 1844

كللت الأحداث بمعاهدة طنجة 10 سبتمبر 1844م وذلك بعد التدخل الرسمي للمبعوث الدبلوماسي الانجليزي نورموند هاي الذي أقنع المغاربة بأنه لا يجب انتظار أي مساعدة أوروبية، وخوفا منه من ضعف الحكومة أمام فرنسا ومعرفته بأن عدم الرضوخ لفرنسا سيحصل من الحرب تطور أكثر، فعمد السلطان عبد الرحمن إلى قطع المؤونة عن الأمير عبد القادر وأيضا انتشال الأعمال اللصوصية في الأراضي المغربية بسبب هذه الظروف.[1]

وفرضت معاهدة الصلح على السلطان فرضا وتضمن يعتبر عبد القادر خارج عن القانون في جميع أنحاء الدولة المغربية وفي الجزائر، ونتيجة لذلك ستطارده القوات الفرنسية من الجزائر والقوات المغربية من المغرب إلى أن يطرد من هناك، أو يقع في قبضة قوات إحدى الدولتين.

ففي حالة وقوع عبد القادر في أيدي القوات الفرنسية تتعهد حكومة جلالة ملك فرنسا أن تعامله باحترام وكرم وفي حالة وقوعه في أيدي القوات المغربية يتعهد جلالة السلطان المغربي بإجباره على الإقامة مستقبلا في إحدى مدن الساحل الغربي لدولته إلى أن تتوصل الحكومتان إلى اتخاذ إجراء يمنعه من استئناف القتال وتعكير الهدوء في الجزائر والمغرب.[2]

ويتلخص محتواها في مجموعة من القيود المفروضة على المغرب، ففي شأن القوات المغربية اتفق الطرفان على أبعادها وتحديدها ومنع تجمعها، وعدم رفع عددها إلا من الطرفين كما تضمنت بنوده توصي بردع المعتدين، وحرمان المجاهدين وعلى رأسهم الأمير الذي اتفق الطرفان بشأنه على مطاردته إلى أن يتم القبض عليه ومنعه من رفع السلاح وتقضي الاتفاقية بإنهاء العداوة والانسحاب وتسريح المساجين لكلا الطرفين، واقامة علاقات جيدة مع منح فرنسا حق الإمتياز[3]، بالمقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى.[4]

---

[1] بقبق الزهرة، المرجع نفسه، ص48

[2] بسام العسلي، **المارشال بيجو 1734 –1349**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص 148

[3] تعد الامتيازات الأجنبية واحدة من المظاهر الخطيرة التي واجهت المغرب الأقصى وغيره من الدول الإسلامية والتي تحكمت في مسار تاريخه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والديني خاصة في النصف الثاني من القرن 19م وبداية القرن 20م ونصوص هذه الاتفاقيات المبرمة استغلت أصول لصياغة المعاهدات المبرمة في القرن 19م، والتي تدخل ضمن نظام الامتيازات التي اتخذت بعدا خطيرا، هند محمد العبد المطلق، **الامتيازات الأجنبية وأثرها على استقلال المغرب الأقصى (1352–1912)**، ط1، (من)، السعودية، 2008 ص 03

[4] محمد معريش، **المغرب الاقصى في عهد السلطان الحسن الأول**، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1989، ص 33

ويقول المشرفي: "تم هذان الفرنسيين على شروط ثمانية من جملتها في السيد الحاج عبد القادر المذكور من نواحي الالته، لما في بقائه من ضرر الفتنة بين الدولتين، فكان بينهما ما هو مشهور إلى أن سلم نفسه إلى الفرنسيين ولله عاقبة الأمور[1].

إذن وبما أن العساكر المغربية غير قادرة على مواجهة الفرنسيين، رضخ السلطان إلى عقد الصلح في 10 سبتمبر 1844م، على شروط أملاها بيجو من بينها طرد الأمير من الأراضي المراكشية[2]، والقبض على عبد القادر في أي فرصة تتاح من أجل سجنه أو قتله أو تسليمه إليه، وقع حاول السلطان تنفيذ مسرحيته الهزيلة يوم بعث إليه يستقدمه إلى عاصمته (فاس) في زيارة رسمية، إلا أن الأمير تقطن للمكيدة وعلم أصل الخديعة وعادت فرنسا من جديد إلى سلطان مراكش تطلب تسليمه حسب الشروط المطلوبة المتفق عليها وما زالت به حتى جهز جيشا جرارا قوامه خمسون ألف لمحاربة الأمير عبد القادر وولده أحمد ومحمد، وجرت معارك عنيفة وضارية اضطر إليها الأمير اضطرار، وألحق بالمغاربة أفدح الخسائر والهزائم .[3]

د. معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845م

وفي 18 مارس تم التوقيع من الطرفين على معاهدة أخرى هي لالة مغنية نظرا لبقاء العديد من القضايا العالقة بين الطرفان الفرنسي والمغربي، هذه المعاهدات شارك فيها لبون روش[4]، من أجل تسطير الحدود الجزائرية المغربية بناء على الوثائق العثمانية، مع بقاء شروط المعاهدة السابقة قائمة في مواجهة الأمير عبد القادر ومطاردته[5]، ثم كلف مولاي عبد الرحمان الشيخ حميدة قائد مدينة وجدة، بإرسال وفد إلى الأمير يطلب منه أن يبتعد عن حدود المغرب، ويهدد القبائل المغربية التي تساعده،

---

[1] محمد بن محمد مصطفى المشرفي، المرجع السابق، ص52

[2] يحي بوعزيز، **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري**، الشركة الوطنية، الجزائر ،1989، ص 64

[3] المرجع نفسه، ص ص 65-66

[4] ليون روش ولد في مدينة عزونوبل enable يفرستا في 27 سبتمبر 1809م (1234) ش من أبوين فرنسيين وتوفي في نفس المدينة في 26 جوان 1901م (1319هـ). بدأ دراسته في ثانوية عزوتويل وأنها في ثانوية ورمون (Touriou)، التي نال منها شهادة البكالوريا سنة 1828م ودخل معهد الحقوق في عزونوبل لمدة ستة أشهر.

وكان واسع الطموح ميالا إلى المغامرة، فانقطع عن الدراسة واتصل بأحد التجار بمدينة مرسيليا، كان صديقا لأبيه، المزيد عن حياته، أنظر : يوسف مناصرية، **مهمة لبون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص13.

[5] بقبق الزهرة، المرجع السائق، ص50.

ولما فشل هذا الوفد، كتب السلطان المغربي إلى الحكومة الفرنسية يقول لها أنه لا يأبى إيفاد جيش لمحاربة الأمير العدو المشترك، ولكنه متخوف من تشوب الفوضى والاضطرابات داخل مملكته.[1]

في ظل استمرارية حماية بندقية الجندي الفرنسي لمشروع الاستيطان، وفي أرض شاسعة وخصبة في سهول متيجة ووهران وعنابة وسكيكدة، ومع كل أنواع الرعاية والدعم المعنوي والمادي من قبل إدارة الاحتلال والحكومة الملكية، استطاع الكولون الأوائل التأقلم مع الظروف، فالإمكانيات المادية المتوفرة لديهم، وكل أشكال الرفاهية التي أصبحوا يتمتعون بها، أنستهم ظرفهم القاسية التي عاشوها في بلدانهم الأوروبية، بل تعلقوا بالأرض الجديدة وبهذا الوطن اليافع، الذي كان في نظر الكثير منهم وطنا جديدا في طور النشوء، وقاسيا في الوقت نفسه، لقد حل الأمن، واستشعر المستوطنون بالأمان في ظل Paul حماية الجنود لهم، ففي شهادة لأحد المستوطنين الأوائل، اسمه بول بلان نجد تعبيرا عن الشعور بالأمن وبتقبّل الحياة الجديدة بالنسبة لي ومنذ إقامتي في الجزائر لم أتوقف أبدا في التفكير والاعتقاد بأنني سأكمل بقية حياتي في باريس، فأنا سأستقر هنا ،وفي هذه الأرض الإفريقية أصبحت أحس بالطمأنينة وسط السكان الفرنسيين".[2]

رغم الضربة القوية التي تلقتها الحركة الجهادية للأمير عبد القادر، إثر عقد اتفاقيتي طنجة ولالة مغنية، إلا أن الأوضاع الاجتماعية والنفسية والاقتصادية الناجمة عنهما أضفت عليها هالة من القدسية والإجلال في نظر أهالي شرق المغرب الذين أصبحوا يشعرون أكثر فأكثر بوطأة اليد الاستعمارية، ولذلك فإن أمانيهم التقت مع أمانيه ورغبتهم في مقاومة المستعمر وجدت القائد البطل الشجاع الذي يوجهها إلى وجهة الجهاد والشرف. [3]

وقد حل الأمير عبد القادر بدائرته غرب ملوية عند قبيلة قلعية وتبعته أقسام من بني عامر والحشم، إضافة إلى بعض كبار قادته منهم :مصطفى بن الهاشمي ومحمد البوحميدي ومحمد بن عيسى البركاني...، ونظرا لحسن سيرته أقام بينهم ثلاث سنوات، وفي تلك الفترة ازدادت هجماته على الجزائر ضد فرنسا، وأشهر الغزوات هي واقعة وادي سير من بلاد زواوة وتموشنت .[4]

---

[1] يوسف مناصرية، مهمة ليون روش، المرجع، ص 44.

[2] بقبق الزهرة، المرجع السائق، ص50

[3] إسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي :**تاريخ وجدة و أنكاد في دوحة الأمجاد**،ج 1، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، وجدة، 1985،، ص146

[4] محمد أمطاط، **الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830–1962**، تق/ محمد كنيب، ط01، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2008، ص61

ووجد الأمير عبد القادر دعما كبيرا عند قبائل شرق المغرب وخاصة من أولاد ستوت، وبني بويحي والمطالسة، لأنها رأت فيه مجاهدا لاجئا في ديارها يقاوم الفرنسيين الذين أرغموا المخزن على توقيع معاهدة لالة مغنية، التي أفقدتهم جزءا كبيرا من أراضيهم وقسمت أكثر من قبيلة إلى قسمين، دون علمها بتحول ميزان القوى لصالح فرنسا، ولأن السلطان المغربي أصبح يدرك انتهاء زمن المواجهة مع فرنسا، لأنها تجاور المغرب، ونظرا للاتزامه بمعاهدتي الصلح ولالة مغنية، فإن همه أصبح منذ جانفي 1845 م، هو التفريق بين قبائل شرق المغرب والأمير عبد القادر. [1]

ومن القبائل التي كانت تقيم بالحدود :أولد جرير وأولد منيع، وأولد سيدي الشيخ، وبن سناسن وغيرها، وكانت هذه القبائل ترفض شروط المعاهدة لأنها تمس كرامتها ودينها، ومن أسباب رفضهم أيضا هو أن هذه الاتفاقية تشتت قبائلهم بين وطنين فقدموا احتجاجات وشكاوى للسلطان ودخلوا في مواجهات مع قوات الاحتلال الفرنسي .[2]

ورفضت هذه القبائل الالتزام بنصوص الاتفاق واستمرت في دعمها للأمير عبد القادر، رغم أن هذه المساعدات أصبحت ضعيفة لأن الاتفاقية أربكت القبائل المغربية ومزقت الصفوف وقيدت حركتها وبذلك نجحت فرنسا في عرقلة هذه المساعدة، وأدى تشديد الحراسة العسكرية عبر الحدود إلى شل حركة التنقل من وإلى المغرب، حيث حشدت فرنسا لهذا الغرض قوات عسكرية كبيرة على الخط الحدودي الممتد على مسافة 150 كلم من البحر الأبيض المتوسط شمال إلى ثنية الساسي جنوبا .[3]

ووعليه كانت هذه القبائل كانت مؤيدة للأمير ومعجبة بجهاده ضد فرنسا، لكن حالة الضعف التي عاشتها بسبب تقسيمها والضغط عليها من طرف السلطان المغربي وفرنسا جعلها تغير موقفها من الأمير وأصبحت تحاربه، وبهذا نلاحظ مدى التغير في علاقة المغرب بالأمير الذي كان يعتبرها ملجأه الآمن وقاعدته الخلفية التي يحتمي بها عند الضغط الفرنسي عليه داخل الجزائر وذلك بسبب تأثير اتفاقية لالة مغنية، وفي الفصل الأخير من دراستنا سنتعرف على مدى تأثير اتفاقية لالة مغنية على مقاومة الأمير عبد القادر.

---

[1] محمد أمطاط، المرجع نفسه، ص 61

[2] نور الدين بلعربي: **العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الأمير عبد القادر 1830 – 1847 م**، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر تخصص العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط المغرب– أوربا، إشراف مريم صغير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 109

[3] المرجع نفسه، ص 109

بناء على ما تم عرضه من معطيات في هذا الفصل التي شملت مظاهر وأشكال سياسة الاحتلال الشامل التي انتهجها الجنرال بيجو في الجزائر أثناء توليه منصب الحاكم العام نخلص إلى أن الحاكم العام سار على نمط السياسات المرسومة من هرم السلطة في بلاده من خلال انتهاج سياسة أسلافه الذين سبقوه في حكم الجزائر؛ ومن ذلك ما تعلق بسياسته العسكرية والاجتماعية التي انتهج فيها أسلوب إبادة الجزائريين بغض النظر عن مدى مشروعية هذه الأساليب، إضافة لذلك، قام برسم سياسات جديدة تخدم المصالح الاستعمارية منها ما تعلق بسياسته الاقتصادية التي كانت تصب في خدمة مصالح المستوطنين، وبناء على ذلك، هدف الحاكم العام من خلال سياسته التي امتزجت بين سياسة أسلافه وما سن من قوانين أخرى إلى خدمة المصالح الفرنسية وتكريس الاحتلال والهيمنة وبالمقابل ونتيجة لذلك دفعت الجزائر أرضا وشعبا ثمنا غاليا.

الفصل الثالث:

انعكاسات سياسة (كلوزيل وبيجو) الاستيطانية على المجتمع الجزائري

تمهيد

أولا: الاثار السياسية والادارية
1-الآثار السياسية:
2. الآثار الادارية:
ثانيا :الآثار الاقتصادية:
1- هدم النظام العقاري المحلي
2-توسيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب
3-تراجع تربية الحيوانات:
4-تغيير البنية الاقتصادية التقليدية للمجتمع الجزائري
ثالثا: الآثار الاجتماعية والثقافية
1-الآثار الاجتماعية لسياسة الاستيطان
2-الآثار الثقافية لسياسة الاستيطان
خلاصة الفصل

عمل الاحتلال الاستيطاني الفرنسي بكل قوة على إعطاء غطاء اقتصادي وحضاري للمشروع الاستيطاني، حيث اعتبره إنجازا حضاريا تمدنيا يفتح للجزائر وللمواطن الجزائري آفاقا شاسعة من أجل تطوير القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، إلاّ أن الحقيقة التاريخية تثبت أن هذا المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر لم يحقق سوى مكتسبات استراتيجية كبيرة للبلد المستعمر والمستوطنين المعمرين، فقد أثّر سلبا على حال المجتمع الجزائري، وتجلّى ذلك في فداحة الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والثقافية والدينية التي كان يعاني منها المواطن الجزائري و التي تمثّلت أساسا في اقتلاع الفلاحين الجزائريين من أرضهم وطردهم إلى الجبال والأرض الجرداء وتهجيرهم إلى الخارج، إضافة إلى شنه حروب إبادة، وقمع وتقتيل جماعي، وفرض التمييز العنصري بين المستوطن الأجنبي والمواطن الأصلي وبناء المراكز الاستيطانية لجلب موجات متتالية من المهاجرين من مختلف الجنسيات، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن السكاني واستئثار المستوطنين بأخصب الأراضي الفلاحية الخصبة واستتراف ثروات البلاد وخيراتها ويمكن تخليص بعض نتائج الاستيطان الفرنسي في الجزائر في العناوين التالية:

أولا: الآثار السياسية والادارية

ثانيا: الآثار الاقتصادية.

ثالثا: الآثار الاجتماعية والثقافية

أولا: الاثار السياسية والادارية

1-الآثار السياسية:

بعد الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر عام 1830م واجه الفرنسيون صعوبات كثيرة ومتنوعة في التوسع والاحتلال، إلى الغرب الوهراني و الشرق القسنطيني، بسبب عدة عوامل، حيث اتسمت هذه المرحلة ببروز حركة المقاومة الشعبية بقيادة أحمد باي أولا ثم مرحلة مقاومة الأمير عبد القادر و باقي المقاومات الشعبية الأخرى [1]ولقد أقر الاحتلال الفرنسي نمطين من الحكم بالجزائر منذ سنة 1830م إلى سنة 1870م[2]، وكانت مرحلة الاحتلال العسكري محدودة لبعض المناطق الساحلية، و السيطرة غير المباشرة دون أن يمتد النفوذ الاستعماري إلى دواخل البلاد من 1830م إلى 1839م، حيث ميزت هذه المرحلة ظاهرة سياسية و مجتمعية وحيدة و ثابتة هي: تواتر الانتفاضات الشعبية .[3]

فتصاعد المقاومات الشعبية بداية من سنة 1830م عرقل عملية بسط النفوذ و توسيع الاحتلال الفرنسي، الأمر الذي جعل الحكومة الفرنسية آنذاك، تنتهج سياسة جديدة تميزت بعنف لا قبيل له في التاريخ إلا نادرا، بإتباع أسلوب الحكم المباشر واعتماد الإبادة الجماعية للسكان، وإتلاف أرزاقهم، وتدمير مقومات و معالم شخصيتهم.[4]

فبمجيء كلوزيل إلى الحكم في الجزائر بعد الإطاحة بشارل العاشر وتولى لويس فيليب الحكم، تبنت فرنسا سياسة أكثر حيوية سعت من خلالها إلى توسيع الاحتلال و التوغل إلى الداخل، بالرغم من أن حكومة لويس فيليب، لم تكن تحبذ فكرة التوسع مخافة أن تصطدم و تتورط في عمليات عسكرية لا فائدة لها في مواجهتها، أدى هذا الأمر إلى عزل كلوزيل و تعيين قائد جديد هو القائد بيتزيرين [5].

---

[1] يحي بوعزيز، **ثورات القرنين 19 و 20**،ج1 ثورات ق19،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،ط2،بدون سنة،ص19-20.

[2] Abou Al.Kacem.Saadallah، **la montée de Nationalisme Algérien (1900.1930)**،2eme édition Alger 1985،P10.

[3] نور الدين الدقي، **المغرب و الاستعمار الفرنسي**، سراس للنشر 2001، تونس، ص 12.

[4] عامر فرحات/ **حقيقة تاريخية لظاهر الاستعمار الاستيطاني في حوض المتوسط، الجزائر نموذج**، مذكرة ماجستير، في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية : جامعة الجزائر 2 ، 2007م، ص90.

[5] حاكم الجزائر بعد كلوز يل حكم من سنة 1830-1831م بعد أن عين مكانه الدوق دوروفيقو في 13 ديسمبر 1831م كانت مرحلة حكمه تتسم بنوع من التراجع في عمليات الإبادة في الجزائر وهذا ما تسبب في عزله. انظر: **تاريخ الجزائر 1830-1962**، مركز البحث والدراسات في الحركة الوطنية، الجزائر، 2006، قرص مضغوط.

حيث تمكن الجنرال بويهBoyer في عهده من احتلال مدينة وهران بعد أن شن عليها وعلى أهلها حرب إبادة شاملة.[1]

ولعدم إيمان الحكومة الفرنسية بالمقاومة الشعبية كرد فعل لهيئة سياسية، جعلها تعزل القائد بتزيرين بعد إقدامه على مفاوضة ابن السعدي بالمتيجة، و تعيين مكانه الدوق دوروفيقو [2]في 13 ديسمبر 1831م، وبعث معه قوات كبيرة بلغ عددها 26 ألف جندي وكلفته بمواجهة ابن السعدي والقبائل الثائرة، ولما كان سفاحا بطبيعته فقد أقدم على إبادة القبائل بأكملها في إقليم متيجة، وارتكب مجازر بشرية فظيعة، حتى اضطر عدد من الأهالي إلى الهجرة إلى المناطق الداخلية، فقام الجيش الفرنسي باحتلال أراضيهم وقسمها على الفرنسيين المستوطنين.[3]

وفي هذه الأثناء ظهرت مقاومة الأمير عبد القادر 1832-1847[4]حيث تعتبر أكبر مقاومة من حيث المساحة التي غطتها من الحدود المغربية إلى مدينة الجزائر العاصمة شمالا إلى المدية جنوبا إلى مدينة مليانة وضواحيها غربا وحتى شرشال ومدينة البويرة غربا.[5]

ولما اشتدت مقاومة الأمير عبد القادر، تعمد فالي القضاء على الأمير عبد القادر من خلال إبادة القبائل المعينة له، ونسجل مقولته في هذا الصدد: "لا بد من القضاء على عبد القادر بضربه في الصميم... "[2]، وفي هذه الأثناء تم تعيين الجنرال بيجو [6]في فيفري 1841م وقد جاء بقوات ضخمة،

---

[1] يحي بوعزيز،المرجع السابق، ص31

[2] **الدوق دوروفيقو(DUCK DEREVIGO)**: الجنرال سفاري دوروفيقو تولي أمور الجزائر ما بين 31 ديسمبر ومارس(1831-1833) خلفا لبتزيرين تميز بالقسوة والظلم والقتل الجماعي، ارتبط اسمه بإبادة قبيلة العوفية 05 افريل 1832، اشتهر بتهديم المساجد وتحويلها إلى كنائس مثل مسجد كتشاوة الذي حوله إلى كاتدرائية الجزائر، مات بعد أن أصيب بالجنون سنة 1833 . انظر: **تاريخ الجزائر، 1830-1962**، مرجع سابق.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص32.

[4] **الأمير عبد القادر**: عبد القادر بن محي الدين ولد يوم الجمعة 23 رجب 1222هـ/1807م بالقيطنة بمعسكر، تولى إمارة الجهاد سنة 1832، حقق انتصارات سياسة و عسكرية ضد الاحتلال الفرنسي ،أطاحت بالجنرال كلوزيل ،ولذلك عقدت فرنسا معاهدة ديميشال في 26فبراير 1834م و التافنة في 30 ماي 1837م،عين بيجو للقضاء عليه، و نظرا لعدة عوامل تراجعت مقاومة ،فسلم نفسه في 23 ديسمبر 1847م،نقل لطولون ثم إلى دمشق، تميز بالعمل الإنساني حتى توفي في 22 ماي 1883

[5] عبد الرحمان الجيلالي ،**تاريخ الجزائر العام**، دار الثقافة بيروت،1980م، ص65.

[6] **بيجو : توماس روبير بيجو دولابيكونيري THOMAS REBERT PEUGAU DELAPIHURINI)**، معروف بالدوق ديزلي، ولد في 15 أكتوبر 1784 بليمونج بفرنسا، ومات بفرنسا بالكوليرا سنة 1849م، رقي إلى رتبة ماريشال فرنسا في 31 جويلية 1843م، حارب قبل مجيئه للجزائر في اسبانيا، واشتهر هناك بالعنف،

ضخمة، ومنحت له كل الصلاحيات، وعزم على القضاء على مقاومة الأمير من خلال الهجوم على القبائل الموالية للأمير وإبادتها.[1]

وتبعا لذلك تم رسم برامج للإبادة المنظمة والمبررة – أي مقننة – على النحو التالي :

1. تقتيل وحشي بغرض الإخضاع (الاحتلال)
2. تقتيل انتقامي بعد كل انتفاضة (التهدئة)
3. التقتيل الوقائي لمنع الانتفاضات (الردع)
4. ثورة أقوى من كل الانتفاضات السابقة (الحرب الشاملة).

وبالفعل قد طبق بيجو منذ وصوله إلى الجزائر 1841م سياسة الحرب الشاملة ضد الشعب الجزائري لا تبقي و لا تذر أحدا من المسلمين الجزائريين الذين يعيشون في هذه الأرض، وكان يرى في استراتيجيته أن حرب الإبادة وحدها الكفيلة بالقضاء على مقاومة الشعب الجزائري وإضعاف قدرته القتالية والنضالية.[2]

وقد سعى بيجو و منذ توليه الحكم في الجزائر إلى القضاء على المقاومة بأي طريقة كانت، فهذا خطابه الذي ألقاه أمام مجلس النواب في البرلمان يومئذ يوضح ذلك :"... يجب قلب الجنسية الجزائرية وتحطيم قوة الأمير عبد القادر و إلا لن تفعلوا شيئا ... في الجزائر إنكم أمام شعب عزيز متحمس للقتال و معد بشكل عجيب للحرب، مستعدا دائما للحرب، غيور على حريته كما يؤكد تاريخيه على ذلك، للهيمنة عليه وتحويله واغتصابه لصالح الشعب الجديد الذين تريدون إدماجه، يجب أن تكونوا دائما أقوياء إما بجيش دائم، وإما بطبيعة و تركيبة الشعب المتسلسل[3]".

عندما نتأمل قليلا في هذا التصريح **للمارشال بيجو** نتأكد بأن إرادة فرنسا في إبادة الشعب الجزائري كانت جدا ولم تكن هزلا، سيما وأن أصحاب الخطاب المذكور من القادة الذين جسدوا تلك الإرادة في الواقع ويذكرونها جهارا، وصراحة بكل فخر واعتزاز. وكما أن عملية الإبادة أمر واسع

تولى الحكم بالجزائر في 29 ديسمبر 1840م إلى 29 جوان 1847 سلك خلال حكمه سياسة القهر و العنف و الإبادة و التدمير ينظر بوعزيز، يحي. سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص11

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص47.

[2] سعدي بزيان، **جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص15.

[3] Saadia Lalehdar , **l'aliénation colonialiste et la suit once de la famille algérienne**، edition .la cité 1960،P48.

ويتطلب وقتا، ولذلك طورت فرنسا أسلوبها ومنهاجها في الإبادة وكيفيتها مع واقع طموحها السياسي، والعسكري، وحولت الإبادة من القتل الجسدي إلى القتل النفسي والفكري.

ولنقرأ ماذا كتب (**ألبير كريفي**): يجب علينا بادئ ذي بدء وضع هذا الشعب الجزائري تحت أقدامنا ليعرف وزننا جيدا، ثم نخفف الضغط عليه تدريجيا، والسماح له في الأخير، بعد قرون أن يقوم مثلنا ويمشي معنا في طريق النمو الإنساني الكبير ..."[1]هذه الكلمات والتي لا تحتاج إلى شرح معمق، يظهر جليا من فحواها الرغبة في القضاء على كل مقاومة أو بإرادة نهوض شعبية، ولو كلف ذلك سحق الكثير من السكان.

دون أي شك ولا ريب أن الاستعمار الفرنسي هو استعمار استيطاني بالدرجة التي لم يسبقه فيها نظير والدليل على ذلك قرار 08 ديسمبر 1830م ومارس 1833م القاضيان بإرغام الملاكين والمتحوزين، والمجموعات الدينية، تسليم ممتلكاتهم إلى الإدارة العقارية في الوقت المحدد، ولم تستثني قرارات المصادرة حتى أماكن العبادة والتعليم، من ذلك انه تم الاستيلاء في الجزائر على176عمارة مخصصة للعبادة منها 13 مسجدا و109 مسجد صغير، وعدد كبير من الزوايا [2].

وقد صرح الجنرال بيجو يوم 18 افريل 1841م: " بان الملكية الخاصة والحرف التي تعتبر ضرورية للتعمير ستصادر بسرعة بموجب الصالح العام[3] "

لقد خلقت سياسة الاستيطان أثار وخيمة على المجتمع الجزائري في الميدان السياسي لأنها جردته من كل النشاطات والتمثيلات إذ أصبح المسلم الجزائري محروم من كل حقوقه هو من حيث القانون الدولي أما من حيث المعاملات الداخلية الفرنسية فهو فرنسي يقوم بكل واجباته دون أي حقوق خاصة تلك التي يتمتع بها غيره إلا في حالة واحدة وهي تخليه عن مبادئه الإسلامية ومقومات شخصيته العربية.

---

[1] الزبير يقدح، **السياسية الاستعمار الفرنسية في الجزائر وثقافة المقاومة الشعبية**، رسالة دكتوراه دولة، معهد علم الاجتماع، الجزائر، 2007، ص66.

[2] عامر فرحات، **حقيقة تاريخية لظاهر الاستعمار الاستيطاني في حوض المتوسط، الجزائر نموذج**، مذكرة ماجستير، في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2. كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية : جامعة الجزائر 2 ، 2007م، ص65

[3] عامر فرحات، المرجع السابق، ص 129.

2. الآثار الادارية:

أما من حيث التمثيل الإداري فلا شك أن فرنسا أهم ما ميزها هو التفرقة العنصرية إذ تمثيل الأهالي الجزائريين قليل رغم أنهم العنصر الأصلي والغالب على سكان الجزائر أما المستوطنين فهم أغلبية التمثيل الإداري رغم قلة عددهم وهذا كله من أجل حرمان الجزائريين من التمثيل السياسي بهدف تحقيق دمج الجزائر بفرنسا، لكن حسب ما يرضي الكولون الذين كانوا يتحكمون في شؤون الجزائر وأوضاعها حسب ما يحقق أهدافهم.[1]

من جهة أخرى نجد حرمان الأهالي من الوظائف العليا في الحكومة وحتى الطبقة العليا لم تتمكن من ذلك لأن جل المناصب كانت للموظفين الفرنسيين الذين عملوا على تهميش الجزائريين المسلمين الى جانب ذلك لم يسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات التي كانت تجرى من اجل تكوين المجالس البلدية أو مجلس الشيوخ أو مجلس النواب فالفرنسيين أو المتجنسون بالجنسية الفرنسية هم وحدهم الذين كان لهم حق الانتخاب [2]

لقد أعتبر الفرنسيون أن الجزائر وطنهم الحقيقي برغم أنهم عناصر قليلة ودخيلة على الكيان الجزائري أذ راحوا يحتكرون السلطة والحكم حتى أنهم فكروا في الاستقلال به عن فرنسا نفسها بحجة وقوفها الى جانب الأهالي ضد المعمرين.

[1] أحمد توفيق المدني، **هذه الجزائر**، المرجع السابق، ص104

[2] نفسه، ص107

ثانيا :الآثار الاقتصادية:

لم تنعكس السياسة الاستيطانية على الميدان السياسي فقط فقد امتدت آثارها الى الميدان الاقتصادي وذلك من خلال الدور الذي لعبته التشريعات العقارية الاستعمارية في تحطيم البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري والقضاء على توازنه ونجمل ذلك فيما يلي:

1- هدم النظام العقاري المحلي : وذلك من خلال:

أ. تأسيس الملكية الفردية:

حدد قانون سنة 1834م الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا، وحدد الأرض التي تطبق عليها النصوص التشريعية ولاسيما تلك المتعلقة بانتزاع الملكية والتي ستجعل من الاستيطان على حساب القبائل عملا قانونيا. [1]

فبمجيئ "بيجو" الذي أولى أهمية وعناية كبيرة بالأرض الجزائرية أسند فلاحتها للكثير من الأوربيين في مشروع قائم على فلاحة الأرض ومحاربة الأهالي وبالفعل انتزعت إدارة الاحتلال سنة 1846م حوالي 168.000 هكتار من 200 عائلة جزائرية في حين أشارت الإحصائيات إلى أن عدد الأراضي المزروعة على المعمرين من سنة 1841 الى 1850 هو 13.000هكتار، والمزروعة من 1851 إلى 1860 هو 2500.00 هكتار[2]، لتستغل بشكل فردي بعد أن كانت تستغل بشكل جماعي من قبل الأهالي. وبما أن الملكية في الجزائر كانت في غالبيتها ذات طابع جماعي، فإن القوانين الفرنسية عملت على مصادرتها من أصحابها .[3]

وكانت نية فرنسا من استصدارها للعديد من القوانين العقارية رغبتها في فرنسة الأراضي الجزائرية التي لم تكن ممكنة إلا بتطبيق القانون الفرنسي عليها بدل أن يطبق عليها القانون الإسلامي، وهذا ما كان لفرنسا بعد استبعادها للشريعة الإسلامية من المعاملات العقارية، وأباحت التصرف في

---

[1] الهواري عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)**، تر/ جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص 61.

[2] أحميدة عميراوي وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري** (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنبية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007 ، ص 42

[3] مصطفى عبيد، **الفكر الاستعماري السانبسيموني في مصر والجزائر 1833-1870، دراسة في مشاريع ونشاط السانسيمونيين بمصر وتجربة توماس إسماعيل أوربان في الجزائر**، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص83.

الأملاك الوقفية خاصة تلك المخصصة للاوقاف كما استبعدت مبدأ الشفعة الذي يتنافى والقانون الفرنسي وتحول دون تحقيق البيع العقاري بين الأهالي و المعمرين.[1]

ب. تقليص الملكيات الجماعية للأراضي: وهذا بهدف تحديد ملكية القبائل ولرغبة المعمرين وتجريد الفلاحين من أراضيهم الموروثة عن أباءهم وأجدادهم وتحويلهم من ملاك الى مجرد خماسين أو عمال أجراء فيها.

ج. تهجير القبائل الثائرة ومصادرة أراضيهم: خاصة تلك المناطق التي عرفت انتفاضات شعبية . كذلك تم تسليط عقوبة المصادرة ضد الأهالي إما بشكل جماعي أو فردي بسبب انتفاضاتهم ضد السلطة الاستعمارية.[2]

د. استغلال اليد العاملة الجزائرية لخدمة الزراعة والصناعة الاستعمارية: لكن المردود يكون لصالح الاستعمار بأيادي الأهالي .وقد تمكن المستوطنون من الاستيلاء على مساحات كثيرة مما أدى الى تفتيت الكثير من الأسر الجزائرية لأن حيازة هذه الأراضي غير قابلة للتجزئة يتولى زراعتها الرجال.

2-توسيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب

بعد سنوات قليلة من الاحتلال الفرنسي تحولت الجزائر من بلد حقق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب إلى بلد يعيش في مستنقع الفقر والحرمان والبؤس والمجاعة، بسبب السياسة الكولونيالية القائمة على سلب الأراضي الخصبة الزراعية من الأهالي ومنحها لغلاة المستوطنين.[3]

فبالرجوع إلى الوضع الاقتصادي الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي فإننا نجد أن أغلب الجزائريين يزاولون نشاطين أساسين، هما الزراعة والرعي، حيث حققت الجزائر اكتفاء في بعض المزروعات، بل اصبح بعضها موجه للتصدير كالقمح الذي كان يصدر نحو فرنسا ذاتها، لكن بعد الاحتلال

[1] فؤاد عزوز، "**التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني (1870-1900)**"، مدارات تاريخية، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف، عدد خاص، افريل، 2019، ص149.

[2] أحميده عميراوي وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري**، المرجع السابق، ص 26

[3] زين العابدين،" الهجرة نحو فرنسا وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والسوسيوثقافية على المجتمع الجزائري، قراءة في واقع الهجرة في الفترة ما بين1914-1962 "، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد13، 2017، ص 77

الفرنسي وبفضل السياسة القائمة على الاستيطان والأرض المحروقة تحولت الجزائر الى بلد فقير لا يستطيع تلبية حاجتها الأساسية.[1]

كانت زراعة الكروم موجودة في الجزائر حتى قبل 1830 لكنها لم تكن موجه لصناعة الخمر، فحتى بعد الاحتلال وأثناء حكم **الإمبراطورية الثانية** لم تكن تغطي زراعة الكرم المخصصة لإنتاج الخمر سوى مساحة متواضعة جدا.

بمجيئ **بيجو** حاكما على الجزائر، عرفت مسألة الاستيطان نمو كبيرا حيث جلب العديد من المهاجرين بواسطة الإشهار الذي قامت به فرنسا ففيما بين سنتي 1840-1846 جاء إلى الجزائر 19.4887 معمرا [2] إلا أن هذا النمو لم يمس زراعة الكروم التي بقت الى غاية سنة 1850م تشغل مساحة200 هكتار فقط في العاصمة و36 هكتار في المدية،[3] وأدت زراعة الكروم في الجزائر التي أتت على حساب الزراعة المعاشية(الحبوب)إلى هدم وتخريب الاقتصاد المحلي، وقد لقيت زراعة الكروم، اهتماما من قبل الكولون ودعمتها السياسية الفرنسية القائلة بأن زراعة الكروم ستحقق مستقبلزاهرا مما سيؤدي إلى استقرار الاحتلال الفرنسي بالجزائر[4]ويعود الاهتمام المفاجئ بزراعة الكروم بالجزائر إلى اللعنة التي أصابت أشجار الكروم في فرنسا بدءا" **الفيلوكسيرا** "في سنوات1880-1881م.[5]

3-تراجع تربية الحيوانات:

يعتبر المجتمع الجزائري كما سبق وأن ذكرنا مجتمعا ريفيا يعتمد بالأساس على نشاطين وهما : الزراعة والرعي، وهما حرفتين متلازمتين في بعض المناطق مثل منطقة الشمال تبعا للظروف المناخية

---

[1] سامية بن فاطمة، بوبكر حفظ الله،" **الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962، قراءة في الأسباب والدوافع**"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة تبسة، العدد 27 ، نوفمبر، 2017، ص 131.

[2] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر (1830-1954)**، تر: محمد المعرادي، منشورات AVEP، د.ت، ص159.

[3] صالح حيمر، المرجع السابق، ص270

[4] ليلى بلقاسم، **تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان(الضفة اليسرى لواد الشلف وسهل مينا فيما بين 1863-1900**، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2018، ص353

[5] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص230.

والنباتية والتضاريسية، في حين تعتبر تربية الحيوانات تقريبا النشاط الوحيد الممارس في التخوم الصحراوية.

كانت الثروة الحيوانية معتبرة جدا في الفترة العثمانية من كل الأنواع(الأغنام، ماعز، خيل، بغال، حمير،)... ، فكان هذا النشاط(تربية الحيوانات)تكملة للنشاط الزراعي، ويعد هذا النشاط مصدر عيش رئيسي في بعض المناطق، لاسيما المناطق السهبية كمنطقة النمامشة مثلا التي تتربع على مساحة رعوية قدرت بنحو مليوني هكتار.[1]

لكن هذا النشاط تراجع وبصفة ملحوظة مع الاحتلال الفرنسي للأراضي الجزائرية ولا غرابة أن تكون القوانين الفرنسية الخاصة بالأهالي وممتلكاتهم هي السبب الرئيسي في ذلك حيث اعتمدت إدارة الاحتلال على أساليب من شأنها إنجاح الاستيطان الأوربي في الجزائر دون مراعات خصوصيات مستقبل سكانها الأصلين[2]، اللذين اضطروا لبيع أراضيهم أو الهجرة منها تحت ظروف قاهرة أو إبعادهم بالقوة عنها خاصة أنها كانت بالنسبة لهم تمثل العرض والشرف.

لا شك أن تربية الحيوانات تحتاج إلى مساحات شاسعة من الأراضي لتوفر لها الكلأ والعلف، لكن هذا لم يعد متوفرا لدى الأهلي بعد صدور قوانين مصادرة الأراضي. وعليه فسياسة الحصر التي طبقت على الأهالي أدت إلى تقليص المساحات الرعوية، لأن المساحات الواسعة أين تعيش الماشية قد تم منحها للاستيطان كما تم حرمان البدو من حقوقهم في استغلال الأراضي الرعوية وتناقصت ملكية الأرض عند الجزائريين فتراجعت معه تربية المواشي وانحسار مساحة الأراضي الرعوية .[3]

لقد كان تدهور تربية الأبقار إلى جانب تناقص المزروعات من القمح الميزة الكبرى في تدهور الاقتصاد الفلاحي الجزائري، ومع ذلك وفي هذا المجال أيضا فإن المسؤولين الفرنسين لم يشعروا أبدا بهذا النقصان في عدد المواشي إلا في سنوات الأولى من القرن العشرين.[4]

---

[1] رضوان شافو، عمر لمقدم، "نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر العثمانية"، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد01، جوان، 2017، ص 64.

[2] عبد اللطيف في أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر، محاولة لراسة حدود التنمية الراسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1862** تر/ مر عبد السلام شحاذة، الشركة الوطنية، دط، الجزائر، 1979، ص 83.

[3] الصادق دهاش، **الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين خلال القرن 19**، اعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشوا رت وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 122.

[4] شارل روبير آجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر/عيسى عصفور،ج2 منشورات عويدات، بيروت،1982، ص343.

4-تغيير البنية الاقتصادية التقليدية للمجتمع الجزائري

نتيجة القوانين العقارية التي أصدرتها السلطة الاستعمارية والقائمة على المصادرة والحجز لأراضي الجزائريين مما أدى الى تقليص القاعدة المادية التي يرتكز عليها المجتمع الجزائري والأكثر من ذلك إلزامهم بدفع مستحقات ضريبية لخزينة الدولة التي أنهكتهم [1]، مقابل اعفاء المستوطنين منها الى جانب فرض نظام ضرائب العشور على الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والنخيل وقد بلغ مجموع هذه الضرائب 9 ملايين فرنك الى جانب تحويل الفلاحين الأهالي الى خماسين عند المعمرين فكانوا يعطوا للعامل المسلم أقل ما يمكن لتزداد ثروتهم وتوسيع أراضيهم على حساب الجزائريين الذين ازدادت حالتهم فقرا وبؤسا خاصة في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية وكل المستلزمات الضرورية من جهة وانخفاض الدخل من جهة أخرى أدى الى ضعف القدرة الشرائية عند الجزائريين أو انعدامها أحيانا أخرى. [2]

ونشير الى أن الأوضاع الاقتصادية للمجتمع الجزائري كانت نفسها منتشرة في كل ربوع الجزائر أي لم يوجد اختلاف بين الشمال والجنوب أو الشرق أو الغرب لأن أي عامل جزائري هو محروم من كل حقوقه.

في ظل هذه الظروف تم إدخال الجزائر في الاقتصاد النقدي الذي يوجه نحو التصدير إذ كانت القبيلة تعتمد على الاستهلاك الذاتي ولا تحتاج الى المبادلات الا في بعض الأحيان عن طريق المقايضة لذلك لم تكن الحاجة الى النقد ضرورة لكن تدخل الاستعمار في نوعية الإنتاج الوطني الذي تغير من منتوج معاشي استهلاكي الى منتوج نقدي موجه نحو التصدير وهذا ما انعكس على وضعية الفلاح الجزائري الذي أجر على دفع الضرائب نقدا ومن أجل الحصول على ذلك سعى جديا وراء كسب النقد عن طريق بيع مخزونه من القمح وبالتالي دخلت الجزائر الاقتصاد النقدي رغما عنها وخسرت عدة أشياء منها:

-زوال عادة تخزين الحبوب كاستراتيجية تحقيق احتياط أو أمن غذائي وبالتالي إنقاذ نفسها من الهلاك.

- الحاجة الى النقد جعلت الجزائريين يبيعون ثرواتهم الحيوانية والنباتية بأثمان زهيدة بل منهم من

[1] بشير بلاح :**تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1 ، المرجع السابق، ص161

[2] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، 1956، ص131

اضطر الى بيع محاصيله قبل حصادها وأصوافها قبل جزها. [1]

-اخضاع الزراعة للنظام الرأسمالي الاستعماري بحيث عمل الاستعمار الفرنسي على تمليك الأراضي للمعمرين والذين بدورهم قاموا بتحويل إنتاج الأراضي من زراعة القمح الى زراعة الكروم بل عملوا كذلك على محاولة إقناع الجزائريين أنفسهم على ممارسة هذا النوع من النشاط والذي يتعارض مع تقاليدهم الفلاحين القائمة على توفير معاشهم ولكن في الأخير يبقى المستوطنون هم المستفيد الأول من كل هذا، من جهة أخرى نجد كذلك أن هذا النظام الذي أخضع له الاقتصاد الجزائري عمل على تفتيت الملكية الجماعية من خلال تكوين ملكيات فردية والتي شجعت المستثمرين الأوربيين على استغلال اجود الأراضي في الجزائر لحسابهم. [2]

وقد شهدت تربية الماشية تراجعا كبيرا بسبب الإجراءات التعسفية التي صدقها الاستعمار خاصة تلك الأساليب غير القانونية بهدف إنجاح المشروع الاستيطاني، ونذكر ما كتبه الكولونيل فوري سنة 1833م" اختطفنا في هذه الجملة 03 ألاف من رؤوس الأغنام وأشعلنا النار فيما يزيد على 10 من القرى الكبرى وقطعنا أو أحرقنا أكثر من 10 ألاف من أشجار الزيتون والتين وغيرها"[3]

عمل الاستعمار على محاربة التصنيع لهدف فتح الباب أمام الصناعة الفرنسية وذلك بإقامة معامل ومصانع الزيت، الصابون، التبغ وفي العموم تبقى الصناعة في الجزائر محدودة عدا ما تعلق بالصناعة الاستخراجية إذ استنزف الاستعمار الفرنسي ثروات الجزائر فقد انطلقت عملية التنقيب منذ 1845 وهي المرحلة الأولى من الاستغلال لتليها مراحل أخرى شملت كل من مادة الفوسفات والحديد وإذ عرف انتاجهم تطورا ملحوظا .[4]

وفي العموم كانت التجارة محتكرة من طرف فرنسا سواء الداخلية أو الخارجية خاصة من حيث نقل البضائع فلم تسمح الإدارة الاستعمارية عبر القوانين الصادرة عنها للجزائريين باستخدام

[1] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص257

[2] أحميده عميراوي وآخرون، **المرجع السابق**، ص 58

[3] مصطفى الأشرف :**الجزائر الأمة والمجتمع**، تر/ حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 168

[4] بشير بلاح ،**تاريخ الجزائر المعاصر**،ج4 ،المرجع السابق ،ص160

وسائل النقل البحري سواء للأشخاص أو السلع إلا على السفن الفرنسية الى جانب فرض رسوم جمركية باهضه على البضائع المنقولة من والى الجزائر. [1]

ونستخلص مما ذكرنا سابقا أن الأوضاع الاقتصادية كانت متدهورة ودون المستوى المطلوب بسبب السياسة الاستيطانية التي طبقها الاحتلال الفرنسي وبذلك نجمل ذلك في الأثار التالية:

- تراجع تربية الماشية بسبب الاستيلاء على أراضي الرعي وعرقلة حركة الماشية من الجنوب الى الشمال مما أثر على غذاء الأهالي الجزائريين الذي كان يعتمد على اللحوم بالدرجة الأولى.
- بقاء الفلاح الجزائري خماسا أو أجيرا في الأراضي التي استولى عليها المستوطنين بعدما كانت ملك له.
- ظهور اليهود على مسرح الأحداث في المجال الاقتصادي خاصة التجاري.
- اختفاء المؤسسات التقليدية التي كانت تقدم المساعدة للفلاحين عند الضرورة كالزوايا.
- هجرة العديد من الجزائريين من مناطهم الى الجبال والصحراء جراء انتزاع الاستعمار الفرنسي الأراضي الخصبة منهم.
- افقار المجتمع الجزائري مما أدى الى انتشار المجاعة وهذا بسبب الضرائب والغرامات المفروضة عليه خاصة بعد ظهور المقاومات الشعبية للاستعمار كعقاب لهم على ذلك.
- بناء نظام اقتصادي استعماري قائم على التحويل والتصدير.

-انتشار ظاهرة الربا مخربة ومدمرة للمجتمع الجزائري لكنها مفيدة بالنسبة لليهود والمعمرين والتي شهدت تطور ملحوظا مع بداية 1840.

[1] عبد المالك التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي" دراسة تاريخية مقارنة** ، عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص ص 26-25

ثالثا: الآثار الاجتماعية والثقافية

1-الآثار الاجتماعية لسياسة الاستيطان

لقد كانت الحالة الاجتماعية صورة معبرة عن الحالة الاقتصادية فقد أحدثت السياسة العقارية تأثيرا كبيرا على الأوضاع الاجتماعية للمجتمع الجزائري الذي احتل المركز الأدنى في السلم الاجتماعي وعيشه على هامش الحياة باعتباره شعبا خاضعا للاستعمار ومجردا من أراضيه من طرف المستوطنين.[1]

كما أدت سياسة الاستيطان الى تدني مستوى المعيشة بسبب حرمانهم من الوظائف الإدارية مما أدى الى انتشار أزمات حادة أفرزت حالة القحط الشديد التي ظهرت أواخر الثلاثينات من احتلال الجزائر، ويمكن ان نجمل تأثيرات الاستيطان فيما يلي:

-انتشار البطالة نتيجة تجريد الشعب الجزائري من املاكه وثرواته وطرده الى المناطق الفقيرة والنائية، إذ نجد أن العمال الذين كانوا يعملون في الأراضي يتقاضون أجو را غير كافية حتى لسد الضروريات من حاجياتهم وتحولوا الى خماسين في أراضيهم[2] أو مزارعين وعمال مناجم الحديد وحتى كناسين الأزقة ومساحين للأحذية وحمالين ومنهم الشحاذين.[3]

لقد كان اغلبية المجتمع الجزائري بطالين إذ بلغ عددهم2.900.00 من مجموع 3.200.000 جزائري بينما يذكر توفيق المدني أن نسبة البطالة بلغت مليون كامل.

-في ظل هذا الوضع عرف المجتمع الجزائري حالة من البؤس وصفتها الكثير من الكتابات الفرنسية **كالافيجري**[4] الذي وصف الحالة المروعة التي كان عليها الجزائريون سنة 1867 فيقول" : منذ عدة أشهر والعرب لا يجدون ما يقتاتون به إلا الأعشاب في الحقول أو أوراق الأشجار التي يرعون فيها

---

[1] عبد المالك التميمي ، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي** ،المرجع السابق ،ص 72 هل استعملت له مرجعين والا اكتفي بذكر الاسم واللقب المرجع السابق

[2] أبو القاسم سعدالله ، **خلاصة تاريخ الجزائر : المقاومة والتحرير 1830/ 1962** دار الغرب الاسلامي، 2007،ص 46

[3] أحمد حسين سليمان ، **نزع لملكية العقارية في الجزائر** ، مجلة المصادر، العدد 06،الجزائر، 2002 م، ص126

[4] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي** ، ج01، منشورات وزارة المجاهد، الجزائر، 2008 ص 60

مثل الحيوان، والآن مع شدة الخريف ضعفت أجسامهم فماتوا جوعا.... والأفظع من ذلك موت الكثير عبر الحقول وتناثرهم كل صباح دون حركة حياة "[1] .

ويضيف **أجيرون** أن حالة البؤس والألم الشديد وتعمق الجراح نتيجة فقدان أرض الأجداد قائلا: " إن الحجز المضروب على الربوع القبلية، كان بالطبع أشد وقعا في نفوس السكان، إن القبائلي بحاجة الى الأرض التي عاش عليها أجداده والتي يود أن يدفن فيها...."[2]

ونتيجة لحب الوطن فكثيرا ما كان يعود المبعدين عن أراضيهم الى الوطن الأم الذي تربوا وترعرعوا فيه ليعملوا كخماسين في أملاكهم القديمة وهذا ما كان يسر المستوطنين بتوفير يد عاملة تعمل سخرة وتطوعا، ومن بين هؤلاء والد فرحات عباس الذي وصف مرارة ذلك في كتابه – ليل الاستعمار –كما أضطر الكثير من الجزائريين الى بيع اغنامهم بثمن رخيص مثلا06 او 08 رؤوس من الغنم ب 05 او 06 فرنك، والثيران ب10 فرنك وهذا كله من أجل تسديد الضرائب المفروضة عليهم، وقد أدى الامر الى طلب العديد من القبائل كسكان جرجرة وغيرهم من الإدارة الاستعمارية الترخيص لهم بالهجرة نحو تونس لكنها رفضت ذلك.[3]

–أدى الاستيطان الى تشتيت القبيلة وتكوينها الاجتماعي التقليدي الذي يمثل النمط السائد في التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري وكانت تشكل القبيلة الإطار السياسي الجماعي للجزائريين الذي حافظ على توازنها العامل الديني والأرض المشتركة بعيدا عن الفوارق الاجتماعية والملكيات الخاصة أو الفردية التي أوجدها الاستعمار الاستيطاني [4] يجد المعمرون أنفسهم يملكون أخصب وأجود الأراضي الزراعية وبذلك ساهمت السياسة الاستيطانية في انهيار نظام القبائل ولم تعد للقبيلة وظائفها السابقة مما أنتج حالة فقر في المجتمع الجزائري وتفكك خاصة أمام استعمال عدة آليات أخطرها العنف العسكري والقانوني اللذان كانا يعملان لخدمة الاقتصاد الاستعماري وبهذا تكون فرنسا قد

[1] شارل روبير أجيرون ، المرجع السابق،841

[2] المرجع نفسه، ص 954

[3] صالح فركوس، **"التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في جزائر وآثارها على المجتمع الجزائري"**، مخبر التاريخ والأبحاث والدراسات المغاربية، جامعة ، 08 ماي، 1945 بقالمة، 2013، ص ص 344-345

[4] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي**، ج01، المرجع السابق، ص28

حققت هدفا سياسيا بواسطة سد الطريق في وجه الطبقة الجزائرية الحاكمة سابقا، وبعد اجتماعيا لزوال المصالح المشتركة- الأرض -والروابط المتينة لأفراد القبيلة الواحدة لتفكك أواصرها. [1]

-أن السياسة العقارية والقوانين الاستعمارية أحدثت تغييرا جذريا في المجتمع الجزائري بدخول العنصر الوافد وهو المستوطنين الذين شكلوا أعلى طبقة في مستويات السلم الاجتماعي وهذا ما أشارت إليه جريدة " L'echod'oran " يجب أن نجعلهم على الأقل عاجزين عن الإساءة وأن نجعلهم ضعفاء وفقراء وتقلص أعدادهم لكيلا يكونوا خطرا دائما علينا.[2]

-انتشار الامراض إذ أصبحت الجزائر بعد الاستقلال مستنقع للأوساخ والأمراض والاوبئة التي جاءت مع الجنود، خاصة بعد تدهور المستوى المعيشي والحالة الاجتماعية للجزائريين إذ بلغ معدل حياة الجزائري 50 سنة بينما الأوروبي 70 سنة وهذا ما يدل على كثرة الوفيات بسبب انتشار أمراض قاتلة كالسل، أمراض العيون الفتاكة التي خطفت أبصار نحو 80 ألف من السكان المسلمين كل سنة بالإضافة الى داء الكوليرا و التيفوس السل وما زاد الطين بلة هو عدم وجود مستشفيات كافية فقد وجد نحو28 مستوصف لمرضى السل هو خاص بالمعمرين كذلك نجد 25.600 مستشفى لا تكفي حتى المستوطنين إضافة الى قلة الأطباء الذين بلغ عددهم1850 طبيب استقر معظمهم بالمدن والقرى الكبرى . [3]

-لقد أصبح الجزائري يعيش حياة بائسة مليئة بالشقاء كيف لا وهو يرى أن العناصر الدخيلة على أرضه تسكن القصور والدور الفاخرة في المدينة وهو محروم قطعة أرض يستطيع أن يجمع فيها أفراد عائلته المتشردين وقد وصف" **جول فيري**" هذا الوضع قائلا :"...رأينا وسط الغابات بقعا محروثة وحقولا مزروعة شعيرا وقمحا قرب سهول حرثها طيلة قرون المحراث العربي العتيق سلبت من يدي الجزائريين سلبا وضمت الى أملاك الغابات." كما ذكر الجنرال" **ديرو فيقو**" سنة1842 في قوله :" حين تتعالى الأصوات التي تدعو إلى الفتك بالمسلمين تنذرهم بالويل والثبور وعظائم الأمور، فكأننا نسمع زئير الأسد والضباع النهمة الجائعة تطوف حول معسكراتنا."

---

[1] صالح فركوس ، **التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري**، المرجع السابق ، ص 337

[2] صالح فركوس، المرجع نفسه، 340

[3] أحمد توفيق المدني، **هذه هيا لجزائر**، المرجع السابق، ص134

وهذا يدل على غضب المعمرين على الجزائريين دون أي سبب حتى أن الإرادة الاستعمارية كانت لا تستطيع منعهم من ذلك، وبذلك عاش الفرد الجزائري في وطنه ذليلا محروما حتى من المعاملة الحسنة التي تليق بأي كائن بشري كان.

–تنقسم الهجرة إلى نوعين: هجرة طبيعية سلمية وهجرة مدفوعة، وهذان النوعان من الهجرة أديا في كثيرة من العالم إلى الاستيطان والتوطين ومحو شخصية الشعب المستهدف وذلك عن طريق غلبة العنصر المهاجر عدديا ومن ثمة إحداث اختلال في التوازن السكاني لصالح العنصر الأجنبي المستوطن، الأمر الذي يؤدي لا محالة إلى تراجع العنصر الأصلي عدديا ثقافيا وحضاريا، فقد عمل الاستيطان الفرنسي في الجزائر على إحداث هذا التغيير الذي أدى إلى التأثير المباشر والجوهري على الوضع الديموغرافي للمجتمع الجزائري سواء عن طريق تشجيع الهجرة إلى الجزائر أو الهجرة العكسية من خلال جير وطرد الجزائريين.[1]

هناك عنصران لهما أهميتهما في الهجرة الطبيعية وغير الطبيعية هما عنصر الجذب، وعنصر الطرد، فالجماعة المهاجرة من منطقة ما لابد أن لها دوافع حقيقية دفعتها إلى الهجرة كالمجاعة أو عدم الأمن وانعدام الاستقرار السياسي أو شيوع الفقر الاقتصادي، أما عنصر الجذب فهو خاص بالمنطقة المستقبلة للمهاجرين ويتعلق الأمر بحاجات أساسية يفتقدها المهاجر في موطنه الأصلي ويجدها موفورة في البلد الجديد.[2]

ففي الجزائر مثلا نجد توفر عنصر الطرد وعنصر الجذب في الوقت ذاته، فالسياسة الاستعمارية الاستيطانية الفرنسية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أدت إلى هجرة عدد كبير من المواطنين الذين لم يتمكنوا من التكيف مع هذا الوضع ،أو الذين رفضوا هذه السياسة سواء هجرة داخلية إلى المناطق الجرداء البعيدة عن التأثير الاستعماري أو إلى الخارج كالمغرب، تونس، سوريا ودول عربية وأوروبية أخرى، أما عنصر الجذب فيتمثل في تلك الوعود والالتزامات من طرف الإدارة الاستعمارية الاستيطانية بمنح الأراضي الخصبة، والأمن، والثروة في الجزائر، و هي الامتيازات التي كان يفتقدها المهاجر الأوروبي في بلده، مع العلم أن أغلب المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين جاؤوا من

---

[1] عماد لبيد، **الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010، ص 57

[2] محمد خلف التميمي، **الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي :دراسة تاريخية مقارنة**، الكويت، عالم المعرفة، 1983 م ، ص09

مناطق فقيرة ويتشكلون من الطبقات الدنيا الفقيرة (كالألزاس واللورين)،فهذه العناصر أثّرت على التوازن السكاني وعلى البنية الديموغرافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري خاصة مع الهجرة الكبيرة للجزائريين إلى فرنسا وبلدان المغرب العربي وسوريا و الذي قابله في الوقت ذاته تزايد رهيب للمستوطنين الأجانب في البلاد.[1]

-ان انتشار البطالة وتدني المستوى المعيشي والصحي بسبب انخفاض الأجور من جهة وفرض الاستعمار ضرائب باهظة على الجزائريين جعلهم يفكرون في الهجرة خاصة وأنهم علموا أن الوضع في فرنسا يحتاج الى يد عاملة وبالخصوص في الصناعة واستثمار المناجم، ومن تم عمد الكثير منهم الى التزوج بالفرنسيات وأنجبوا أبناء فرنسيين وهذا ما أدى الى تدني المستوى الأخلاقي لدى البعض وذلك بانغماسهم في شرب الخمر، وتعاطي المخدرات ومختلف الآفات الاجتماعية مما أدى الى انحطاطهم صحيا وأخلاقيا ودينيا.[2]

كل هذه العوامل تظافرت لتحطيم المجتمع الجزائري الذي أصبح عرضة للقحط والبؤس والجفاف حتى الموت وهذا ما كان ينتظره المعمرون لانقراضهم وحلولهم محلهم كأهم أهداف السياسة الاستيطانية، كما حطم الاستيطان القبيلة وتكوينها الاجتماعي التقليدي الذي يمثل النمط السائد في التركيبة الاجتماعية الجزائرية لأن القبيلة تشكل الإطار السياسي والجماعي للجزائريين وقد حافظ على توازنها العامل الديني والأرض المشتركة بعيدا عن الفوارق الاجتماعية والملكيات الخاصة أو الفردية التي أوجدها الاستعمار الاستيطاني بإدخال العنصر الوافد والمتمثل في المستوطنين والدخيل على السلم الاجتماعي الجزائري.

2-الآثار الثقافية لسياسة الاستيطان

إن العديد من المصادر التاريخية تحدثت عن انتشار التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني وعن استعداد الشعب للتعلم واحترامه للمعلمين حيث كثرت المدارس الابتدائية المتمثلة في الكتاب والزوايا والمساجد والتي لعبت دورا كبيرا في المحافظة على الشخصية الجزائرية ومحاربة الأمية وكانت منتشرة في كل المناطق الجزائرية الحضرية والريفية، ولقد كانت الجزائر العاصمة و قسنطينة ووهران و بجاية وتلمسان ومازونة مراكز إشعاع علمي بها أكبر المراكز التعليمية والتربوية قبل الاحتلال الفرنسي

[1] عماد لبيد ، المرجع السابق، ص 58.

[2] أحمد توفيق المدني ،**هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص130

ومن الأنظمة التعليمية التي كان يعتمدها المجتمع الجزائري، نظام التعليم الإسلامي عموما والذي عرف انتشارا واسعا بالخصوص المدارس الابتدائية، وهذا ما "جعل جميع الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثماني ينبهرون بكثرة المدارس الموجودة فيها وانتشار التعليم وندرة الأمية بين السكان"[1]، بالإضافة إلى أن التعليم آنذاك كان خاصا يقوم على الجهود الفردية حيث المؤسسات الخيرية والصدقات والأوقاف والنفقات الخاصة هي التي تتكفل بتمويله وليس الدولة العثمانية ولوصف الحالة التي كان عليها التعليم في تلك الفترة لا نجد من أحسن شهادة الفرنسيين أنفسهم، فها هو دوماس مدير شؤون الجزائر 1850 يقول: " أن التعليم الابتدائي كان أكثر انتشارا في الجزائر مما نعتقد عموما، وقد أظهرت علاقتنا مع أهالي المقاطعات الثلاث أن متوسط عدد الأشخاص من جنس الذكور الذين يعرفون القراءة والكتابة يساوي على الأقل المتوسط الذي أعطته الإحصائيات عن أريافنا...فهناك حوالي 40 %من دون شك". [2]

لكن إن لم يكن جميع الأطفال قد تعلموا القراءة والكتابة، فإنهم قد ذهبوا جميعا إلى المدرسة، وكانوا يستطيعون استظهار الأدعية وبعض آيات القرآن، لقد كان لجميع القبائل والأحياء الحضرية معلم مدرسة قبل الاحتلال الفرنسي، ويقدر دوماس بحوالي 2000 أو 3000 في كل مقاطعة عدد الشباب الذين يزاولون في المدارس القرآنية الدروس المتوسطة، وبحوالي 600 أو 800 عدد أولئك الذين يتمكنون من دراسة علوم القانون وعلوم الدين. ترى كيف كانت عواقب الغزو على هذا التنظيم؟[3] للإجابة على سؤال أيفون تيران نقول أن عواقب الاحتلال على النظام التعليمي كانت جد وخيمة، عندما احتلت فرنسا الجزائر وجدته جد متطور ومتقدم وما إن استقرت حتى شرعت في شن حملة عسكرية تنصيرية كبيرة على المجتمع الجزائري ومؤسساته الاقتصادية والسياسية ومقوماته الثقافية والاجتماعية، محاولة بذلك بسط نفوذها بالقوة العسكرية وذلك باحتلال المدن الكبرى الجزائرية واستعمارها والتصدي للثورات الشعبية التي كان ينظمها الشعب في كل أرجاء البلاد، كما استهدفت

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، الجزء الأول، 1500–1830**، الطبعة الأولى، بيروت،1988،ص274

[2] أبو القاسم سعد الله،**تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، الجزء الثالث 1830–1954** ،الطبعة الأولى، بيروت ،1988،ص316.

[3] أيفون تيران، **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة**، دار القصبة للنشر، الجزائر ،2007،ص135

حملتها الشنيعة المؤسسة التعليمية بالدرجة الأولى لإيمانها بأهمية هذا القطاع في توعية الشعب وتفتحه، فقامت الإدارة الفرنسية بهدم وتدمير كل المدارس التي كانت قائمة في ذلك العهد من مساجد وزوايا وكتاتيب، وكل شيء له علاقة بالتعليم ومصادرة الأوقاف ونفي العديد من العلماء إلى الخارج، و تحويل المساجد إلى كنائس للنصارى كما حدث مع مسجد "كتشاوة" بالعاصمة حيث تم تحويله إلى كنيسة عرفت باسم "كنيسة سان فيلب"كما حولت إلى ثكنات للجيش والشرطة وإسطبلات للخيل والدواب وتعرضت كل المدن الجزائرية الأخرى لما تعرضت له العاصمة) ".[1]

وتؤكد مختلف الكتابات الفرنسية على هذه الحقائق وعلى التحول الذي أصاب التعليم العربي الإسلامي نتيجة الاحتلال، وقد جاء في أحداها "أن التعليم التقليدي قد توقف عن أداء مهمته لظروف الحرب من جهة، والاستيلاء عن الأوقاف من جهة أخرى وهجرة المعلمين أو نفيهم من جهة ثالثة، فقد خربت المدارس الثانوية (وهي التي كان منها يتخرج العلماء) وغادر المتعلمون الزوايا القريبة من مراكز الاحتلال، والأساتذة إما اكتفوا بأداء الشعائر الدينية دون التعليم وإما انتقلوا إلى أماكن غير محتلة".[2]

بما أن المعلومات الواردة في الكتابات الأجنبية كثيرة عن وضعية التعليم بالجزائر أثناء الحملة الفرنسية وما طرأ عليه من تغيرات جراء الاستعمار، الذي عمل جاهدا على تحطيم بنيته منذ احتلاله للجزائر ، لذلك لا بد من الاعتماد على ما جاء على لسان الفرنسيين أنفسهم الذين اهتموا بهذا الموضوع وقاموا بوصف الحالة التي كان عليها التعليم آنذاك، إذ نجد كل من دوماس وأوبان يصفان الوضع كالتالي: "كانت نتيجة سياستنا كارثية فقد أهملت جميع المدارس الابتدائية تقريبا وحلت الكارثة بالمدارس والزوايا الأقرب من مراكز الاحتلال هجرت وهاجر الأساتذة إلى أطراف البلاد التي لم تكن بعد وقعت تحت سيطرتنا كما تمت مصادرة أملاك الحبوس وفي باقي الأرجاء".[3]

ولم تكن عملية التدمير البربري لهذه للمؤسسات الثقافية والإسلامية والمخطوطات إلا واحدة من خطط الاستعمار في نشر الأمية والجهل في أوساط الشعب الجزائري، فقام بمصادرة الأوقاف حتى يصبح التعليم بدون تمويل وحارب اللغة العربية بشت الوسائل حتى أصبحت لغة أجنبية باسم القوانين

---

[1] بسام العسلي، **عبد الحميد ابن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية**، دار النفائس، الطبعة الأولى، بيروت ، 1983 ،ص32.

[2] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق،ص25

[3] أيفون تيران ،المرجع السابق، ص 137

الرسمية، مثل قانون 1834 الذي نص على أن الجزائر أصبحت فرنسية وقرار مجلس الدولة في 1835 ،وقرار شوطان 1838 على أن اللغة الفرنسية أصبحت اللغة الوحيدة والرسمية للجزائر، وهكذا استبدلت اللغة العربية باللغة الفرنسية التي أصبحت اللغة الرسمية سواء في التعليم أو في الإدارة، وبهذا الشكل طبقت فرنسا سياستها الاستعمارية في كل المجالات بالخصوص التعليم الذي هو موضوع دراستنا فكانت أهدافها التربوية نفسها لم تتغير طيلة احتلالها للجزائر رغم تغيير السياسات التعليمية من مرحلة لأخرى ومن نظام لآخر.

وتمت محاربة التعليم العربي حيث رأى الفرنسيون أن اللغة العربية هي إحدى أبرز مقومات الشخصية الجزائرية، وأن بقاء هذه اللغة، يعني بقاء الشخصية الوطنية للجزائريين، التي تناقض حضارتهم وتعرقل أهدافهم ومشاريعهم، لهذا عملوا للقضاء عليها بمختلف الطرق ولتفكيك المجتمع الجزائري وفصله عن ماضيه ليسهل ضمه وابتلاعه. وكانت الميادين التي خاضتها السلطات الفرنسية للقضاء على اللغة العربية استولى الفرنسيون على بعض البنايات المدرسية، بدعوى استغلالها وفق حاجاتهم، وحولوها إلى مكاتب إدارية مدنية أو عسكرية. وهناك مدارس اضطرت إلى غلق أبوابها بعد مقتل معلميها في المعارك، أو لهجرتهم إلى مناطق آمنة بعيدة، داخل الوطن أو خارجه. ذلك أن السلطات الفرنسية كانت تَعتبر المعلم الجزائري خطراً يجب محاربته لأنه الحامل والحافظ للمقومات الشخصية للشعب الجزائري.

لهذا عملت على غلق الكثير من المدارس وطرد معلميها، لتحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع أمي، وسنّت قانونا يمنع تنقل الأشخاص من مكان لآخر بدون رخصة، فكان ذلك عقبة في وجه طلبة العلم الذين يتنقلون بهدف اكتساب العلم والمعرفة في الداخل والخارج. "وباسم سياسة الدمج ثم العلمنة حُددت المدارس القرآنية بدقة، وروقبت مدارس الزوايا وأغلقت وأزعجت... وتناقص عدد معلمي القرآن–دارين– والمدرسين (الآخرين)، ومنذ ذلك الحين تقهقرت معرفة اللغة العربية الأدبية، إذ كانت لا تكاد تدرس..."[1]، وقد جاء في أحد التقارير الفرنسية (لجنة القروض الاستثنائية سنة1847) مايلي: "لقد تركنا المدارس تسقط وشتتناها، لقد أُطفأت الأنوار من حولنا، أي أننا حولنا المجتمع المسلم إلى مجتمع أكثر جهلا وبربرية مما كان عليه قبل معرفتنا." [2]

[1] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص:106 و107

[2] تركي رابح، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981، ص:98.

وفي المدن الكبرى منع تعليم اللغة العربية والقرآن الكريم، أما في الجهات التي لم تمس فيها مدارس القرآن البسيطة، فقد منع عليها فتح أبوابها خلال أوقات عمل المدارس الفرنسية، حتى لا تمنع عنها التلاميذ. وعندما استولت سلطات الاحتلال على الأوقاف حَرمت المساجد والمدارس من موردها الأساسي الذي كان يمونها، فتضاءل مردودها، ثم انعدم في جهات كثيرة، إلا في الحالات التي يتدخَّل فيها السكان للتكفل بحاجيات المعلم الذي أصبح يتعاقد مع القبيلة أو الدوار فيما يدعى: "مشارط."

كما قامت بطرد الأئمة والمدرسين الذين أجبروا على الهجرة بعد عمليات المصادرة الوقفية، إضافة إلى ذلك تراجع عدد المدارس، ففي مدينة قسنطينة وحدها كان عدد المدارس 90 مدرسة ابتدائية سنة 1830 تراجع الى 30 مدرسة، بالمقابل تراجع في عدد التلاميذ إلى350 تلميذ سنة 1830 بعدما كان 1300 الى 1400 قبل الاحتلال، كما انخفض عدد الطلاب من700 الى 60 طالب [1]وفي مدينة عنابة كان فيها39 مدرسة و 37 مسجد وزاويتان وذلك سنة 1832 لم يبقى منها بعد الاحتلال سوى 03 مدرسة و15 مسجدا وزاوية شبه مهجورة [2]

وقد كان كثير من التلاميذ في العديد من المناطق الجزائرية يصل على دراسة علوم الفقه والشريعة ويتحصلون على لقب علماء[3]، لكن بعد الاحتلال ونتيجة عمليات المصادرة التي شردت الجزائريين، لم يعد هناك دروس في الفقه وغيرها.

فقد تقلص الاشعاع الثقافي الذي كان سائدا في الجزائر، حيث هاجر المثقفون إلى الخارج ولم يبقى سوى بعض الكتاتيب التي كانت تعلم بعض الآيات القرآنية وبعض قواعد النحو للغة العربية وذلك من طرف بعض الشيوخ.[4]

وقد استطاعت المدرسة الفرنسية، عن طريق سياستها التعليمية، التي شوهت تاريخ الجزائر، وقدمت التاريخ الفرنسي على أنه التاريخ الوطني، أن تكوّن فئة من الجزائريين انفصلت عن شعبها، وتنكرت لأمتها، واندمجت في الحضارة الأوربية، وتجنست بالجنسية الفرنسية، ودافعت عنها دفاعا

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 150

[2] بالمرجع نفسه، ص 152

[3] شارل روبير آجرون، المرجع السابق، ص 65

[4] جيلالي صاري، محفوظ قداش، **المقاومة السياسية 1900–1950، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر/ عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1987، ص 240

مستميتا، وبخاصة منذ مطلع القرن العشرين. ورغم هذا فإن هذه الفئة التي دعيت بـ "النخبة" لتجد مكانها بين الفرنسيين، لأن هؤلاء لم يكونوا ينظرون إليهم كفرنسيين حقيقيين، بل كرعايا أو مواطنين من الدرجة الثانية، ولهذا قام هؤلاء يطالبون بالمساواة، لأنهم كانوا يؤمنون "بالتقارب مع الفرنسيين والاندماج مع الجزائريين، وقد مثل هذا التيار جيل من الشباب منهم: أحمد بن بريهما توجدوب بن قلفاط وربيع الزناتي وسعيد الفاسي ومحمد صوالح وعباس بن حمانة وأحمد بوضربة وبلقاسم بن تهامي والشريف بن حبيلس ومحمد الصالح بن جلول وفرحات عباس ونحوهم ممن آمنوا بالأبوة الفرنسية." [1]

أما بقية أفراد الشعب الجزائري وأغلبية أطفاله، فإن فشل الفرنسيين كان واضحا، رغم الجهود التي بذلها المعلمون في مختلف الأوساط، بدعم من ضباط المكاتب العربية، الذين حاولوا التقرب من السكان، فوزعوا الملابس على التلاميذ الفقراء، ووفروا حاجيات المدارس المختلفة، وأعطوا الجوائز للمتفوقين منهم، وأخذوهم إلى المسارح للترويح عن النفس، والتأثير عليهم.

لقد كانت الاستجابة جد هزيلة بين الجزائريين، رغم كل المغريات، ولم يخف أحد الجزائريين تأسفه أمام أحد الموظفين الفرنسيين عن تلك المدارس التي كانت تعلم سيدي خليل، لأن الجزائريين اعتبروا ذهاب أبنائهم إلى تلك المدارس مسخا لشخصيتهم العربية الإسلامية، وأن ذلك سيؤدي بأبنائهم إلى المروق عمن حوزة الدين، وامتزاجا بالفرنسيين "الكفار "وبأخلاقهم. كما أن قلة الوسائل المادية للجزائريين، جعلتهم ينقطعون أو لا يلتحقون أصلا بهذه المدارس من جهة أخرى. ثم إن الفرنسيين أنفسهم لم يكن من أهدافهم أن يحصل التلميذ الجزائري على تعليم كاف شاف لمستقبله. وأما الذين التحقوا بهذه المدارس فلم ينقطعوا عن متابعة دروس حفظ القرآن في الكتاتيب المنتشرة في كل مكان، وتحت كل الظروف. حيث كانوا يحاولون التوفيق بين المدرسة الرسمية الفرنسية من جهة، وبين مدرسة تحفيظ القرآن من جهة أخرى، فيذهبون إلى المدرسة القرآنية في الصباح الباكر، ويعودون إلى بيوتهم قبل الساعة الثامنة لتناول فطور الصباح، ثم يتجهون إلى المدرسة الرسمية الفرنسية التي يقضون بها طول النهار، وقد يعودون ثانية إلى المدرسة القرآنية مساء .أما أيام العطل المدرسية فيقضونها في مدارس حفظ القرآن.

وقد تحمل الجزائريون نتيجة لذلك الامتناع كل العواقب المتمثلة في الطرد من أراضيهم، أو الخسارة في أموالهم. لقد تقوقعوا واحتضنوا تراثهم المتمثل أساسا في اللغة العربية والدين الإسلامي،

[1] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ص: 106.

وشدوا عليها بالنواجذ، إلى أن بدأت بوادر النهضة الثقافية تبرز إلى الوجود مع مطلع القرن العشرين، وبرز علماء جزائريون، تزعموا هذه الحركة، وكانوا النواة التي ستتفتح في شكل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.وهكذا لم يستطع الاستعمار الفرنسي القضاء على الثقافة الوطنية للشعب الجزائري "لأنها لم تكن مجرد بقايا وآثار لبنى ثقافية قديمة شعبية، بل كانت ولا تزال ثقافة عالمة، حية لغة وأدبا ودينا وفكرا، متغلغلة في العقل والشعور، في الفكر والسلوك." [1]لاتني تدافع عن نفسها بكل ما أوتي حاملوها من صبر وجلد، ومن خلال المقاومات الشعبية المسلحة أولا، ثم الحركة الوطنية لاحقا. وما واكب ذلك من حفاظ على أهم مقومات الشعب الجزائري وهي اللغة العربية والدين الإسلامي.

وقد اشتركت في هذه الأعمال مدارس المبشرين والمدارس العمومية الأخرى على السواء، لتفكيك تماسك الأسرة الجزائرية عن طريق تربية دينية تخالف تعاليم أسرهم المتوارثة.

وقد كان هناك تيار معارض لتعليم الأهالي وبخاصة من قبل المعمرين في الجزائر وفي فرنسا نفسها. وكان المعمرون أكثر تشددا في هذا المجال، إذ أنهم كانوا يرون أن تعليم الجزائريين يعني نشر الوعي بينهم ليخرجوا للمطالبة بحقوقهم كمواطنين، فينافسون الأوربيين ويشاركونهم السلطة والنفوذ. وبدلا من ذلك طالبوا بتعليم أبناء الفلاحين تعليما فلاحيا لخدمة مصالحهم ومصالح المستعمرة، لتكوين يد عاملة محلية رخيصة لمواجهة اليد العاملة الأوربية، التي تطلب أجورا أعلى، وإبقاء الجزائريين في الأرياف بعيدا عن الحواضر، حتى لا ينافسوا الأوربيين في الوظائف، إذا ما تابعوا التعليم العادي. [2]

لم تخلف السياسة الفرنسية اتجاه الأملاك العقارية نتائج على المجالين الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل تعدى ذلك إلى المجال الثقافي الذي كان أشد خطورة على المجتمع الجزائري، فالسياسة الفرنسية كانت تهدف إلى ضرب المجتمع في مقوماته الأساسية، وهدف ذلك الأسس الفكرية ليسهل التحكم فيه وقد برز ذلك من خلال جملة من الإجراءات التي قامت بها السلطات الاستعمارية عند احتلالها للجزائر، فقد كانت ترى بأن الأوقاف تعرقل نشاطها الاستعماري كون هذه الأخيرة هي الممول الأساسي للنشاطات الدينية والتعليمية.[3]

---

[1] محمد عابد الجابري، **إشكالية الفكر العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1990، ص: 33

[2] علال الفاسي، **نشاط المبشرين ودوره الاستعماري**، محاضرة في ملتقى التعرف على الفكر الإسلامي، تيزي وزوو 1973.

[3] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر** ، دار ريحانة، الجزائر، 2002 ، ص124

ولضمان فرنسا سياسة تجهيل الجزائريين، استمرت في عمليات المصادرة للأملاك والأراضي، وكذلك غلق المدارس، ولم تسمح للشباب الجزائري تعلم العلوم ولو باللغة الفرنسية بعد حرمانهم من لغتهم الأصلية، لأن هدفها هو تجهيل المجتمع الجزائري وحرمان عقله من التنور ولو بلغة غير اللغة الوطنية، حتى لا يتفطن لسياستها ويقوم بمحاربتها[1]، وهذا ما أدى إلى تصاعد الأمية، وانتشار الجهل والبدع والخرافات، وتدهور مستوى التعليم، واختفاء الطبقة المثقفة[2]، حيث بلغت نسبة الأمية عند الأهالي99% للنساء و95% للرجال.[3]

ونتيجة هذه المصادرات أخذ عدد المثقفين يقل شيئا فشيئا حتى الندرة وانحط مستواهم، فالمدارس التي كانت تعج بالأئمة والمدرسين المثقفين، أصبح الآن يديرها أئمة شبه أميين، وطلبة ذوي مستوى ضعيف، فإن كانوا يحفظون القرآن بسهولة، فإنهم عاجزون عن القيام بتفسير عميق لآياته، وتأويلها انطلاقا من سياقهم الاجتماعي والاقتصادي، وفق أهوائهم[4]، فبعد أن كان التعليم العربي الرسمي في المدارس الحكومية المختلفة الذي ساهم في تعلم اللغة العربية والدين الإسلامي ومنع انتشار الأمية، لكن نتيجة السياسة الجائرة التي طبقتها فرنسا على الأملاك الجزائرية، قضت على التعليم، ومنذ ذلك الوقت فقدت الأمة أسس التعليم ولم تستطع اعادتها، فساد الجهل وانتشرت الأمية، وكان التباين، وكان الناس يعرفون قليلا من العربية لكن بعد هذه السياسة أصبحوا يجهلون الاثنين معا[5].

ومن خلال ضرب الأوقاف ومحاربة الإسلام إذ باشرت فرنسا بعد احتلالها للجزائر في نشر المسيحية واستولت على الأملاك الوقفية باعتبارها الممول الرئيسي للمساجد والتعليم الديني والزوايا. في المقابل تم نشر المسيحية باسم مشروع التنصير اذ اعتبر العديد من رجال الدين أن الإسلام جعل الجزائر بلد بلا روح لما تغلب على المسيحية التي وجدت إبان العهد البيزنطي فهي– المسيحية –تشكل جسرا بين الجزائر وفرنسا لدا يجب نشرها لقتل الروح الإسلامية والقضاء على اللغة العربية ومن تم تخفيف المقاومات الشعبية ضد الاحتلال[6].

---

[1] عماد لبيد، المرجع السابق، ص 146

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 162

[3] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 124

[4] جيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص 240-241

[5] أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، المرجع السابق، ص ص305-304

[6] بشير بلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01 ،المرجع السابق، ص152 4

لقد نتج عن سيطرة المستوطنين الأوربيين على الجزائر إضعاف أصحاب البلاد الشرعيين، وانتشر بينهم الفقر والبطالة وانهارت الحرف التقليدية، وتحول السكان إلى عمال بسطاء يعانون من تدهور حالة السكن ونقص الغذاء وضعف الرعاية الصحية.

واضافة لتحريف وتزييف واهمال التاريخ الجزائري فقد قامت الإدارة الاستعمارية بتشويهه بل منعت دراستها كان يدرس في أقل من شهر خلال السنوت الأولى من التعليم في المقابل كان يدرس تاريخ فرنسا طول السنة وبشكل مركز مع اغفال العهد الإسلامي لترسيخ جذور الحضارة الرومانية في المنطقة في الماضي وفرنستها في الحاضر والمستقبل تمهيدا لفكرة دمج الجزائر بفرنسا.

وخلاصة القول، فإن لجوء الإدارة الاستعمارية إلى تشجيع وتدعيم حركة الاستيطان الأوربي في الجزائر، كانت لها نتائج وخيمة على أوضاع الجزائريين في شتى المجالات غير أن ذلك ولد ردود أفعال مختلفة، فلقد اندلعت مقاومات شعبية امتدت على طول القرن التاسع عشر، ثم تحولت إلى مقاومة سياسية سلمية مع مطلع القرن العشرين، كما أن كثيرا من الجزائريين فضلوا الهجرة إلى الخارج خاصة إلى تونس والمغرب وبلاد الشام وتركيا هروبا من السياسة الاستعمارية الاضطهادية، وتصرفات المعمرين البشعة.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع التوسع الاستيطاني في عهد القادة العسكريين كلوزيل وبيجو (1833-1847) فقد توصلنا الى جملة من النتائج يمكن اختصارها في النقاط التالية:

-يعد كلوزيل من أبرز الشخصيات الفرنسية العسكرية التي شجعت الاستيطان الأوربي في الجزائر، الذي أسس شركة فلاحية أطلق عليها اسم « المزرعة التجريبية الافريقية » ، و شجع الجنود للحصول على أسهم فيها، كما سيطر على مساحات زراعية في ضواحي مدينة الجزائر و استولى على أملاك الأوقاف و ذلك بموجب قرار قد صدر في 21 سبتمبر 1830م، نص صراحة على مصادرة أملاك الأوقاف والبايلك ثم توزيعها على المعمرين الأوربيين، كما عمل جاهدا على تشجيع المهاجرين من أوربا نحو العالم الجديد للتوجه للجزائر.

-كللت سياسة كلوزيل (أو الاستيطان الحر) بفشل ذريع في استقطاب أعداد كبيرة من المستوطنين مما جعل الإدارة الاستعمارية تلجأ إلى نوع جديد من الاستيطان، اصطلح على تسميته بالاستيطان الرسمي الذي تشرف عليه الدولة بنفسها.

-أكد بيجو بأن الغزو بدون استقرار السكان في « البلاد المفتوحة » سوف لن يكتسب صفة الدوام.

-لقد كان "بيجو" رجل الاحتلال وفكره والمنظر للفكر الاستيطاني ومطوره، فهو الذي بعث فكرة التوسع فأوجدها خاصة من خلال "سياسة المستوطنون العسكريون" حيث تمكن من تشجيع العسكريين المتقاعدين للاستقرار في الجزائر نظير امتيازات ضخمة، وإنشاء المزارع حول المعسكرات يستغلها الجنود طوال الخدمة العسكرية، فأهم شيء قام به هو استخدام الجيش في بناء المستوطنات وإصلاح الأراضي في انتظار الهجرة الشاملة والواسعة للمستوطنين.

لقد طبق بيجو من أجل تجسيد سياسته الاستيطانية سياسة سماها « المحراث و البندقية » ومضمونها تشجيع الجنود على الاستقرار وممارسة الفلاحة مع الاستعداد الدائم لمواجهة أي خطر يهددهم، و للحصول على تأييد لسياسته حيث شجع الأوروبيين على في كل مكان به مياه وأراضي صالحة ودون البحث عن أصحابها وطرد الأخيرين الى الصحراء بهدف اخضاعهم واذلالهم ودعم المستوطنين وتشجيعهم على البقاء في الجزائر.

-إن سياسة " المحراث والبندقية "، أو تشجيع الجنود على الاستيطان أثبتت فشلها فمن بين ثمانمائة جندي وضابط تحصلوا على مساحات زراعية لم يبق منهم إلى ستون جنديا، أما ما تبقى منهم فقد فضلوا الرجوع إلى فرنسا بعدما أنهو خدمتهم العسكرية، إلا أن بيجو مقابل ذلك استطاع جلب أعداد هامة من المهاجرين الألمان والإيطاليين والاسبان بفضل التسهيلات الكبيرة التي منحها لهم.

وهكذا فإن بيجو انتهج سياسة الاستيطان المدني، فأصدر قرارا يوم 12 أفريل 1841 نص على أن كل فرنسي يملك ما بين ألف ومائتين وخمسة عشرة ألف فرنكا بإمكانه الحصول على قطعة أرض زراعية تتراوح مساحتها ما بين أربعة واثني عشرة هكتارا ومسكن يقيم فيه، وكان لهذا القرار أثره على تزايد الهجرة الأوربية إلى الجزائر.

-أما عن الآثار التي ترتبت عن السياسية الاستيطانية في الجزائر خلال فترة 1834 الى 1847م فقد أثّر سلبا على حال المجتمع الجزائري، وتجلّى ذلك في فداحة الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والثقافية والدينية التي كان يعاني منها المواطن الجزائري والتي تمثّلت أساسا في اقتلاع الفلاحين الجزائريين من أرضهم وطردهم إلى الجبال والأرض الجرداء وتهجيرهم إلى الخارج، إضافة إلى شنه حروب إبادة، وقمع وتقتيل جماعي.

-لقد فرض التمييز العنصري بين المستوطن الأجنبي والمواطن الأصلي وبناء المراكز الاستيطانية لجلب موجات متتالية من المهاجرين من مختلف الجنسيات، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن السكاني واستئثار المستوطنين بأخصب الأراضي الفلاحية الخصبة واستتراف ثروات البلاد وخيراتها.

-ان السياسة التي طبقها المحتل هي سياسة اقتصادية تحمل في طياتها أهداف دينية تنصيرية للقضاء على الإسلام وتغيير صورة البلاد من شعب وأرض.

الملاحق

الملحق رقم 01: نص قرار 08 سبتمبر 1830

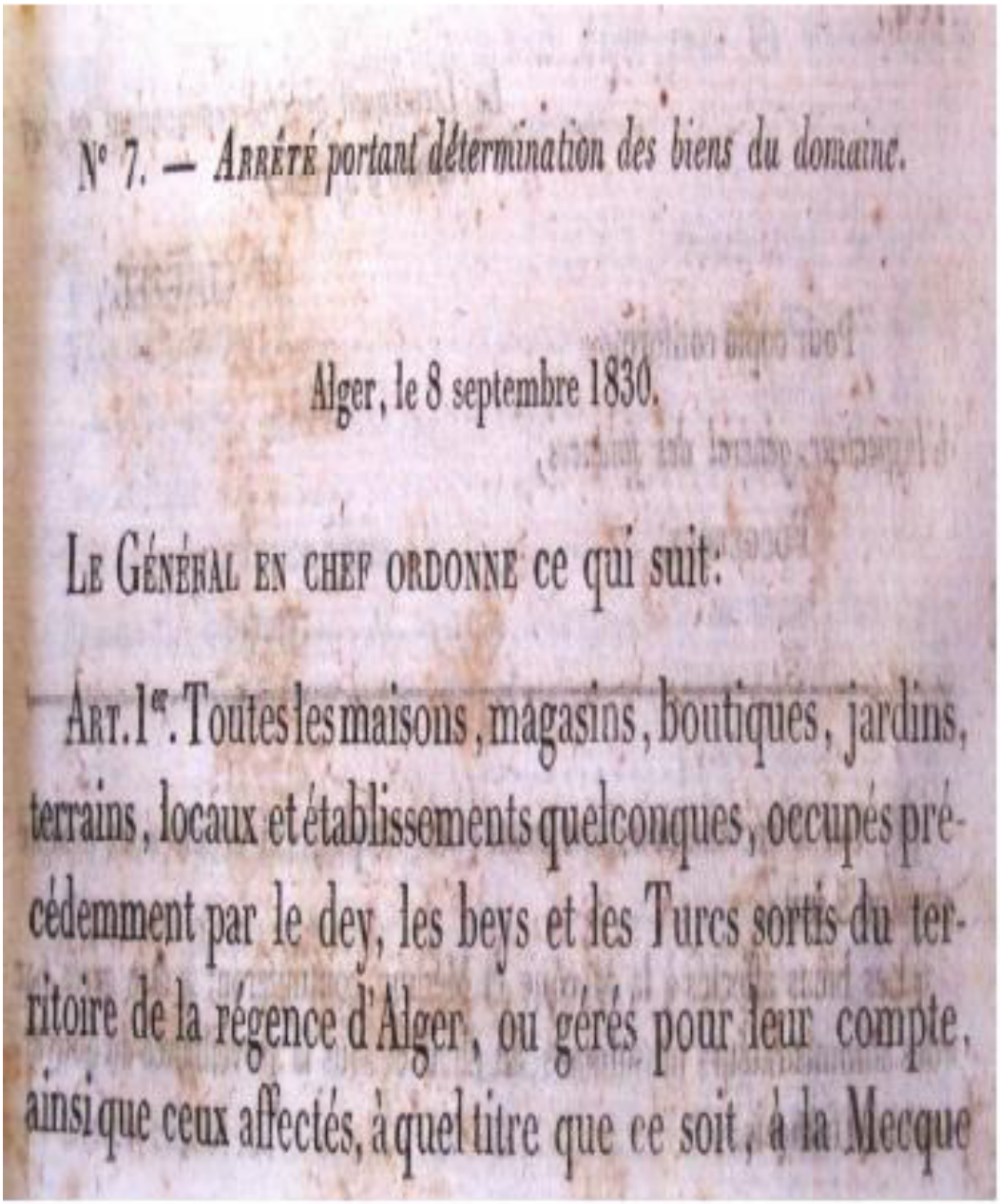

N° 7. — *Arrêté portant détermination des biens du domaine.*

Alger, le 8 septembre 1830.

Le Général en chef ordonne ce qui suit:

Art. 1er. Toutes les maisons, magasins, boutiques, jardins, terrains, locaux et établissements quelconques, occupés précédemment par le dey, les beys et les Turcs sortis du territoire de la régence d'Alger, ou gérés pour leur compte, ainsi que ceux affectés, à quel titre que ce soit, à la Mecque

المصدر : صالح حيمر: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830–1930، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ وعلم الاثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلاميةى، جامع الحاج خيضر، باتنة، 2013-2014، **ص 308**

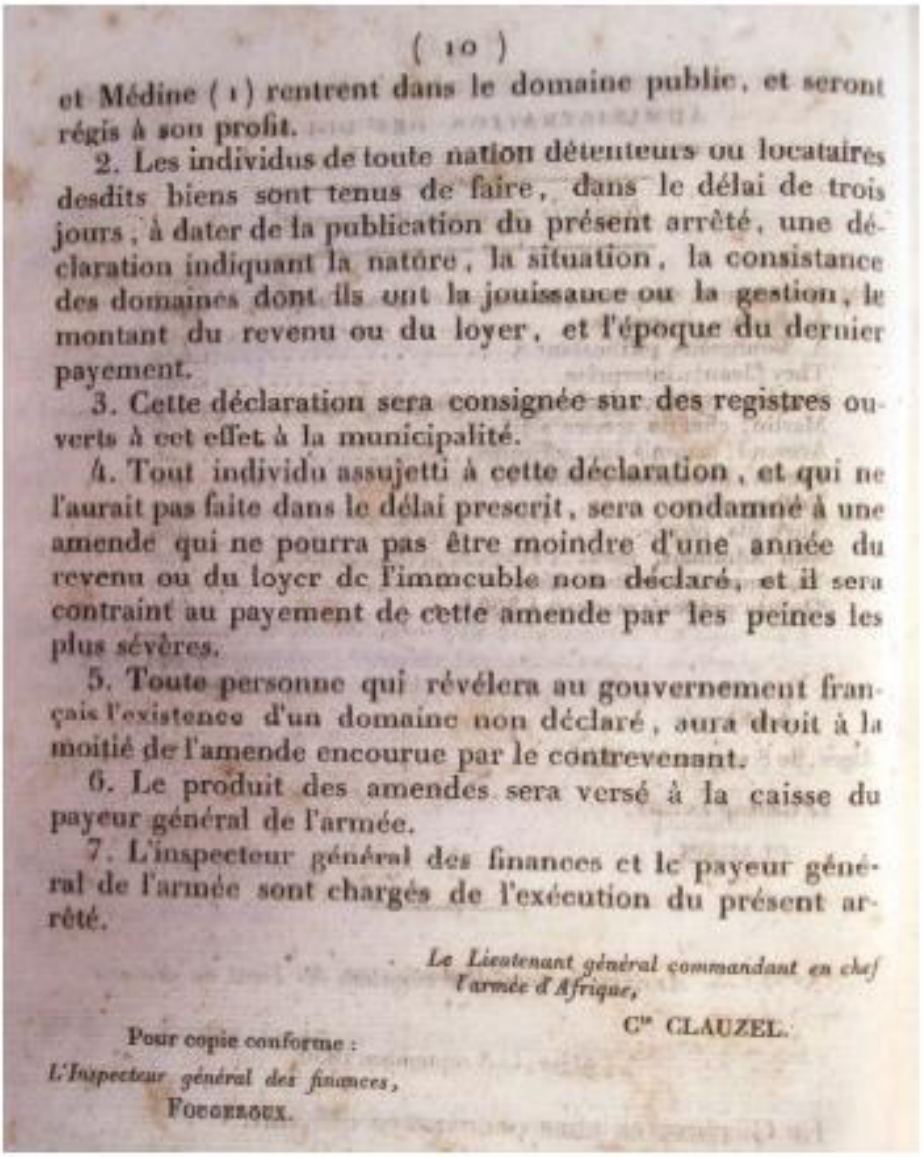

(10)

et Médine (1) rentrent dans le domaine public, et seront régis à son profit.

2. Les individus de toute nation détenteurs ou locataires desdits biens sont tenus de faire, dans le délai de trois jours, à dater de la publication du présent arrêté, une déclaration indiquant la nature, la situation, la consistance des domaines dont ils ont la jouissance ou la gestion, le montant du revenu ou du loyer, et l'époque du dernier payement.

3. Cette déclaration sera consignée sur des registres ouverts à cet effet à la municipalité.

4. Tout individu assujetti à cette déclaration, et qui ne l'aurait pas faite dans le délai prescrit, sera condamné à une amende qui ne pourra pas être moindre d'une année du revenu ou du loyer de l'immeuble non déclaré, et il sera contraint au payement de cette amende par les peines les plus sévères.

5. Toute personne qui révélera au gouvernement français l'existence d'un domaine non déclaré, aura droit à la moitié de l'amende encourue par le contrevenant.

6. Le produit des amendes sera versé à la caisse du payeur général de l'armée.

7. L'inspecteur général des finances et le payeur général de l'armée sont chargés de l'exécution du présent arrêté.

Le Lieutenant général commandant en chef l'armée d'Afrique,

C^te CLAUZEL.

Pour copie conforme :

L'Inspecteur général des finances,

FOUCHEROUX.

المصدر:

Ministère de la guerre, collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1^er octobre 1834, paris, 1843, pp9-10.

نقلا عن صالح حيمر:المرجع السابق، ص 309

الملحق رقم02: نص قرار 08 نوفمبر 1830

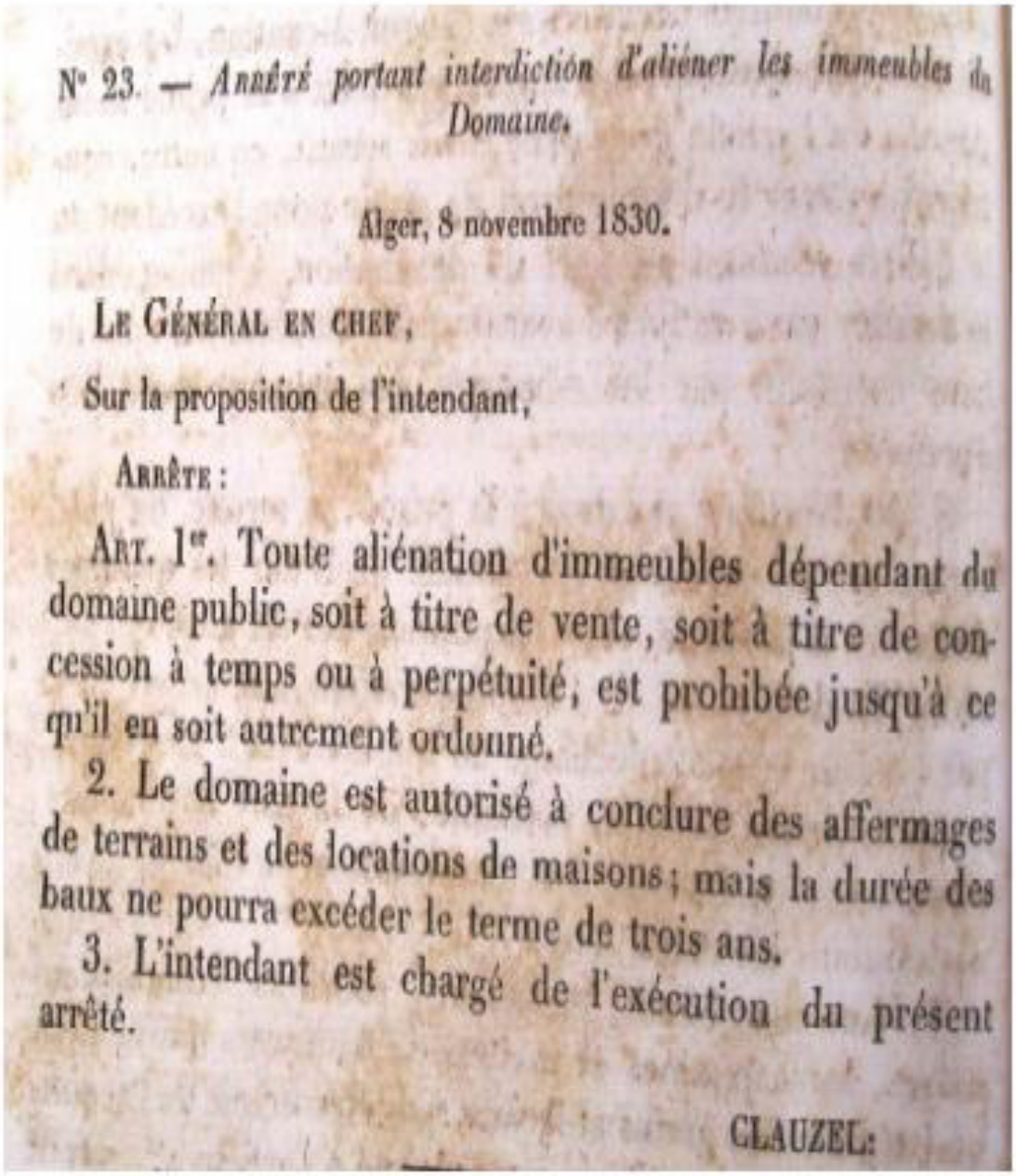

N° 23. — *Arrêté portant interdiction d'aliéner les immeubles du Domaine.*

Alger, 8 novembre 1830.

LE GÉNÉRAL EN CHEF,

Sur la proposition de l'intendant,

ARRÊTE :

ART. 1er. Toute aliénation d'immeubles dépendant du domaine public, soit à titre de vente, soit à titre de concession à temps ou à perpétuité, est prohibée jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné.

2. Le domaine est autorisé à conclure des affermages de terrains et des locations de maisons; mais la durée des baux ne pourra excéder le terme de trois ans.

3. L'intendant est chargé de l'exécution du présent arrêté.

CLAUZEL.

المصدر:

Ministère de la guerre, collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1er octobre 1834, paris, 1843, pp9-10.

نقلا عن صالح حيمر:المرجع السابق، ص 310

الملحق رقم 03: نص قرار 07 ديسمبر1830

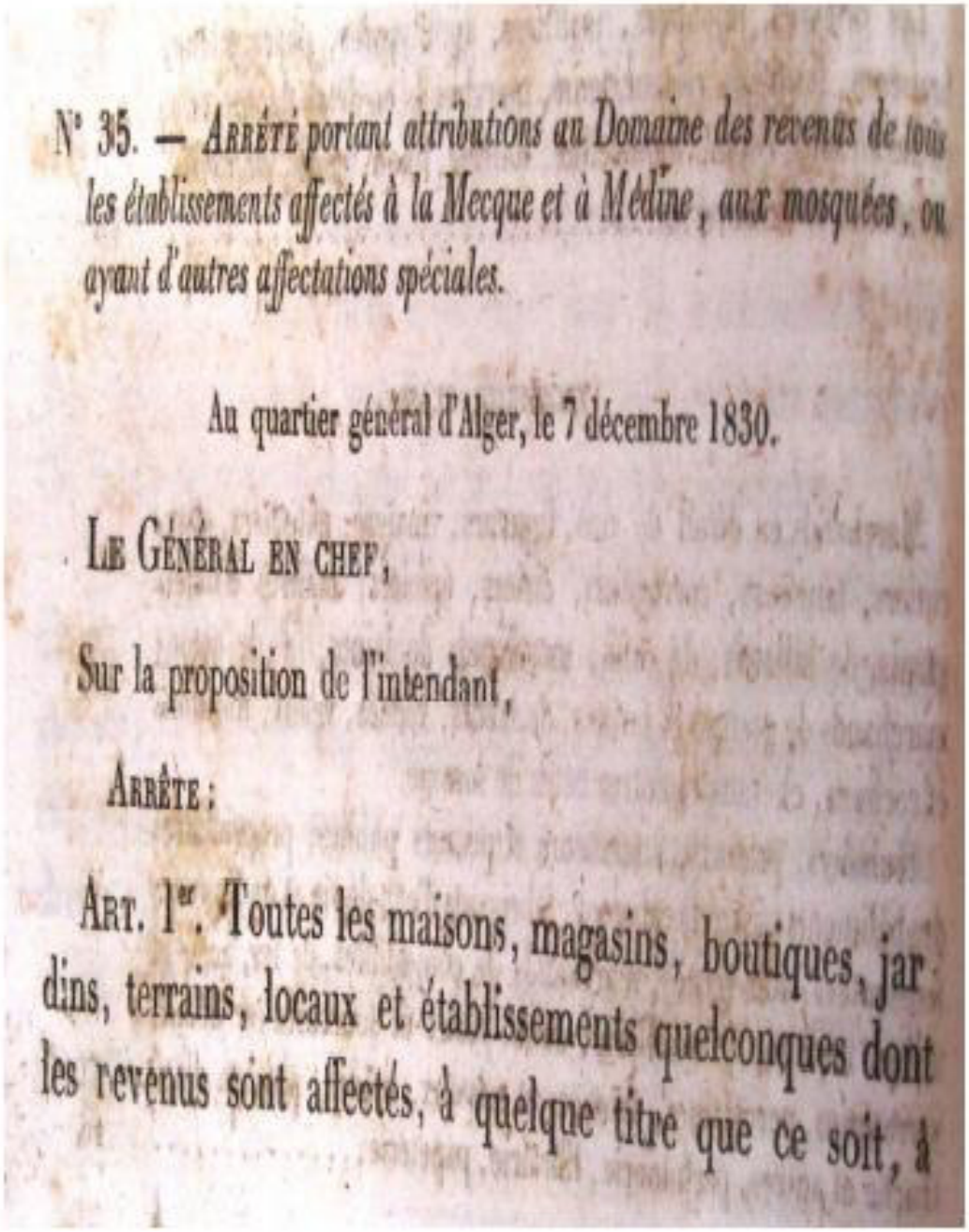

N° 35. — *Arrêté portant attributions au Domaine des revenus de tous les établissements affectés à la Mecque et à Médine, aux mosquées, ou ayant d'autres affectations spéciales.*

Au quartier général d'Alger, le 7 décembre 1830.

Le Général en chef,

Sur la proposition de l'intendant,

Arrête :

Art. 1er. Toutes les maisons, magasins, boutiques, jardins, terrains, locaux et établissements quelconques dont les revenus sont affectés, à quelque titre que ce soit, à

نقلا عن صالح حيمر:المرجع السابق، ص 113

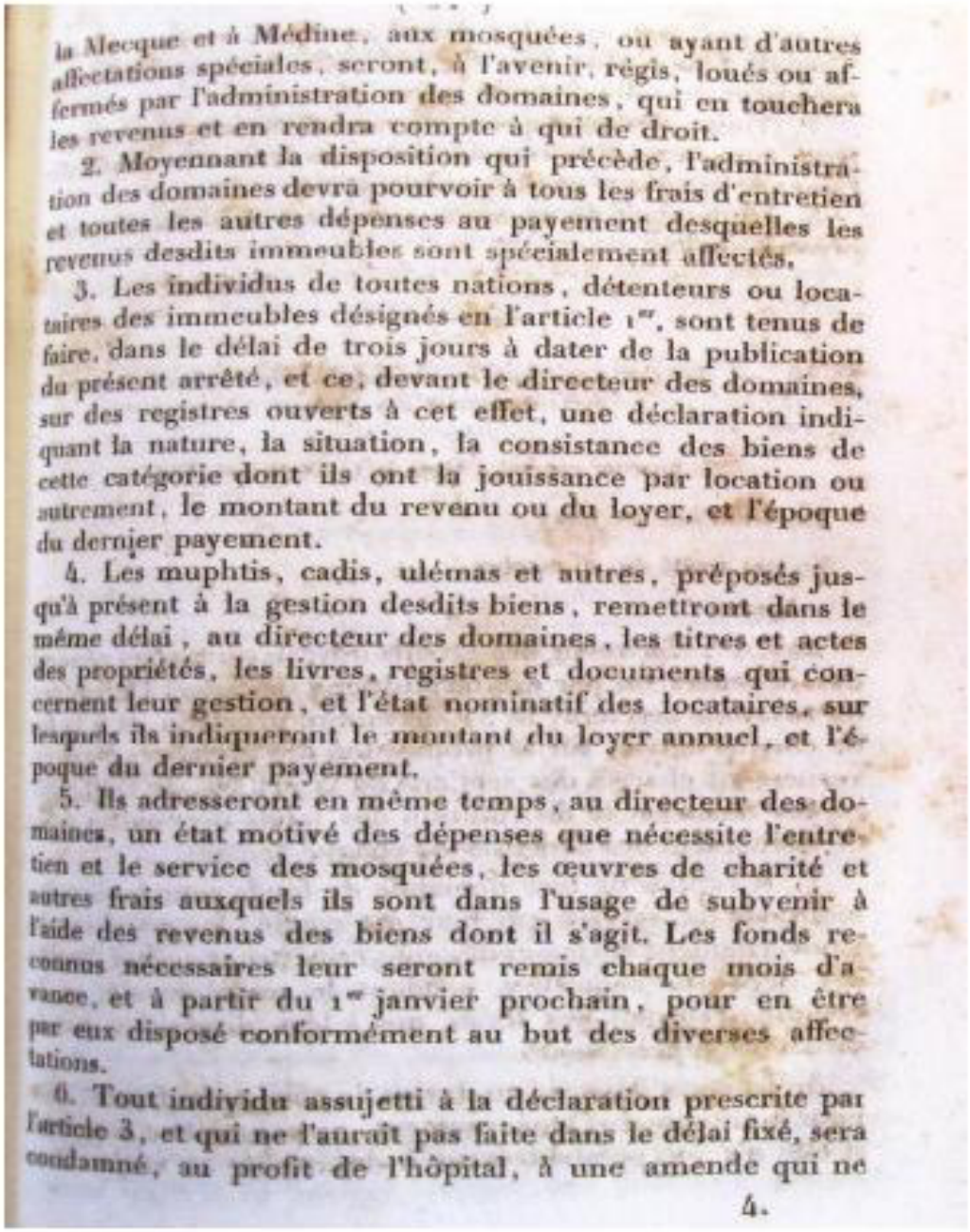

la Mecque et à Médine, aux mosquées, ou ayant d'autres affectations spéciales, seront, à l'avenir, régis, loués ou affermés par l'administration des domaines, qui en touchera les revenus et en rendra compte à qui de droit.

2. Moyennant la disposition qui précède, l'administration des domaines devra pourvoir à tous les frais d'entretien et toutes les autres dépenses au payement desquelles les revenus desdits immeubles sont spécialement affectés.

3. Les individus de toutes nations, détenteurs ou locataires des immeubles désignés en l'article 1er, sont tenus de faire, dans le délai de trois jours à dater de la publication du présent arrêté, et ce, devant le directeur des domaines, sur des registres ouverts à cet effet, une déclaration indiquant la nature, la situation, la consistance des biens de cette catégorie dont ils ont la jouissance par location ou autrement, le montant du revenu ou du loyer, et l'époque du dernier payement.

4. Les muphtis, cadis, ulémas et autres, préposés jusqu'à présent à la gestion desdits biens, remettront dans le même délai, au directeur des domaines, les titres et actes des propriétés, les livres, registres et documents qui concernent leur gestion, et l'état nominatif des locataires, sur lesquels ils indiqueront le montant du loyer annuel, et l'époque du dernier payement.

5. Ils adresseront en même temps, au directeur des domaines, un état motivé des dépenses que nécessite l'entretien et le service des mosquées, les œuvres de charité et autres frais auxquels ils sont dans l'usage de subvenir à l'aide des revenus des biens dont il s'agit. Les fonds reconnus nécessaires leur seront remis chaque mois d'avance, et à partir du 1er janvier prochain, pour en être par eux disposé conformément au but des diverses affectations.

6. Tout individu assujetti à la déclaration prescrite par l'article 3, et qui ne l'aurait pas faite dans le délai fixé, sera condamné, au profit de l'hôpital, à une amende qui ne

4.

نقلا عن صالح حيمر:المرجع السابق، ص 312

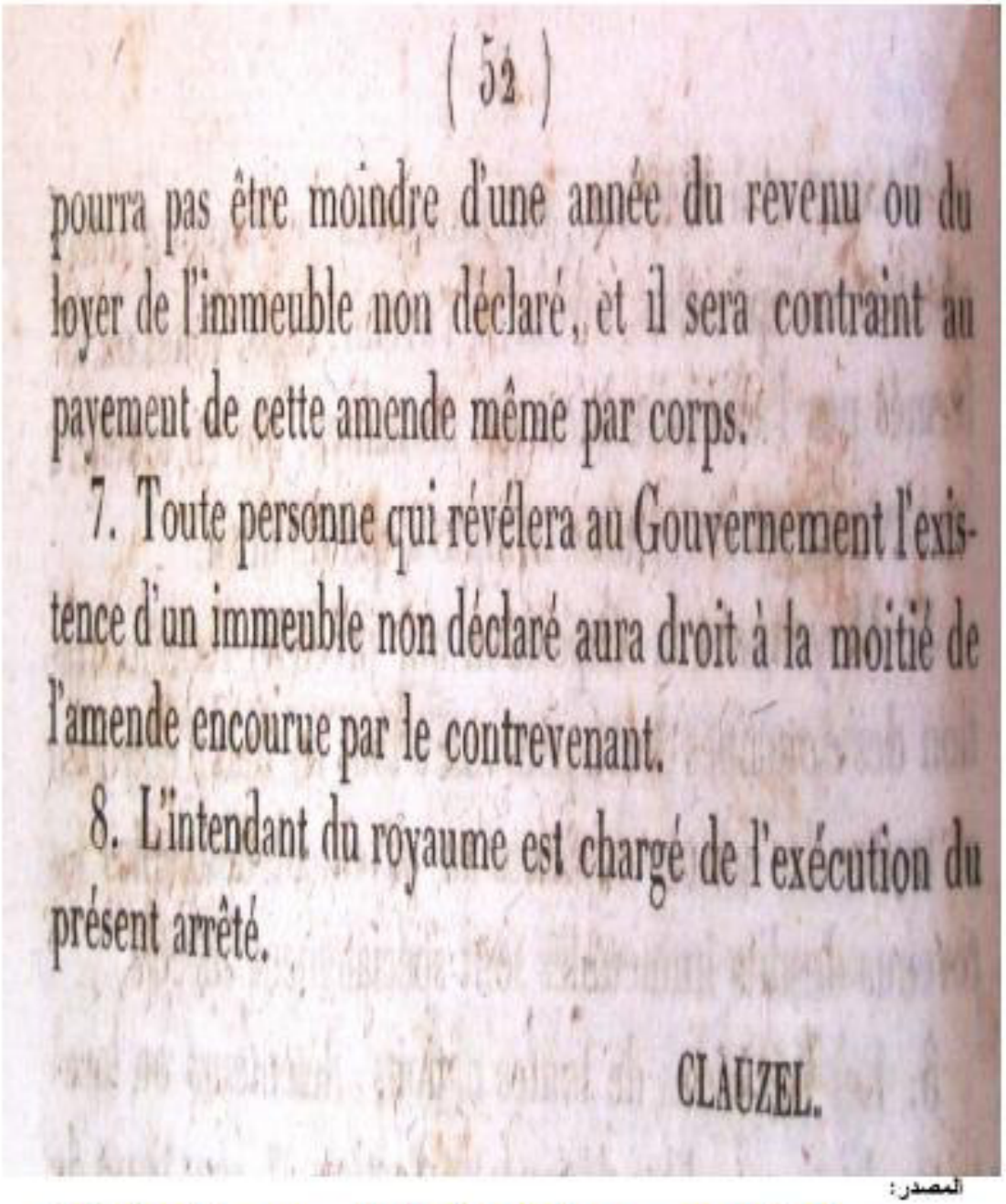

(52)

pourra pas être moindre d'une année du revenu ou du loyer de l'immeuble non déclaré, et il sera contraint au payement de cette amende même par corps.

7. Toute personne qui révélera au Gouvernement l'existence d'un immeuble non déclaré aura droit à la moitié de l'amende encourue par le contrevenant.

8. L'intendant du royaume est chargé de l'exécution du présent arrêté.

CLAUZEL.

المصدر:

Ministère de la guerre, collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1er octobre 1834, Op.cit, pp50-52.

نقلا عن صالح حيمر:المرجع السابق، ص 313

الملحق رقم 04: قرار 31 ديسمبر 1830 المتعلق بمصادر أملاك الحاج أحمد باي قسنطينة

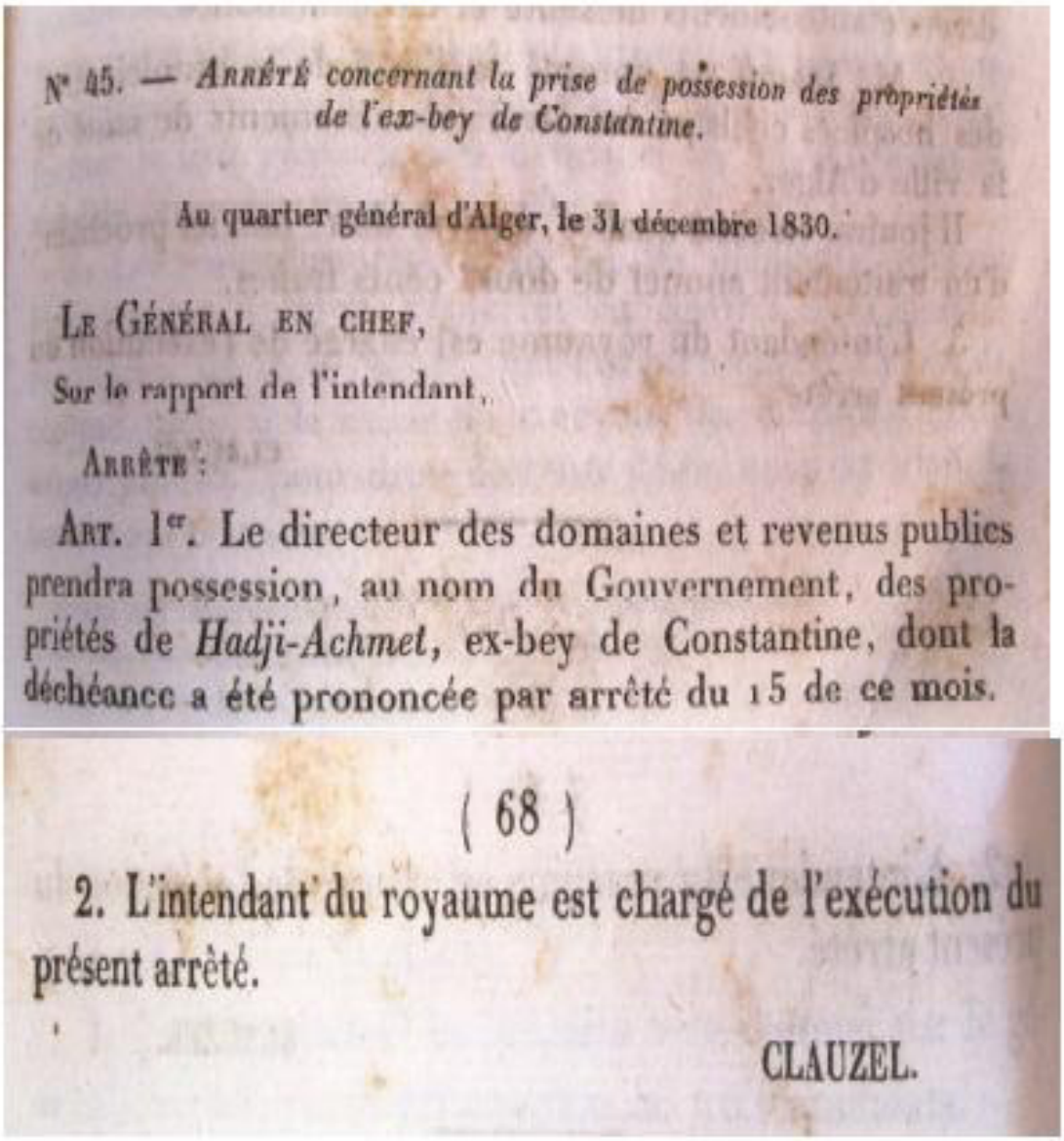

N° 45. — *Arrêté concernant la prise de possession des propriétés de l'ex-bey de Constantine.*

Au quartier général d'Alger, le 31 décembre 1830.

Le Général en chef,

Sur le rapport de l'intendant,

Arrête :

Art. 1er. Le directeur des domaines et revenus publics prendra possession, au nom du Gouvernement, des propriétés de *Hadji-Achmet*, ex-bey de Constantine, dont la déchéance a été prononcée par arrêté du 15 de ce mois.

(68)

2. L'intendant du royaume est chargé de l'exécution du présent arrêté.

CLAUZEL.

المصدر :

Ministère de la guerre, collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1er octobre 1834, op.cit, pp67-68.

نقلا عن صالح حيمر:المرجع السابق، ص 314

قائمة المصادر والمراجع

مصادر ومراجع الدراسة

أ.المصادر

1. دو طوكفيل أليكسي، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، تر ابراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، 2008
2. شارل روبير آجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر :عيسى عصفور،ج2 منشورات عويدات، بيروت،1982
3. شارل هنري تشرشل، **حياة الأمير عبد القادر**، تر: أبو القاسم سعد القصة الدار التونسية للنشر، تونس، 1974
4. كتاب الأمير عبد القادر، **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر**، ج1 ، المطبعة التجارية الاسكندرية، 1903
5. لوكا فيليب، جون كلود فاتان، **جزائر الأنثروبولوجيين نقد السوسيولوجيا الكولونيالية**، تر/محمد يحياتن، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، منشورات وزارة المجاهدين–الجزائر، 2002
6. محمد بن عبد القادر، **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**، ج1 المطبعة التجارية، الإسكندرية،1903

ب.المراجع

1. أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، الجزء الأول، 1500–1830**، الطبعة الأولى، بيروت،1988
2. أبو القاسم سعد الله : **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط8 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 م،
3. أبو القاسم سعد الله ، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر** ، ج1 ، ط.خ ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر ،. 2007
4. أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1990
5. أبو القاسم سعد الله،**تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، الجزء الثالث 1830–1954** ،الطبعة الأولى، بيروت، 1988

6. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830 –1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1992

7. أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر1830 –1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007

8. أبو قاسم سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية**، دار الغرب الإسلامي، .1992

9. أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، 1956

10. أحمد توفيق، المدني ، **كتاب الجزائر** ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984

11. أحميدة عميراوي وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري** (1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنبية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007

12. إسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي :**تاريخ وجدة و أنكاد في دوحة الأمجاد**،ج 1، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، وجدة،

13. أيفون تيران، **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة**، دار القصبة للنشر،الجزائر 2007،

14. بسام العسلي، **الأمير عبد القادر**، ط03، دار النفائس، بيروت، 1986

15. بسام العسلي، **المارشال بيجو 1734 –1349**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982

16. بسام العسلي، **المجاهدون الجزائريون**، دار النفائس، ط02، بيروت، 1986.

17. بسام العسلي، **عبد الحميد ابن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية**، دار النفائس، الطبعة الأولى، بيروت ، 1983 ،

18. بسام العسلي، **مشاهير قارة العالم المارشال بيجو1784–1849**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2 ، 1982

19. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1989)**، ج 01، دار المعرفة، الجزائر، 2006

20. بن داهة عدة ، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962**، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

21. بن داهة عدة ، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي** ، ج01، منشورات وزارة المجاهد، الجزائر،

22. بن داهة عدة ، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجرار (1830-1962)**، ج02، منشورات وزارة المجاهدين

23. بوعزيز، يحي، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ،

24. بن جلال المغرب الكبير، **العصور الحديثة وهجوم الاستعمار**، ج03:دار النهضة العربية ، بيروت، 1981، ص 133.

25. تركي رابح، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981

26. جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديثة والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994

27. جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830- 1962**ء تر: قندوز فوزية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د م، 2010

28. جيلالي صاري، محفوظ قداش، **المقاومة السياسية 1900-1950**، **الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1987

29. حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP.

30. خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871**، منشوات دحلب، الجزائر، 2007 .

31. دو طوكفيل أليكسي، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، تر: ابراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر.

32. سعدي بزيان، **جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

33. صادق سلّام، **فرنسا ومسلموها قرن من السياسة الإسلامية 1895-2005**، تر:زهيدة درويش جبور، ط1 ، كلمة، أبوظبي-الامارات العربية المتحدة،2012.

34. صالح عباد ، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930**، ديوان مطبوعات الجامعة ، قسنطينة

35. صالح فركوس، **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1925** ، مديرية النشر لجامعة قالمة،2010

36. صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر – تونس – المغرب الأقصى**، مكتبة الأنجلو المصرية، طيا، م م، مصر، 1993

37. عبد الرحمان الجيلالي :**تاريخ الجزائر العام**، دار الثقافة بيروت،1980م

38. عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع**، الجزائر،ط1 ، 1999

39. عبد اللطيف في أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر، محاولة لراسة حدود التنمية الراسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1862** تر: مر عبد السلام شحاذة، الشركة الوطنية، دط، الجزائر، 1979

40. عبد المالك التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي" دراسة تاريخية مقارنة "**، عالم المعرفة، الكويت، 1979.

41. العربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية**، دار المعرفة الجزائر، 2006

42. علي محمد محمد الصلابي، **الأمير عبد القادر الجزائري قائد رباني ومجاهد إسلامي**، دار العزة والكرامة للكتاب، الطبعة 2015 ، ص172

43. عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر** ، دار ريحانة، الجزائر، 2002 .

44. الغالي غربي وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والإبعاد**، دار هومة، الجزائر، 2007

45. فرحات عباس: **ليل الإستعار**، تر: أبوبكر رحال، تح :عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر، 2005 م

46. فرغلي علي تسن هريدي: تاريخ **إفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف و الإستعمار والإستقلال**، دار العلم والإيمان،ط01، بالقاهرة ، 2008

47. محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر (1830–1954)**، تر: محمد المعرادي، منشورات AVEP، د.ت

48. محمد العربي الزبيري، **الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر**، دار الحكمة للنشر الطبعة 2015 .

49. محمد أمطاط، **الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830–1962**، تقديم: محمد كنيب، ط01، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2008.

50. محمد خلف التميمي، **الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي :دراسة تاريخية مقارنة**، الكويت، عالم المعرفة، 1983 م .

51. محمد عابد الجابري، **إشكالية الفكر العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1990.

52. محمد علي القوزي، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت، .

53. محمد معريش، **المغرب الاقصى في عهد السلطان الحسن الأول**، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1989.

54. محمود شاكر :**التاريخ الإسلامي تاريخ المعاصر لبلاد المغرب**، ج14، ط02، الكتب الإسلامي ، بيروت،1992

55. محمود شاكر، **التاريخ الاسلامية التاريخ المعاصر بلاد المغرب** ،ط2، المكتب الإسلامي، دمشق، 1996.

56. مصطفى الأشرف :**الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007.

57. مصطفى عبيد، **الفكر الاستعماري السانبسيموني في مصر والجزائر 1833–1870، دراسة في مشاريع ونشاط السانسيمونيين بمصر وتجربة توماس إسماعيل أوربان في الجزائر**، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013

58. نبيل أحمد بلاسي، **الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، الاسكندرية- مصر-، 1999

59. نور الدين الدقي: **المغرب و الاستعمار الفرنسي**، سراس للنشر 2001، تونس

60. هند محمد العبد المطلق، **الامتيازات الأجنبية وأثرها على استقلال المغرب الأقصى (1352-1912)**، ط1، (من)، السعودية، 2008

61. الهواري عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)**، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، 1983

62. يحي بوعزيز: ***ثورات القرنين 19 و 20***، ج1 ثورات ق19،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،ط2،بدون سنة

63. يحي بوعزيز، **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري**، الشركة الوطنية، الجزائر ،1989،

64. يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعمار والحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1854**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985

65. يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية1830 -1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007،

66. يحيي بوعزيز، **سياسة السلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007

67. يوسف مناصرية، **مهمة لبون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990

ج. المقالات

1. ابراهيم لونيسي،" الفكرة الاندماجية في الجزائر1830 -1945 بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري"، مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1854، الجزائر، العدد الثالث، السداسي الأول1997

2. أحمد حسين سليمان ، "نزع لملكية العقارية في الجزائر "، مجلة المصادر، العدد 06،الجزائر، 2002م

3. أرزقي شويتام، "سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر1830 -ص1914"، مجلة التاريخ **المتوسطي**، المجلد 02 ، العدد 02 ، ديسمبر2020

4. تييرس سعاد، "قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر في الجزائر"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة الجيلي اليابس سيدي بلعباس، العدد الثاني، 2010

5. حميد قرليفة،" محاولة لفهم البعد السوسيولوجي في دولة الأمير عبد القادر مقاربة سوسيولوجية خلدونية"، مجلة مقاربات، جامعة الجلفة، العدد28 ، المجلد2 ، 2017

6. رضوان شافو، عمر لمقدم، "نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر العثمانية"، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد01، جوان، 2017

7. رفاف شهرزاد، سياب خيرة، "التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخري لسلب أملاك الجزائريين (1830- 1873) دراسة في المحتوى والنتائج"، مجلة الأحياء، جامعة محمد طاهري يصار، العدد 26 سبتمبر 2020"

8. زين العابدين،" الهجرة نحو فرنسا وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والسوسيوثقافية على المجتمع الجزائري، قراءة في واقع الهجرة في الفترة ما بين1914- 1962، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد13، 2017

9. سامية بن فاطمة، بوبكر حفظ الله،" الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962، قراءة في الأسباب والدوافع"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة تبسة، العدد 27 ، نوفمبر، 2017

10. سلوان رشيد رمضان :"الإستيطان الأوروبي بالجزائر 1830.1871" ، مجلة جامعة تكريت للعلوم، العدد 1 ، قسم التاريخ ، كلية التربية، جامعة تكريت، 203 م

11. الصادق دهاش، "**الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين خلال القرن 19**"، اعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830- 1962)، منشوا رت وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007

12. صالح حيمر،" قراء في أمريتي 1844- 1846 حول الملكية العقارية في الجزائر، المضامين والنتائج"، مجلة العصور الجديدة، جامعة العربي التيسي، تيسة، العند 6، 2012

13. صالح حيمر،" قراء في أمريتي، 1844-1846 حول الملكية العقارية في الجزائر، المضامين والنتائج"، مجلة العصور الجديدة، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد06، 2012

14. صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في جزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، مخبر التاريخ والأبحاث والدراسات المغاربية، جامعة 08 ماي، 1945 بقالمة، 2013

15. طعبة حورية: مظاهر الاستيطان الفرنسي في الجزائر من بداية الاحتلال الى قيام الجمهورية الثانية (1830-1848)، حوليات جامعة الجزائر، العدد 34، الجزء الثالث، سبتمبر، 2019

16. طعبة حورية، "سياسة المارشال بيجو في مستعمرة الجزائر (1836-1848) "، المجلة الجزائرية للذراسات التاريخية والقانونية، المجلد 06، العدد 01، 2021

17. عبد الجليل التميمي: "مغامرة الحماية التونسية على وهران سنة 1831 "، المجلة التاريخية المغربية ، تونس عدد:17-18، 1980

18. عبد القادر سلاماني،سياسة الأرض المحروقة وأثرها على المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر(1830-1847)"، مجلة دراسات، المجلد 07، العدد 03، 2018

19. عبد المجيد بوجلة،" مصادرة الأرض وحركة الإستيطان: دراسة في فكر الماريشال بيجو المتلقي الوطني الثاني حول العقار، الجزائر ابان الاحتلال 1820-1962"، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007

20. عقيلة ضيف الله، سياسية الاحتلال الفرني في الجزائر (1830-1954)"،مجلة حوليات جامعة الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 1998

21. علال الفاسي،" نشاط المبشرين ودوره الاستعماري"، محاضرة في ملتقى التعرف على الفكر الإسلامي، تيزي وزوو 1973.

22. فاتح زياني ود-السبتي غيلاني ، "سياسية الجيش الفرنسي في دعم الاستطان الأوروبي في الجزائر خلال حكم الماريشالين كلوزيل وبيجو(1830-1847)"، مجلة الاحياء، المجلد 20:، العدد ،26 ،سبتمبر 2020

23. فركوس صالح وآخرون: "التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري"، مشروع بحث وزاري في إطار البرنامج الوطني للبحث (pnr) :مخبر التاريخ للأبحاث للدراسات المغاربية قسم التاريخ، جامعة 08ماي ، 2010.

24. فضيلة حفاف ،"السياسة الفرنسية الأهلية في الجزائر في بدايات الاحتلال (1830-1833)"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 29، 2015

25. فؤاد عزوز، "التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني (1870-1900)"، مدارات تاريخية، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف، عدد خاص، افريل، 2019.

26. قنون :"الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر"، مجلة الحوار المتوسطي ، ع43 ، قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس.

27. ناصر الدين سعيدوني، صالوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أ واخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي ، **مجلة الأصالة**، ع89 /90، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 1981

28. ين داهة عدة ،" عدوانية التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر وخروجها عن القانون والأخلاق"، الناصرية الدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر ،2014- 2015

د.المذكرات

1. أحمد سيساوي، **البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من قالي إلى نابليون الثالث (1838-1871)**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2014

2. بقبق الزهرة، **الأمير عبد القادر في الأسر (1849-1852)**، مذكرة ماجيستير،كلية جامعة وهران الثانية، 2009-2010

3. زاير عبد القادر، **دور خلفاء الأمير عبد القادر في بناء الدولة الجزائرية 1832-1847 م**، مذكرة الماستر في تاريخ الجزائر في الحديث والمعاصر 2009-2010 .

4. الزبير يقدح، **السياسية الاستعمار الفرنسية في الجزائر وثقافة المقاومة الشعبية**، رسالة دكتوراه دولة، معهد علم الاجتماع، الجزائر، 2007

5. سيساوي أحمد، **البعد البايكلي في المشاريع السياسية الفرنسية من فالي الى نابوليون الثالث ،1838 –1871** ، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2، السنة الجامعية 2013-2014

6. عامر فرحات، **حقيقة تاريخية لظاهر الاستعمار الاستيطاني في حوض المتوسط، الجزائر نموذج**، مذكرة ماجستير، في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2. كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية : جامعة الجزائر 2 ، 2007م

7. عبد الحكيم رواحنة، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870–1930)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة،، 2014

8. عماد لبيد، **الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010

9. ليلى بلقاسم، **تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان(الضفة اليسرى لواد الشلف وسهل مينا)فيما بين 1863–1900**، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2018

10. محمد زاهي، **الاوقاف في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية1830–1870**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتواره في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الانسانية، الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،2015

11. نور الدين بلعربي: **العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الأمير عبد القادر 1830 – 1847 م**، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر تخصص العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط المغرب– أوربا، إشراف مريم صغير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009

المرجع باللغة الأجنبية

1. Abdeljelil **TEMIMI,** ***"Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830 -1837)***",publication de la revue d'Histoire Maghrebine , Tunis,1978..
2. Abou Al.Kacem.Saadallah، **la montée de Nationalisme Algérien (1900.1930)** ،2eme édition Alger 1985.
3. Anonyme, **Colonisation d'Alger ,causes qui arrêtent les progrès**, Imprimerie de J-A Boudon- Paris,SD.
4. Antoine-Vincent Passole, **L'Algérie et l'assimilation des indigènes musulmans**, éditeur militaire, Paris, 1903.
5. Bertrand CLAUZEL, **Observation du Général Clauzel sur Quelques Actes de son Commandment a Alger**. A-j.denain, Paris, 1831.
6. Fallot Emil, **Le peuplement français de L'Afrique du nord**, Bibliothèque de revue des questions diplomatiques et coloniales- Paris 1906.
7. GOUVERNEMENT GENERALE de L ALGERIE,**De La Colonilisation en Algerie**,im .gouv .géné, Alger1889.
8. Louis. Moll, **Colonisation et agriculture de l'Algérie**, Librairie agricole de la maison rustique,Paris, 1845, Tome 1..
9. M : **La colonisation de l'Algérie par l'armée** ,Imprimerie et lithographie de j . jacquin- Besançon, France, 1881.
10. RINN.Louis, **Le Séquestre et le Résponsableité Collective** ,A,-jourdan,Alger,1890
11. Saadia Lalehdar , **l'aliénation colonialiste et la suit once de la famille algérienne**، edition .la cité 1960.